بعلم باید که در کتاب جو دلیل را بجو
حافظ نام باید ان شاء الله تعالی

هذا كتاب شرح باب حادي عشر

و به بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده
افتقار الممكنات وعلى قدرته وعلمه
احكام المصنوعات المتعالي عن مشابهة
الجسمانيات المنزه بجلال قدسه
عن مناسبة الناقصات نحمده حمدا
يملا اقطار الارض والسموات و
نشكره على جميع نعمه المتظاهرات المتواترات
ونستعينه على دفع الباساء وكشف
الضراء في جميع الحالات والصلوة
على نبيه محمد صاحب الايات والبينات
المكمل بطريقته وشريعته سائر
الكمالات وآله الهادين من الشبه والفتنة

والضلالات الذين اذهب الله
عنهم الرجس وطهرهم من الزلات
صلوة تتعاقب عليهم تعاقب الانات
اما بعد فان الله تعالى لم يخلق
العالم عبثا فيكون من اللاعبين بل
لغاية وحكمة متحققة للناظرين و
قد نص على تلك الغاية بالتعيين
فقال وما خلقت الجن والانس الا
ليعبدون فوجب على من هو في زمرة العقلاء
اجابة رب العالمين ولما كان ذلك
متعذرا بدون معرفته باليقين فوجب
على كل عارف تنبيه الغافلين وارشاد
الضالين بتقرير مقدمات ذات
افهام وتبيين من تلك المقدمات

المقدمة الموسومة بالباب الحادي
عشر من تصانيف شيخنا وامامنا الامام
العالم الافضل الاكمل سلطان
ارباب التحقيق استاذ اولي التنقيح
والتدقيق مقرر المباحث العقلية
ومهذب (المهذب: مطهر الاخلاق) الدلائل الشرعية آية الله في
العالمين وارث علوم الانبياء والمرسلين
جمال الملة والدين ابي منصور الحسن
ابن يوسف بن علي بن المطهر قدس الله
روحه ونور ضريحه فانها مع وجازة
لفظها كثيرة العلم ومع اختصار تقريرها
كثيرة الغنم (الاغتنام: الانقطاع) وكان قد سلف مني في
سالف الزمان ان كتبت شيئا يعين
على حلها بتقرير الدليل والبرهان

اجابة

اجابة لالتماس بعض الاخوان ثم عاقت (اي مانعت)
عن اتمامه عوائق الحدثان ومصادفات
الدهر الخوان (خيانت كننده) اذ كان صادا للمرء عن
بلوغ ارادته وحائلا (اي مانعا) بينه وبين طلبته
ثم اتفق الاجتماع والمذاكرة في بعض
الاسفار مع تراكم الاشتغال وتشويش
الافكار فالتمس مني بعض السادة
الاجلاء ان اعيد النظر والتذكرة
بما كنت قد كتبت والمراجعة الى ما كنت
قد جمعت فاجبت ملتمسه اذ اوجب الله
علي اجابته هذا مع قلة البضاعة وكثرة
الشواغل المنافية للاستطاعة و
انا اشرع في ذلك مستمدا من الله المعونة
عليه ومتقربا اليه وسميته النافع يوم الحشر

في شرح الباب الحادي عشر فيما يجب على
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب قال قدس الله روحه الباب الحادي
عشر فيما يجب على عامة المكلفين من
معرفة اصول الدين اقول انما كان هذا
الباب حادي عشر لان المصنف اختصر
مصباح المتهجد الذي وضعه الشيخ
الطوسي في العبادات ورتب ذلك المختصر
على عشرة ابواب وسماه كتاب الصلاح
في مختصر المصباح ولما كان ذلك الكتاب
في فن العمل والعبادات والدعاء استدعى
معرفة المعبود والمدعو فاضاف اليه
هذا الباب قوله فيما يجب الوجوب لغة
الثبوت والسقوط ومنه قوله تعالى

فاذا

فاذا وجبت جنوبها واصطلاحا الواجب
هو ما يذم تاركه على بعض الوجوه وهو على
قسمين واجب عينا وهو ما لا يسقط عن
بعض بقيام البعض الآخر به وواجب كفاية
وهو بخلافه والمعرفة من القسم الاول فلذلك
قال على عامة المكلفين والمكلف هو
الانسان الحي البالغ العاقل فالميت والصبي
والمجنون ليسوا مكلفين والاصول جمع
اصل وهو اصطلاحا ما يبتني عليه غيره والدين
لغة الجزاء ومنه كما تدين تدان واصطلاحا
الدين الطريقة والشريعة وهو المراد هنا
وسمي هذا الفن اصول الدين لان سائر العلوم
الدينية من الحديث والفقه والتفسير مبنية
عليه فانها متوقفة على صدق الرسول المتوقف

حاشية [illegible] انما سمي [illegible] الجزاء [illegible] الا على [illegible] والثواب والعقاب [illegible]

على ثبوت المرسل وصفاته وامتناع القبيح
عليه وعلم الاصول هو ما يبحث فيه عن
وحدانية الله تعالى وصفاته وعدله ونبوة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامامة الائمة
عليهم السلام والمعاد قال اجمع العلماء كافة
على وجوب معرفة الله وصفاته الثبوتية
والسلبية وما يصح عليه ويمتنع عنه و
النبوة والامامة والمعاد اقول اتفق اهل
الحل والعقد من امة محمد ص على وجوب
هذه المعارف واجماعهم حجة اتفاقا اما عندنا
فلدخول المعصوم فيهم واما عند الغير فلقوله
لا تجتمع امتي على خطاء والدليل على وجوب
المعرفة سوى الاجماع عقلي وسمعي اما
الاول فلوجهين الاول انها دافعة للخوف

الحاصل

الحاصل من الاختلاف ودفع الخوف واجب
لانه الم نفساني يمكن دفعه فيحكم العقل
بوجوب دفعه فيجب دفعه الثاني ان شكر
المنعم واجب ولا يتم الا بالمعرفة اما انه واجب
فلاستحقاق الذم عند العقلاء بتركه واما
انه لا يتم الا بالمعرفة فلان الشكر انما يكون بما يناسب
حال المشكور فهو مسبوق بمعرفته والا لم يكن
شكرا والباري تعالى منعم فيجب شكره فيجب معرفته
ولما كان التكليف واجبا كما سيأتي وجبت
معرفة مبلغه وهو النبي ص وحافظه وهو الامام
ومعرفة المعاد لاستلزام التكليف وجوب
الجزاء واما الدليل السمعي فلوجهين ايضا الاول
قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله والامر للوجوب
والثاني لما نزل قوله تعالى ان في خلق السموات والارض

واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب
قال النبي صلى الله عليه وسلم ويل لمن لاكها بين لحييه ثم لم يتدبرها
رتب الذم على تقدير عدم تدبرها وعدم الاستدلال
بما تضمنته الآية من ذكر الأجرام السماوية
والأرضية لما فيهما من آثار الصنع والقدرة
والعلم بها يدل على وجود صانعها وقدرته وعلمه
فيكون الاستدلال واجبا وهو المطلوب
قال بالدليل لا بالتقليد أقول الدليل
لغة هو المرشد والدال واصطلاحا هو ما
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولما وجبت
المعرفة وجب أن تكون بالنظر والاستدلال
لأنها ليست ضرورية لأن المعلوم ضرورة هو
الذي لا يختلف العقلاء فيه بل يحصل العلم به
بأدنى سبب من توجه العقل إليه والإحساس

كالحكم

(هامش: جواب لما ... الاستدلال)
(هامش: المعلوم)

كالحكم بأن الواحد نصف الاثنين وأن النار
حارة والشمس مضيئة وأن للناس خوفا وغضبا
وغير ذلك والمعرفة ليست كذلك لوقوع الخلاف
فيها ولعدم حصولها بمجرد توجه العقل
ولعدم كونها حسية فتعين الثاني لانحصار
العلم في الضروري والنظري فيكون النظر
والاستدلال واجبا وهو المطلوب لأن ما لا يتم
الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا فهو واجب
لأنه إذا لم يجب ما يتوقف عليه الواجب
فإما أن يبقى الواجب على وجوبه أولا فمن
الأول يلزم تكليف ما لا يطاق وهو مح
لما سيأتي ومن الثاني يلزم خروج الواجب
المطلق عن كونه واجبا مطلقا وهو مح أيضا
والنظر هو ترتيب أمور معلومة للتأدي

(هامش: أي وجوب المعرفة بالدليل ١٢)

وكذلك ما ارسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها انا وجدنا
اباءنا على امة وانا على اثارهم مقتدون تسلية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ودلالة على ان التقليد في نحو ذلك ضلال قديم وان مقدمتهم ايضا لم يكن لهم سند
منظور اليه وتخصيص المترفين اشعار بان التنعم وحب البطالة صرفهم عن النظر الى التقليد

الى امر اخر وبيان ذلك ان النفس تتصور
المط اولا ثم تحصل المقدمات الصالحة للا
ثم ترتبها ترتيبا يؤدي الى العلم به ولا يجوز
معرفة الله بالتقليد والتقليد هو قبول
قول الغير من غير دليل وانما قلنا ذلك لو جاز
الاول انه يساوي الناس في العلم واختلفوا
في المعتقدات فاما ان يعتقد المكلف مجموع
ما يعتقدونه فيلزم اجتماع المتناقضات
او البعض دون البعض فاما ان يكون
لمرجح او لا يكون فان كان الاول فالمرجح
هو الدليل وان كان الثاني فيلزم الترجيح
بلا مرجح وهو مح الثاني انه تعالى ذم التقليد
بقوله قالوا انا وجدنا اباءنا على امة وانا
على اثارهم مقتدون وحث على النظر والا

بقوله

بقوله ائتوني بكتاب من قبل هذا او اثارة
من علم ان كنتم صادقين قال فلا بد من
ذكرها لا يمكن جهله على احد من المسلمين
ومن جهل شيئا منه خرج عن ربقة المؤمنين
واستحق العقاب الدائم اقول لما اوجب المعارف
المذكورة بالدليل السابق اقتضى ذلك وجوبها
على كل مسلم اي مقر بالشهادتين بالمعرفة لتنصيص
مؤمنا لقوله تعالى قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا
ولكن قولوا اسلمنا نفى عنهم الايمان مع كونهم
مقرين بالالهية والرسالة لعدم كون ذلك
بالنظر والاستدلال وحيث ان الثواب مشروط
بالايمان كان الجاهل بهذه المعارف مستحقا للعقاب
الدائم لان كل من لا يستحق الثواب اصلا
مع اتصافه بشرائط التكليف فهو مستحق

للعفاة الاجماع والربقة بكسر الراء وسكون
الباء حبل فيه عدة عرى تربط فيها البهم
واستعار هنا للحكم الجامع للمؤمنين وهو
استحقاق الثواب الدائم والتعظيم قال
وقد رتبت هذا الباب على فصول الفصل الاول
في اثبات واجب الوجود فنقول كل معقول
اما ان يكون واجب الوجود في الخارج لذاته
واما ممكن الوجود لذاته واما ممتنع الوجود لذاته
اقول المطلب الاقصى والعمدة في هذا الفن
هو اثبات الصانع تعالى فلذلك ابتدا به وقدم
لبيانه مقدمة في تقسيم المعلوم لتوقف
الدليل الاتي على بيانها وتقريرها ان كل معقول
وهو الصورة الحاصلة في العقل اذا نسبنا
اليه الوجود الخارجي فاما ان يصح اتصافه

به لذاته او لا يجب والاول هو واجب الوجود
لذاته وهو الله تعالى لا غير والثاني وهو ممكن
الوجود وهو ما عدا الواجب من الموجودات
وانما قيدنا الواجب بكونه لذاته احترازا من
الواجب لغيره كوجوب وجود المعلول عند
حصول علته التامة فانه يجب وجوده لكن
لا لذاته بل لوجود علته وقيدنا الممتنع ايضا
بكونه لذاته احترازا من الممتنع لغيره كامتناع
المعلول عند عدم علته وهذان القسمان داخلان
في قسم الممكن واما الممكن فلا يكون لغيره فلا
فايدة في قيد لذاته الا البيان انه لا يكون الا
كذلك لا احترازا ولنتمم هذا البحث بذكر فايدتين
يتوقف عليهما المباحث الاتية الاولى
في خواص الواجب لذاته الاول انه لا يكون

واجبا لذاته ولغيره معا والا لكان وجوده
مرتفعا عند ارتفاع وجود ذلك الغير فلا
يكون واجبا لذاته وهذا خلف الثاني انه
لا يكون وجوده ووجوبه زايدين عليه (الذات)
والا لافتقر اليهما فيكون ممكنا والممكن لا
يكون واجبا الثالث انه لا يكون صادقا عليه
التركيب لان المركب يفتقر الى اجزائه المغايرة
له فيكون ممكنا والممكن لا يكون واجبا الرابع
انه لا يكون جزءا من غيره والا لكان منفعلا
عن ذلك الغير فيكون ممكنا الخامس انه لا يكون
صادقا على اثنين لما سيأتي في دلايل التوحيد
الثانية في خواص الممكن انه لا يكون احد (الطرفين)
اعني الوجود والعدم اولى به من الاخر بل
هما معا متساويان بالنسبة اليه ككفتي

الميزان

ككفتي الميزان فان ترجح احدهما فانما
يكون بالسبب الخارجي لانه لو كان احدهما
اولى به فاما ان يمكن بالسبب الخارجي وقوع
الاخر او لا فان كان الاول لم يكن الاولوية
كافية وان كان الثاني كان المفروض اولى به واجبا
له فيصير الممكن اما واجبا او ممتنعا ان
الممكن محتاج الى المؤثر لانه لما استوى الطرفان
اعني الوجود والعدم بالنسبة اليه استحال
ترجح احدهما على الاخر الا لمرجح والعلم به
بديهي ان الممكن الباقي محتاج الى المؤثر
وانما قلنا ذلك لان الامكان لازم لماهية
الممكن ويستحيل دفعه عنه والا لزم انقلابه
من الامكان الى الوجوب او الامتناع وقد
ثبت ان الاحتياج لازم للامكان ولازم

اللازم لازم فيكون الاحتياج لازما للكون
وهو المطلوب ولا شك في ان هنا موجودا
فان كان واجبا فالمطلوب وان كان ممكنا افتقر
الى موجد يوجده بالضرورة فان كان الموجد
واجبا فالمط وان كان ممكنا افتقر الى موجد
آخر فان كان الاول دار وهو باطل بالضرورة
وان كان ممكنا آخر تسلسل وهو باطل لان
جميع آحاد تلك السلسلة الجامعة لجميع الممكنات
يكون ممكنة بالضرورة فلتشترك في امتناع
الوجود لذاتها فلا بد لها من موجد خارج
عنها بالضرورة فيكون واجبا بالضرورة و
هو المط اقول للعلماء في اثبات الصانع تع
طريقان الاول هو الاستدلال بالآثار
المحوجة الى السبب الدال على وجوده كا

النز

اشار اليه في الكتاب العزيز بقوله سنريهم
اياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين
لهم انه الحق وهو طريق ابراهيم ع فانه
استدل بالافول الذي هو الغيبة المستلزمة
للحركة المستلزمة للحدوث المستلزم للصانع
الثاني هو ان ننظر في الوجود نفسه ونقسمه
الى الواجب والممكن حتى نستشهد بوجود واجب
صدر عنه جميع ما عداه من الممكنات واليه
الاشارة في التنزيل بقوله اولم يكف بربك
انه على كل شيء شهيد والمص ذكر في هذا الباب
الطريقين معا فاشار الى الاول عند اثبات
كونه قادرا وسيأتي واما الثاني فهو المذكور
هنا وتقريره ان نقول لو لم يكن الواجب تعالى
موجودا لزم اما الدور او التسلسل و اللازم
بقسميه باطل فالملزوم وهو عدم الواجب

وفي الانفس ما تبين لهم به ان الاماتة والاحياء وظهور الامام حق فيكون مخصوصا بالجاحدين ومن زاغ التعميم قال سنريهم دلائلنا على ما ندعوهم اليه من التوحيد و ما يبدعه في آفاق العالم من اقطار السماء والارض وفي انفسهم وما فيهما من لطائف الصنعة وبدائع الحكمة حتى يظهر لهم ان ذلك هو الحق وشيد الكلبي من اهل النظر الذين يستشهدون بالصانع على الصانع القديم لا يرضون بالتقليد المحض انتهى

وفي رواية خسف ومسخ وقذف وفي اخر الفتن في آفاق الارض

مثله في البطلان فيحتاج هنا الى بيان امرين
احدهما بيان لزوم الدور والتسلسل وثانيهما
بيان بطلانهما اما بيان الامر الاول فهو ان
هنا ماهيات متصفة بالوجود بالضرورة
فان كان الواجب موجودا معها فهو المطلوب
وان لم يكن لزم اشتراكها بجملتها في الامكان
اذ لا واسطة بينهما فلا بد لها من مؤثر
بالضرورة فمؤثرها ان كان واجبا فهو المطلوب
وان كان ممكنا افتقر الى مؤثر فمؤثره ان كان
ما فرضناه اولا لزم الدور وان كان ممكنا
اخر ينقل فننقل الكلام اليه ونقول كما قلناه
اولا ويلزم التسلسل فقد بان لزومهما
واما بيان الامر الثاني وهو بيان بطلانهما
فنقول اما الدور فهو عبارة عن توقف

(هامش: اي لزوم الدور والتسلسل)

الشيء

الشيء على ما يتوقف عليه كما يتوقف ا على
ب و ب على ا وهو باطل بالضرورة اذ يلزم
منه ان يكون الشيء الواحد موجودا ومعدوما
معا وهو محال وذلك لانه اذا توقف ا على
ب كان ا متوقفا على ب وعلى جميع ما يتوقف
عليه ب ومن جملة ما يتوقف عليه ب
هو ا نفسه فيلزم توقفه على نفسه والموقوف
عليه متقدم على الموقوف فيلزم تقدمه على
نفسه والمتقدم من حيث انه متقدم يكون
موجودا قبل المتاخر فيكون ا موجودا
قبل نفسه فيكون ا موجودا ومعدوما معا
وهو محال واما التسلسل فهو ترتب علل
ومعلولات بحيث يكون السابق علة في
وجود لاحقه وهكذا وهو ايضا باطل لانه

جميع احاد تلك لاتصافها بالاحتياج تشترك
جملتها في الامكان فتفتقر الى المؤثر فمؤثرها
اما نفسها او جزؤها او الخارج عنها والاقسام
كلها باطلة اما الاول فلاستحالة تأثير الشيء
في نفسه والا لزم تقدمه على نفسه وهو باطل
كما تقدم واما الثاني فلانه لو كان المؤثر منها جزء
لزم ان يكون الشيء مؤثرا في نفسه لانه من جملتها
وفي علله ايضا فيلزم تقدمه على نفسه وعلله وهو
ايضا باطل واما الثالث فلوجهين الاول
انه يلزم ان يكون الخارج عنها واجبا اذ الفرض
اجتماع جملة الممكنات في تلك السلسلة
فلا يكون موجود خارجا عنها الا الواجب
اذ لا واسطة فيلزم مطلوبنا الثاني انه لو كان
المؤثر في واحد واحد من تلك السلسلة

امر خارجا عنها لزم اجتماع علتين على
معلول واحد شخصي وذلك لان الفرض
ان كل واحد من تلك السلسلة مؤثر في
لاحقه وقد فرض تأثير الخارج في كل واحد منها
فيلزم اجتماع علتين على معلول واحد شخصي
وهو محال والا لزم استغناؤه عنهما حال احتياجه
اليهما فيجتمع النقيضان وهو محال فبطل التسلسل
مطلقا فقد بان بطلان الدور والتسلسل
فيلزم المطلوب وهو وجود الواجب تعالى

الفصل الثاني في صفاته الثبوتية وهي

ثمانية الاولى انه تعالى قادر مختار لان العالم
محدث لان كل جسم فانه لا ينفك عن الحوادث
اعني الحركة والسكون وهما حادثان لاستدعائهما
المسبوقية بالغير وما لا ينفك من المحدث

عبارة عن الحصول الاول في المكان الثاني مسبوق بالمكان الاول وكل
مسبوق بالغير حادث فيكون الحركة حادثة واما السكون فهو عبارة عن الحصول

فهو محدث بالضرورة فيكون المؤثر فيه وهو الله
تعالى قادرا مختارا لانه لو كان موجبا لم يتخلف اثره عنه
بالضرورة فيلزم اما قدم العالم او حدوث الله تعالى وهما
باطلان اول لما فرغ من اثبات الذات شرع
في اثبات الصفات وقدم الصفات الثبوتية
على السلبية لانها وجودية والسلبية
عدمية والوجود اشرف والاشرف مقدم على
غيره وابتدا بكونه قادرا لاستدعاء الصنع
القدرة ولنذكر مقدمة تشتمل على تصور مفردات
هذا البحث فنقول القادر المختار هو الذي
اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان يترك ترك
مع وجود قصد وارادة والموجب بخلافه
والفرق بينهما من وجوه الاول ان المختار يمكنه
الترك والفعل معا بالنسبة الى شيء واحد والموجب
بخلافه

بخلافه الثاني ان فعل المختار مسبوق بالعلم
والقصد بخلاف الموجب الثالث ان فعل المختار
يجوز تاخيره عنه وفعل الموجب لا ينفك عنه
كالشمس في اشراقها والنار في احراقها والعالم كل
موجود سوى الله تعالى والمحدث هو الذي يسبق وجوده
بالغير او بالعدم والقديم بخلافه والجسم هو المتحيز
الذي يقبل القسمة في الجهات الثلاث و
الحيز والمكان شيء واحد وهو الفراغ المتوهم
الذي يشغله الاجسام بالحصول فيه و
الحركة هي حصول الجسم في مكان بعد اخر
والسكون هو حصول ثان في مكان واحد اذا
تقرر هذا فنقول كلما كان العالم محدثا كان
المؤثر فيه وهو الله تعالى مختارا فههنا دعويان
الاولى ان العالم محدث الثانية انه يلزم منه

اختيار الصانع اما بيان الدعوى الاولى فلان
المراد بالعالم عند المتكلمين هو السموات والارض
وما فيهما وما بينهما وذلك اما اجسام او اعراض
وكلاهما حادثان اما الاجسام فلانها لا تخلو من
الحركة والسكون الحادثين وكلما لا يخلو من الحوادث
فهو حادث اما انها لا تخلو من الحركة والسكون
فلان كل جسم لا بد له من مكان بالضرورة وح
اما ان يكون ثابتا فيه وهو الساكن او منتقلا
عنه فهو المتحرك ولا واسطة بينهما بالضرورة
واما انهما حادثان فلانهما مسبوقان بالغير
لا شيء من القديم بمسبوق بالغير فلا شيء من
الحركة والسكون بقديم فيكونان حادثين اذ لا
واسطة بين القديم والحادث اما انهما مسبوقان
بالغير فلان الحركة عبارة عن الحصول الاول

في المكان

في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالحصول
الاول ضرورة والسكون عبارة عن الحصول
الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا
بالحصول الاول بالضرورة واما ان كل ما لا يخلو
من الحوادث فهو حادث فلانه لو لم يكن
حادثا لكان قديما وح اما ان يكون معه في القدم
شيء من تلك الحوادث اللازمة له او لا يكون
فان كان الاول لزم اجتماع القدم والحدوث
معا في الشيء الواحد وهو مح وان كان الثاني
يلزم بطلان ما علم ضرورة وهو امتناع
انفكاك الجسم من الحوادث وهو مح واما الاعراض
فلانها محتاجة في وجودها الى الاجسام
والمحتاج الى المحدث اولى بالحدوث واما بيان
الدعوى الثانية فهو ان المحدث لما الصف

وهو انه يلزم من حدوث العالم اختيار الصانع تمت

وقدرته يتعلق بجميع المقدورات اعلم انه لما اثبت انه تعالى قادر شرع الآن ان يثبت انه تعالى قادر على جميع المقدورات والدليل على ذلك هو ان نقول ان علة احتياج الممكن الى موجد يوجده انما هو الامكان والامكان يوجد في جميع الممكنات فيكون جميع الممكنات محتاجة الى موجد يوجدها ونسبة ذاته تعالى الى جميع الممكنات على السوية فيجب ان يكون قادرا على الجميع لانه لو لم يكن قادرا على الجميع بل يكون قادرا على البعض دون البعض لكان ذلك التفاوت لا يخلو اما ان يكون حاصلا من جهته تعالى او من جهة غيره لا جائز ان يكون من جهته تعالى لانا قلنا ان نسبة ذاته الى الجميع بالسوية ولا جائز ان يكون حاصلا من جهة الممكنات لان كلها مشتركة في الامكان وهو معنى واحد لا تفاوت فيه فيجب ان يكون قادرا على جميع الممكنات وذلك هو المطلوب شرح

تماهيته بالعدم تارة وبالوجود اخرى كان المحدث
ممكنا فيفتقر الى المؤثر فان كان مختارا فهو المط
وان كان موجبا لم يتخلف اثره عنه فيلزم
قدم اثره لكن ثبت حدوثه فيلزم حدوث
مؤثره للتلازم وكلا الامرين مح فقد بان انه
لو كان الله تعالى موجبا لزم اما قدم العالم او
حدوث الله تعالى وهما باطلان فيثبت انه تعالى
قادر مختار فيثبت المط قال وقدرته تعلق
بجميع المخلوقات المقدورات لان العلة المحوجة
هي الامكان ونسبة ذاته تعالى الى الجميع بالسوية
فيكون قدرته عامة اقول لما اثبت كونه قادرا
في الجملة شرع في بيان عموم قدرته وقد
نازع فيه الحكماء حيث قالوا انه لا يصدر
عنه الا الواحد والثنوية حيث زعموا انه

لا يقدر على الشر والنظام حيث اعتقد
انه لا يقدر على القبيح والبلخي حيث منع من قدرته
على مثل مقدور العبد والجبائيان حيث احالا قدرته
على عين مقدور العبد والحق خلاف ذلك كله والدليل
على ما ادعيناه انه قد انتفى المانع بالنسبة الى القادر
وبالنسبة الى المقدور فيجب التعلق العام اما
بيان ثبوت الاول فهو ان المقتضي لكونه قادرا هو ذاته
ونسبتها الى الجميع متساوية لتجردها فيكون مقتضاها
ايضا متساوية النسبة وهو المط واما الثاني فلان
المقتضي لكون الشيء مقدورا هو امكانه والامكان
مشترك بين الكل فيكون صحة المقدورية
ايضا مشتركا وهو المطلوب واذا انتفى المانع
بالنسبة الى الفاعل وبالنسبة الى المقدور وجب
التعلق العام وهو المط واعلم انه لا يلزم

من التعلق الوقوع الواقع بقدرته هو البعض
وان كان قادرا على الكل والاشاعرة وافقوا
في عموم التعلق وادعوا معه الوقوع وسيأتي
بيان ذلك انشاء الله قال الثانية انه تعالى عالم
لانه فعل الافعال المحكمة المتقنة وكل من
فعل ذلك فهو عالم بالضرورة اقول من صفاته
الثبوتية كونه تعالى عالما والعالم هو المتبين للاشياء
بحيث تكون غير غائبة عنه والفعل المحكم
المتقن هو المشتمل على امور غريبة والمستجمع
لخواص كثيرة والدليل على كونه عالما وجهان
الاول انه مختار وكل مختار عالم اما
الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان
فعل المختار تابع لقصده وارادته ويستحيل
قصد شيء دون العلم به الثاني انه فعل

اتقان استوار ومحكم رونكر

الى ايجاده وقال النجار معناها انه غير مغلوب
ومكره فمعناها اذن سلبي لكن هذا القا
اخذ لازم الشيء مكانه وقال البلخي هي في
افعاله علمه تعالى بها فان اراد العلم المطلق فليس
بارادة كما سيأتي وان اراد العلم المقيد بالمصلحة
فهو كما قال ابو الحسين واما الامر فهو مستلزم
للارادة لا نفسها وقالت الاشاعرة وجماعة
من المعتزلة انها صفة زائدة مغايرة للعلم
والعلم مخصصة للفعل ثم اختلفوا فقالت
الاشاعرة ذلك الزائد معنى قديم وقالت
المعتزلة والكرامية هو معنى حادث
فالكرامية قالوا هو قائم بذاته تعالى
والمعتزلة قالوا لا في محل وسيأتي بطلان
الزيادة فاذن الحق ما قاله ابو الحسين

وفي افعال غيره امره بها

والدليل على ثبوت الارادة من وجهين
الاول ان تخصيص الافعال بالايجاد في وقت
دون اخر مع تساوي الاوقات والاحوال
بالنسبة الى الفاعل والقابل لا بد له من
مخصص فذلك المخصص اما القدرة الذاتية
فهي متساوية النسبة فليست صالحة للتخصيص
ولان شانها التاثير والايجاد من غير ترجيح واما
العلم المطلق فذلك تابع لتعيين الممكن و
تقدير صدوره فليس مخصصا والا لكان
متبوعا واما باقي الصفات فظاهر انها ليست
صالحة للتخصيص فاذن المخصص هو علم
خاص مقتضي لتعيين الممكن ووجوب صدوره
وهو العلم باشتماله على مصلحة لا تحصل الا
في ذلك الوقت او على ذلك الوجه وذلك

كونه عالما بكل المعلومات من كونه حيا فيصح ان يدرك
وقد ورد القران بثبوته له فيجب اثباته وادراكه
هو علمه بالمدركات وذلك هو المطلوب
السابعة انه تعالى قديم ازلي باق ابدي لانه
واجب الوجود فيستحيل العدم السابق واللاحق
عليه اقول هذه صفات اربع لازمة
لوجوب وجوده فالقديم والازلي هو المصاحب
لجميع الازمنة المحققة والمقدرة بالنسبة
الى جانب الماضي والباقي هو المستمر المصاحب لجميع
لجميع الازمنة والابدي هو المصاحب
الازمنة محققة كانت او مقدرة بالنسبة
الى المستقبل والسرمدي يعم الجميع و
الدليل على ذلك هو انه قد ثبت انه تعالى
واجب الوجود فيستحيل عليه العدم مطلقا

سواء كان سابقا على تقدير ان لا يكون قد
ازليا او لاحقا لا على تقدير ان لا يكون باقيا
ابديا واذا استحال العدم المطلق عليه ثبت
قدمه وازليته وبقائه وابديته وهو المطلوب
السابعة انه تعالى متكلم بالاجماع والمراد بالكلام
الحروف المسموعة المنتظمة ومعنى انه تعالى متكلم
انه يوجد الكلام في جسم من الاجسام و[نفسي؟]
الاشاعرة غير معقول اول من جملة صفا[ته]
تعالى كونه متكلما وقد اجمع المسلمون على ذلك
واختلفوا بعد ذلك في مقامات اربع الاول
في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقالت
الاشاعرة هو العقل وقالت المعتزلة هو
السمع وهو قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
وهو الحق لعدم الدليل العقلي وما ذكروه دليلا

فليس

وذلك هو الارادة الثاني انه تعالى امر بقوله
اقيموا الصلوة ونهى بقوله لا تقربوا الزنا
والامر بالشيء يستلزم ارادته والنهي عن
الشيء يستلزم كراهته ضرورة فالباري تعالى
مريد وكاره وهو المطلوب فائدة ان الاولى
كراهته تعالى هي علمه باشتمال الفعل على المفسدة
الصارفة عن ايجاده كما ان ارادته هي علمه بالمصلحة
الداعية الى ايجاده الثانية ارادته ليست
زائدة على ما ذكرنا والا لكانت اما معنى قديما
كما قالت الاشاعرة فيلزم تعدد القدماء
او حادثا فاما في ذاته تعالى كما قالت الكرامية
فيكون محلا للحوادث وهو باطل كما سبق واما
في غيره فيلزم رجوع حكمه الى الغير لا اليه
واما لا في محل كما يقوله المعتزلة ففيه فساد

ضرورة

باشتماله على

الاول يلزم التسلسل اذ الحادث مسبوق
بارادة المحدث فهي اذن حادثة وننقل اليها
الكلام ويتسلسل استحالة وجود صفة لا
في محل قال الخامسة انه تعالى مدرك لانه
حي فيصح ان يدرك وقد ورد القران بثبوته
له فيجب اثباته اقول قد دلت الدلائل النقلية
على اتصافه تعالى بالادراك وهو زائد على العلم
فانا نجد تفرقة ضرورية بين علمنا بالسواد
البياض والصوت الهايل وبين ادراكنا
لها وتلك الزيادة راجعة الى تاثير الحاسة
لكن قد دلت الدلائل العقلية على استحالة
الحواس والالات عليه تعالى فيستحيل ذلك
الزائد عليه تعالى فادراكه هو علمه بالمدركات
والدليل على صحة اتصافه به هو ما دل على

قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار فقد وجب نعته
بالادراك فيكون مدركا شرح

على ذلك انه امر ممكن وانه تعالى قادر على
جميع الممكنات واما ما ذكروه فممنوع
وسند المنع من وجهين الاول انه لو كان
المتكلم من قام به الكلام لكان الهواء
الذي يقوم به الحروف والاصوات
متكلما وهو باطل لان اهل اللغة لا
يسمون المتكلم الا من فعل الكلام
لا من قام به الكلام ولهذا كان الصدا
غير متكلم وقالوا تكلم الجني على لسان
المصروع لاعتقادهم ان الكلام
المسموع من المصروع فاعله الجني الثاني
ان الكلام اما المعنى وقد ابطلناه
او الحروف والاصوات ولا يجوز قيامهما
بذاته تعالى والا لكان ذا حاسة

لتوقف وجودهما على وجود آلتهما
ضرورة فيكون الباري تعالى ذا
حاسة وهو باطل الرابع في قدمه
او حدوثه فقالت الاشاعرة بقدم
المعنى والحنابلة بقدم الحروف و
قالت المعتزلة بالحدوث وهو
الحق لوجوه الاول انه لو كان قديما
لزم تعدد القدماء وهو باطل لان القول
بقدم غير الله تعالى كفر بالاجماع و
لهذا كفرت النصارى لاعتقادهم
قدم الاقنوم الثاني انه مركب
من الحروف والاصوات التي يعدم
السابق بوجود اللاحق والقديم لا
يجوز عليه العدم الثالث لو كان
قديما

فليس بتام وقد اجمع الانبياء على
ذلك وثبوت نبوتهم غير موقوف عليه فيجوز
اثباته الثاني في ماهية كلامه فزعم الاشاعرة
بانه معنى قديم قائم بذاته يعبر عنه بالعبارات
المختلفة المتغيرة المغايرة للعلم والقدرة
فليس بحروف ولا صوت ولا امر ولا نهي
ولا خبر ولا استخبار ولا غير ذلك
من اساليب الكلام وقالت المعتزلة و
الكرامية والحنابلة هو الحروف والاصوات
المركبة تركيبا مفهما والحق الاخير لوجهين
الاول ان المتبادر الى افهام العقلاء
هو ما ذكرناه ولذلك لا يصفون بالكلام
من لم يتصف بذلك كالساكت والاخرس
الثاني ان ما ذكروه غير متصور فان المتصور

اما القدرة التي يصدر عنها الحروف
والاصوات فقد قالوا هو غيرها او العلم وقد
قالوا هو غيره وباقي الصفات ليست صالحة
لمصدريته ما قالوه واذا لم يكن متصورا لم
يصح اثباته اذ التصديق مسبوق بالتصور
الثالث فيما يقوم به تلك الصفة
اما الاشاعرة فلقولهم بالمعنى قالوا انه قائم
بذاته تعالى واما القائلون بالحروف
فقد اختلفوا فقالت الحنابلة والكرامية
قائم بذاته فعندهم هو المتكلم بالحروف
والصوت وقالت المعتزلة وهو الحق بانه قائم
بغيره لا بذاته كما اوجد الكلام في الشجرة
فسمعه موسى ع ومعنى انه تعالى متكلم انه
فعل الكلام لا قام به الكلام والدليل

على ذلك

قديما لزم الكذب عليه تعالى واللازم
باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
انه اخبر بارسال نوح في الازل و
لم يرسله اذ لا سابق على الازل فيكون
كذبا الرابع انه يلزم منه العبث
في الازل والعبث قبيح فيمتنع
عليه الخامس قوله ما ياتيهم من
ذكر من ربهم محدث والذكر هو
القرآن لقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر
وانه لذكر لك ولقومك وصفه
بالحدوث فلا يكون قديما فقوله
المص وتفسير الاشاعرة غير معقول
اشارة الى ما ذكرناه في هذه
قال الثامنة انه تعالى صادق

لأن الكذب قبيح بالضرورة والله تعالى منزه عنه والاستحالة النقص عليه أقول من صفاته تعالى كونه صادقا والصدق هو الإخبار المطابق والكذب هو الإخبار الغير المطابق لأنه لو لم يكن صادقا لكان كاذبا وهو باطل لأن الكذب قبيح ضرورة فيلزم اتصاف الباري بالقبيح وهو باطل كما يأتي ولأن الكذب نقص والباري تعالى منزه عن النقص قال الفصل الثالث في صفاته السلبية وهي سبعة الأول أنه تعالى ليس بمركب وإلا لكان مفتقرا إلى أجزائه والمفتقر ممكن أقول

والظواهر النقلية لها تأويلات ومحامل مذكورة في مواضعها لأنه لما دلت الدلائل العقلية على امتناع الجسمية ولواحقها عليه تعالى وجب تأويل غيرها لاستحالة العمل بهما وإلا اجتمع النقيضان أو الترك لهما وإلا ارتفع النقيضان أو العمل بالنقل واطراح العقل وإلا لزم اطراح النقل لاطراح أصله فتعين الأمر الرابع وهو العمل بالعقل وتأويل النقل قال ولا يصح عليه اللذة والألم لامتناع المزاج عليه أقول الألم واللذة أمران وجدانيان فلا يفتقر إلى تعريف وقد يقال فيهما اللذة إدراك الملائم من حيث هو ملائم والألم إدراك المنافي من حيث هو مناف وهما قد يكونان عقليين فإن الإدراك إن كان حسيا فهما حسيان

والا فعقليان اذا تقرر هذا فنقول اما
الالم فهو مستحيل عليه اجماعا من العقلاء
اذ لا مباله تعالى واما اللذة فان كانت حسية
فكذلك لانها من توابع المزاج والمزاج مستحيل
عليه والا لكان جسما وان كانت عقلية فقد
اثبتها الحكماء له تعالى وصاحب الياقوت منا
لان البارى تعالى متصف بالكمال اللائق
به لاستحالة النقص عليه ومع ذلك فهو مدرك
لذاته وكماله فيكون اجل مدرك لاعظم مدرك
بأتم ادراك ولا نعني باللذة الا ذلك واما المتكلمون
فقد اطلقوا القول بنفي اللذة اما لاعتقاد
بعضهم نفي اللذة العقلية او لعدم ورود
ذلك في الشرع الشريف فان صفاته تعالى
واسماءه توقيفية ولا يجوز لغيره اتهم

بها الا باذن لانه وان كان ذلك في نظر العقل
لكنه ليس من الادب لجواز ان يكون غير جائز
من جهة لا نعلمها فافهم ولا يتحد بغيره لامتناع
الاتحاد مطلقا اقول الاتحاد لغة يقال
على معنيين مجازي وحقيقي اما المجازي
فهو صيرورة شيء شيئا آخر بالكون والفساد
او باضافة شيء آخر كما يقال صار التراب طينا
باضافة الماء اليه واما الاتحاد الحقيقي فهو
صيرورة الشيئين الموجودين شيئا واحدا موجودا
اذا تقرر هذا فاعلم ان الاول مستحيل
عليه تعالى قطعا لاستحالة الكون والفساد
عليه اما الثاني فقد قال بعض النصارى
انه اتحد بالمسيح فانهم قالوا اتحدت لاهوتية
البارى تعالى مع ناسوتية عيسى فان عنوا غير ما ذكرناه

فلابدّ من تصوره اولاً ثم يحكم عليه وان
عنوا غير ماذكرناه فهو باطل قطعا
لانّ الاتحاد مستحيل في نفسه فيستحيل
اثباته لغيره اما استحالته فهو ان
المتحدين بعد اتحادهما ان بقيا موجودين
فلا اتحاد لانهما اثنان لا واحد وان
عدما فلا اتحاد ايضا بل وجد ثالث
وان عدم احدهما وبقي الاخر فلا اتحاد
ايضا لان المعدوم لا يتحد بالموجود
الثالثة انه تعالى ليس محلا
للحوادث لامتناع انفعاله عن غيره
وامتناع النقص عليه اولا لعلم
ان صفاته تع لها اعتباران احدهما
بالنظر الى نفس القدرة الذاتية والعلم
الذاتي

الذاتي الى غير ذلك من صفاته وثانيهما
بالنظر الى تعلق تلك الصفات بمقتضياتها
كتعلق القدرة الذاتية بالمقدور
والعلم بالمعلوم فهي بهذا المعنى لا نزاع
في كونها امورا اعتبارية اضافية
متغيرة بحسب تغير المتعلقات وتغايرها
واما بالاعتبار الاول فزعمت الكرامية
انها حادثة متجددة بحسب تجدد المتعلقات
قالوا انه تعالى لم يكن قادرا في الازل
ثم صار قادرا ولم يكن عالما ثم صار
عالما والحق خلافه فان المتجدد فيما ذكروه
هو التعلق الاعتباري لا الذاتي فان
عنوا ذلك فمسلم والا فباطل من وجهين
الاول لو كانت صفاته حادثة متجددة

لزم انفعاله وتغيره واللازم باطل

فالملزوم كذلك بيان الملازمة من وجهين الاول ان صفاته ذاتية فتجددها

مستلزم لتغير الذات وانفعالها الثاني

ان حدوث الصفة يستلزم حدوث قابلية في المحل لها وهو مستلزم

لانفعال المحل وتغيره لكن تغيره ما هية تعالى وانفعالها محال فلا يكون صفاته

حادثة وهو المطلوب الثاني ان صفاته

تعالى صفات كمال لاستحالة النقص

عليه فلو كانت حادثة متجددة لزم

خلوه عن الكمال والخلو من الكمال نقص

تعالى الله عنه قال الرابعة انه تعالى

يستحيل عليه الرؤية لان كل مرئي

فهو

فهو ذو جهة لانه اما مقابل او في

حكم المقابل بالضرورة فيكون جسما

وهو مح ولقوله تعالى لن تراني و

لن النافية للتأبيد اقول ذهب

الحكماء والمعتزلة الى استحالة رؤيته

بالبصر لتجرده وذهبت المجسمة

والكرامية الى جواز رؤيته فخالفوا

جميع العقلاء وتحذلق بعضهم

وقالوا ليس مرادنا بالرؤية

الانطباع او خروج الشعاع بل

الحالة التي تحصل من رؤية الشيء

بعد حصول العلم به وقال بعضهم معنى

الرؤية هو ان ينكشف لعباده

المؤمنين في الاخرة انكشاف البدر

بالبصر مع السواد الاعظم واما الاشاعرة [illegible]

[illegible] اخره وقالوا الصحيح [illegible]

تحذلق: استادی و زیرکی نمودن در آنچه در وی نباشد

المرئي والحق انهم عنوا بذلك الكشف التام
فهو مسلم فان المعارف تصير يوم القيمة
ضرورية والا فلا يتصور منه الا الرؤية
وهو باطل لما تقدم بيان الاول ان كل مرئي
فهو مقابل او في حكم المقابل كالصورة في المرآة
وذلك ضروري وكل مقابل او في حكمه
فهو في جهة فلو كان الباري تعالى مرئيا
لكان في جهة واما سمعا فلوجوه الاول
ان موسى ع لما سأل الرؤية اجيب
بلن تراني ولن لنفي التأبيد نقلا عن
اهل اللغة واذا لم يره موسى ع لم يره
غيره بطريق الاولى الثاني قوله تعالى
لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
تمدح بنفي ادراك الابصار فيكون

قال ... كما يقال فلان بصير بالشعر فلان بصير بالفقه والله اعلم

اثباته لم نقصا الثالث انه تعالى استعظم
طلب رؤيته ورتب الذم عليه
والوعيد فقال فقد سألوا موسى ع
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة
فاخذتهم الصاعقة بظلمهم وقال الذين
لا يرجون لقاءنا لولا انزل علينا الملائكة
او نرى ربنا لقد استكبروا في انفسهم
وعتوا عتوا كبيرا الخامسة في نفي
الشريك عنه تعالى للسمع وللتمانع فيفسد
نظام الوجود ولاستلزامه التركيب
لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي الوجود
فلا بد من مائز اتفق المسلمون
والحكماء على سلب الشريك عنه تعالى
لوجوه الاول الدلائل السمعية دالة

واجماع الأنبياء وهو حجة هنا لعدم
توقف صدقهم على ثبوت الوحدانية
الثاني دليل المتكلمين ويسمى دليل
التمانع وهو ماخوذ من قوله تعالى لو كان
معه شريك فيهما الهة الا الله لفسدتا
وتقريره انه لو كان معه شريك لزم
فساد نظام الوجود وهو باطل بيان
ذلك انه لو تعلقت ارادة احدهما
بايجاد جسم متحرك فلا يخ اما ان يصح
يمكن من الاخر ارادة سكونه اولا فان
لم يمكن فلا يخ اما ان يقع مرادهما فيلزم
اجتماع المتنافيين او لا يقع مرادهما
فيلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون
او يقع مراد احدهما فقط ففيه فساد

احدهما

لما فرغ من الثبوتية شرع في السلبية
ويسمى الاولى صفات الاكرام
والثانية صفات الجلال الاكرام
فالجهة باعتبار سلب الجهل
لقوله تعالى ذي الجلال والاكرام
وان شئت كان مجموع صفاته
صفات الجلال لان اثبات قدرته
باعتبار سلب العجز عنه واثبات
العلم باعتبار سلب الجهل عنه
وكذا باقي الصفات وفي الحقيقة
المعقول لنا من صفاته ليس الا السلوب
والاضافات واما كنه ذاته وصفاته
فمحجوب عن نظر العقول ولا يعلم ما هو
الا هو وقد ذكر المص هنا سبعة

الاولی انه لیس بمرکب والمرکب هو ما له جزء
ونقیضه البسیط وهو ما لا جزء له ثم
الترکیب قد یکون ذهنیا کترکیب الماهیات
والحدود من الاجناس والفصول والمرکب
بکلا المعنیین مفتقر الی جزئه لامتناع تحققه
وتحصله خارجا وذهنا بدون جزئه و
جزئه غیره لانه یسلب عنه فیقال
الجزء لیس بکل وما یسلب عن الشیء فهو مغایر
له فیکون المرکب مفتقرا الی الغیر فیکون ممکنا
فلو کان الباری جلت عظمته مرکبا لکان
ممکنا وهو مح قال الثانیة انه تعالی لیس
بجسم ولا عرض والا لافتقر الی المکان
ولامتنع انفکاکه عن الحوادث فیکون حادثا
وهو مح اقول الباری تعالی لیس بجسم خلافا
للمجسمة

للمجسمة والجسم هو ما له طول وعرض
وعمق والعرض هو الحال في الجسم ولا وجود
له بدونه والدلیل علی کونه تعالی لیس بجسم
ولا عرض وجهان الاول انه لو کان احدهما
لکان ممکنا واللازم باطل فالملزوم کذلک
بیان الملازمة انا نعلم ضرورة ان کل جسم
فهو مفتقر الی المکان وکل عرض فهو مفتقر الی
المحل والمکان والمحل غیرهما فیفتقران
الی غیرهما والمفتقر ممکن فلو کان الباری
جسما او عرضا لکان ممکنا الثانی انه لو کان
جسما او عرضا لکان حادثا وهو مح وبیان الملازمة
ان کل جسم فهو لا یخلو من الحوادث فهو حادث
وقد مر بیانه فلو کان الله تعالی جسما لکان
حادثا لکنه قدیم فیجتمع النقیضان ولانه

ان يكون في محل والا لافتقر اليه ولا في جهة
والا لافتقر اليها ايضا وهذان وصفان
سلبيان آ انه تعالى ليس في محل خلافا للنصارى
وجمع من المتصوفة والمعقول من الحلول هو
قيام موجود بموجود على سبيل التبعية فان
ارادوا هذا المعنى فهو باطل بالضرورة والا لزم
افتقار الواجب وهو محال وان ارادوا غيره
فلا بد اولا من تصوره ثم نحكم عليه بالنفي
او الاثبات ب انه تعالى ليس في جهة والجهة
هو مقصد المتحرك ومتعلق الاشارة وذهب
الكرامية انه تعالى في جهة الفوق لما تصوروه
من الظواهر النقلية وهو باطل لانه لو كان
في جهة لكان اما مع استغنائه عنها
فلا حلول فيها او مع افتقاره فيكون ممكنا

احدهما ترجيح بلا مرجح وثانيهما عجز الآخر وان
لم يكن للآخر ارادة سكونه فيلزم عجزه اذ لا
مانع الا تعلق ارادة ذلك الغير لكن عجز الاله
والترجيح بلا مرجح محال فيلزم فساد نظام الوجود
وهو محال ايضا الثالث دليل الحكماء وتقريره
وتقريره انه لو كان في الوجود واجبا الوجود
لزم امكانهما وبيان ذلك انهما
في وجوب الوجود فلا يخ اما ان يتمايزا او لا
فان لم يتمايزا لم تحصل الاثنينية وان تمايزا
لزم تمايز تركب كل واحد منهما مما
به المشاركة ومما به الممايزة وكل مركب
ممكن كما عرفت فيكونان ممكنين هف
فك السادسة في نفي المعاني والاحوال
عنه تعالى لانه لو كان قادرا بقدرة او عالما

ذهب ابو هاشم الى ان الله تعالى قادر لقدرة وعالم لعلم وغير ذلك

او عالما بعلم او حيا بحيوة وغير ذلك لأنه
في صفاته الى ذلك المعنى فيكون ممكنا الأمر
اول ذهب الأشاعرة الى انه تعالى قادر
بقدرة وعالم بعلم وحي بحيوة الى غير ذلك
من الصفات وهي معان قديمة زائدة على ذاته
قائمة بها وقالت البهشمية ان ذاته تعالى
مساو لغيره من الذوات وممتاز بحالة تسمى
الالوهية وتلك توجب لها احوالا اربعة
هي القادرية والعالمية والحيية والموجودية (المسماة بالالوهية)
والحالة عندهم صفة لموجود لا توصف بالوجود
ولا بالعدم والباري تعالى قادر باعتبار تلك
القادرية وعالم باعتبار تلك العالمية
الى غير ذلك وقالت الحكماء والمحققون
من المتكلمين انه تعالى قادر لذاته الى غير ذلك

من الصفات

من الصفات وما يتصور منه الزيادة
من قولنا ذات عالمة وقادرة فتلك امور
اعتبارية زائدة في الذهن لا في الخارج
وهو الحق لنا انه تعالى لو كان قادرا بقدرة
او قادرية او عالما بعلم او عالمية الى غير ذلك
من الصفات لزم افتقار الواجب في صفاته
الى غيره لان تلك المعاني والاحوال مغايرة
لذاته قطعا وكل مفتقر الى غيره ممكن فلو كانت
صفاته زائدة لكان ممكنا هف
السابعة انه تعالى غني ليس بمحتاج لان وجوب
وجوده دون غيره تقتضي استغناءه
عنه وافتقار غيره اليه او نقول من صفاته
السلبية كونه تعالى ليس بمحتاج الى غيره مطلقا
اي لا في ذاته ولا في صفاته وذلك لان

[illegible]

قوله الفصل الرابع في العدل

وجوب الوجود الثابت له تقتضي استغناءً
مطلقاً عن مجموع ما عداه وكل رشحة
من رشحات جوده وذرة من ذرات بحر وجوده

قال الفصل الرابع في العدل وفيه
مباحث الأول العقل قاض بالضرورة أن
من الأفعال ما هو حسن كرد الوديعة و
الإحسان والصدق النافع وبعضها
ما هو قبيح كالظلم والكذب الضار ولهذا
حكم بهما من نفى الشرائع كالملاحدة وحكماء
الهند ولأنهما لو انتفيا سمعاً لانتفى
قبح الكذب من الشارع أقول لما فرغ من
مباحث التوحيد شرع في مباحث العدل
والمراد بالعدل هو تنزيه الله عن فعل القبيح
والإخلال بالواجب ولما توقف ذلك

على معرفة الحسن والقبح العقليين قدم البحث
فيه واعلم أن الفعل ضروري التصور وهو
إما أن يكون له صفة زائدة على ذاته أو لا
الثاني كحركة الساهي والنائم والأول
إما أن ينفر العقل من ذلك الزائد أو لا الأول
هو القبيح والثاني هو الذي لا ينفر
العقل منه إما أن يتساوى فعله
وتركه وهو المباح أو لا يتساوى فإن
ترجح تركه فهو إما أن يمنع من النقيض و
هو الحرام أو لا وهو المكروه وإن ترجح
فعله فإما مع المنع من تركه وهو الواجب
أو مع جواز تركه وهو المندوب إذا
تقرر هذا فاعلم أن الحسن والقبح
يقال على ثلاثة معان الأول كون

الشيء صفة كمال كقولنا العلم حسن او صفة
نقص كقولنا الجهل قبيح الثاني كون الشيء
ملائما للطبع كالمستلذات او منافيا له
كالآلام الثالث كون الحسن ما يستحق
على فعله المدح عاجلا والثواب آجلا والقبيح
ما يستحق على فعله الذم عاجلا والعقاب
آجلا ولا خلاف في كونهما عقليين بالاعتبارين
الأولين واما الاعتبار الثالث فاختلف
المتكلمون فيه فقالت الأشاعرة ليس في العقل
ما يدل على الحسن والقبيح بهذا المعنى بل الشرع
فما حسنه فهو الحسن وما قبحه فهو القبيح
وقالت المعتزلة والامامية في العقل ما يدل
على ذلك فالحسن حسن في نفسه والقبيح
قبيح في نفسه سواء حكم الشارع بذلك

[illegible] بالقسم الخامس وهو المحظور لمحرره رضا

ونبهوا على ذلك بوجوه الأول انا نعلم ضرورة
حسن بعض الأفعال ضرورة كالصدق النافع
والانصاف والاحسان ورد الوديعة
وانقاذ الهلكى وامثال ذلك وقبح بعض
الافعال كالكذب الضار والظلم والاساءة
الى غير المستحق وامثال ذلك من غير مخالجة
شك فيه ولذلك كان هذا العلم مركوزا في
جبلة الانسان فانا لو قلنا لشخص ان صدقت
فلك دينار وان كذبت فلك دينار واستوى الامران بالنسبة
اليه فانه بمجرد عقله يميل الى الصدق الثاني
لو كان المدرك للحسن والقبح هو الشرع
لا غير لزم ان لا يتحقق بدونه واللازم باطل
فالملزوم مثله اما بيان اللزوم فلامتناع تحقق
المشروط بدون شرطه ضرورة واما بيان بطلان

اللازم فلان من لا يعتقد الشرع لا يحكم به
كالملاحدة وحكماء الهند يعتقدون
حسن بعض الأفعال وقبح بعضها من غير توقف
في ذلك فلو كانا مما يعلم بالشرع لما حكم به هؤلاء
الثالث انه لو انتفى الحسن والقبح العقليان
انتفى الحسن والقبح الشرعيان واللازم باطل اتفاقا
فكذا الملزوم بيان الملازمة انتفاء قبح الكذب
ح من الشارع اذ العقل لا يحكم بقبحه وهو
لا يقبح كذب نفسه واذا انتفى قبح الكذب
منه انتفى الوثوق بحسن ما يخبر بحسنه
وقبح ما يخبرنا بقبحه قال الثاني في ان افعالنا
اختيارية الضرورة قاضية بذلك للفرق الضروري
بين سقوط الانسان من السطح ونزوله منه على
الدرج ولامتنع تكليفنا بشيء فلا عصيان
دليق

ولقبح ان يخلق الفعل فينا ثم يعذبنا عليه
وللسمع اقول ذهب ابو الحسن الأشعري
ومن تابعه الى ان الأفعال كلها واقعة
بقدرة الله تعالى وانه لا فعل للعبد اصلا و
قال بعض الاشعرية الى ان ذات الفعل
من الله تعالى والعبد له الكسب وفسروا الكسب
بانه كون الشيء طاعة او معصية وقال
بعضهم معناه ان العبد اذا صمم العزم خلق
الله تعالى الفعل عقيبه وقالت المعتزلة و
الزيدية والامامية ان الافعال الصادرة
من العبد وصفاتها والكسب الذي ذكروه
كلها واقعة بقدرة العبد واختياره وانه
ليس بمجبور على فعله بل له ان يفعل وله ان
لا يفعل وهو الحق لوجوه الاول انا نجد تفرقة

ضرورية بين صدور الفعل منا
تابعا للقصد والداعي كالنزول من السطح على الدرج
وبين صدوره لا كذلك كالسقوط منه
اما مع القاهر او مع الغفلة فانا نقدر على الترك
في الاول دون الثاني فلو كانت الافعال التي
منا الحاصلة بقدرته واحدة من غير فرق لكن الفرق
حاصل فيكون منا وهو المط الثاني لو لم يكن
العبد موجدا لافعاله لامتنع تكليفه و
الا لزم تكليف بما لا يطاق وانما قلنا ذلك
لانه غير قادر على ما كلف به فلو كلف به
لكان تكليفا بما لا يطاق وهو منتف
بالاجماع واذا لم يكن مكلفا لم يكن عاصيا
بالمخالفة له لكنه عاص بالاجماع الثالث انه
لو لم يكن العبد قادرا موجدا للفعل لكان

اظلم الظالمين سبحانه وبيان ذلك ان الفعل
القبيح اذا كان صادرا عنه تعالى استحال عقاب
العبد عليه لانه لم يفعله لكنه تعالى يعاقبه عليه
فيكون ظالما تعالى الله عن ذلك الرابع القرآن
العزيز الذي هو فرقان بين الحق والباطل
مشحون باضافة الفعل الى العبد وانه واقع
بمشيئته كقوله تعالى فويل للذين يكتبون
الكتاب بايديهم ثم يقولون هذا من عند الله
ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم
وويل لهم مما يكسبون ان يتبعون
الا الظن حتى يغيروا ما بانفسهم من يعمل
سوءا يجز به كل امرئ بما كسب رهين جزاء
بما كنتم تعملون ليس باما نيكم ولا اماني اهل
الكتاب من يعمل سوءا يجز به ولا يجد له من

دون الله وليا ولا نصيرا جزاء بما كانوا يعملون
الى غير ذلك وكذلك ايات الوعد والوعيد
والذم والمدح وهي اكثر من ان تحصى قال
الثالث في استحالة القبيح عليه تعالى لان له صارفا
عنه وهو العلم بالقبح ولا داعي له لان الداعي اما
الحاجة الممتنعة عليه او الحكمة وهو منتفٍ هنا
ولانه لو جاز صدوره عنه تعالى لامتنع اثبات
النبوات اقول يستحيل ان يكون الباري
تعالى فاعلا للقبيح وهو مذهب المعتزلة وعند
الاشاعرة هو فاعل الكل حسنا كان او قبيحا
والدليل على ما قلناه وجهان الاول ان الصارف
عنه موجود والداعي اليه معدوم وكلما كان كذلك
امتنع الفعل ضرورة اما وجود الصارف فهو العلم
بالقبيح والله تعالى عالم به واما عدم الداعي
فلانه

فلانه اما داعي الحاجة فهو عليه محال لانه غير
محتاج واما داعي الحكمة الموجودة فيه فهو
عليه محال ايضا لان القبيح لا حكمة فيه الثاني
انه لو جاز عليه القبيح امتنع اثبات النبوات
واللازم باطل اجماعا فالملزوم مثله بيان
الملازمة انه لا يقبح منه تعالى تصديق
الكاذب ومع ذلك لا يمكن الجزم بصحة
النبوة وهو ظ قال ويستحيل عليه
ارادة القبيح لانها قبيحة اقول ذهبت
الاشاعرة الى انه تعالى مريد لجميع الكائنات
حسنة كانت او قبيحة شرا كان او خيرا
ايمانا كان او كفرا لانه موجد الكل فهو مريد
له وذهبت المعتزلة الى استحالة ارادته
للقبيح والكفر وهو الحق لان ارادة القبيح قبيح

ايضاً قبيح لانا نعلم ضرورة ان العقلاء كما
يذمون فاعل القبيح فكذا امر به والامر به
فقول المصنف في اثناء بقاء التنبيه اي يلزم
من امتناع فعل القبيح امتناع ارادته قال
الرابع في انه تعالى يفعل لغرض لدلالة القرآن
عليه ولاستلزام نفيه العبث وهو قبيح
اقول ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى لا
يفعل لغرض والا لكان ناقصاً مستكملاً بذلك
الغرض وقالت المعتزلة ان افعاله تعالى معللة
بالاغراض والا لكان عابثاً تعالى الله عنه وهو
مذهب اصحابنا الامامية وهو الحق لوجهين
نقلي وعقلي اما النقلي فدلالة القرآن عليه ظاهرة
كقوله تعالى افحسبتم انما خلقناكم عبثاً وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون وما خلقنا السموات
والارض

والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا
واما العقلي فهو انه لولا ذلك لزم ان يكون
عابثاً واللازم باطل فالملزوم مثله اما بيان
الملزوم فظ واما بطلان اللازم فلان العبث
قبيح والقبيح لا يتعاطاه الحكيم واما قولهم لو
كان فاعلا لغرض لكان ناقصاً مستكملاً بذلك
الغرض فانما يلزم الاستكمال ان كان الغرض
عائداً اليه لكنه ليس كذلك بل هو عائد اما الى
منفعة العبد او لاقتضاء نظام الوجود لذلك
الغرض وذلك لا يلزم منه الاستكمال قال
وليس الغرض الاضرار لقبحه بل النفع اقول
لما ثبت انه فعله تعالى معلل بالغرض وان
الغرض عائد الى غيره فليس الغرض من اضرار
ذلك الغير لان ذلك قبيح عند العقلاء

قوله لشرط الاعلام ان قلت ان الاعلام شرط لحسن التكليف كما قاله الشارح رحمه الله فيما
في ما هيئته فلا وجه لذكره هنا واهمال باقي شرائطه اقول وجه ذكره هنا خاصة مع كونه شرطا زايدا
لانه لشبهة الكفر في ظهور وجوب اعتباره بخلاف سائر الشرائط ولهذا صرح بالشرطية دفعا
لتوهم القيدية فتدبر لمحرره رضا عفي عنه

لمن قدم الى عينه طعاما مسموما [illegible] قتله
اذا لم يكن الغرض الامنه تعين ان يكون
النفع هو المط قال فلابد من التكليف
وهو بعث من يجب طاعته على فعل ما فيه مشقة
على جهة الابتداء بشرط الاعلام اقول لما ثبت
ان الغرض من فعله نفع العبد ولا نفع حقيقي
الا الثواب لان ما عداه اما دفع ضرر او جلب
نفع غير مستقر فلا يحسن ان يكون ذلك غرضا
لخلق العبد ثم الثواب يقبح الابتداء به
كما ياتي فاقتضت الحكمة توسط التكليف
والتكليف لغة ماخوذ من الكلفة وهي
المشقة واصطلاحا ما ذكره المص رحمه الله
فالبعث على الشيء هو الحمل عليه من يجب طاعته
هو الله تعالى فلذلك قال على جهة الابتداء

لان

لان وجوب طاعة غير الله والامام والوالد
والسيد والمنعم تابع ومتفرع على طاعة الله
سبحانه وقوله على ما فيه مشقة احترازا عما
لا مشقة فيه كالبعث على النكاح المستلذ
واكل المستلذ من الاطعمة وقوله بشرط الاعلام
اي بشرط اعلام المكلف بما كلف به وهو
شرائط حسن التكليف وشرائط
ثلثة الاول عائد الى التكليف نفسه وهي
اربع الاول انتفاء المفسدة فيه لانه قبيح
الثاني تقدمه على وقت الفعل الثالث
امكان متعلقه لانه قبيح التكليف بالمستحيل
الرابع ثبوت صفة زائدة على حسنه اذ لا
تكليف بالمباح الثاني عائد الى المكلف
وهو فاعل التكليف وهو اربع الاول

علمه بصفة الفعل من كونه حسنا او قبيحا
الثاني علمه بقدر ما يستحقه كل واحد من
المكلفين من ثواب وعقاب الثالث قدرته
على ايصال المستحق الرابع كونه غير فاعل
للقبيح الثالث عايد الى المكلف وهو
محل التكليف وهو ثلثة الاول قدرته
على الفعل لاستحالة التكليف بما لا يطاق
كتكليف الاعمى نقط المصاحف والزمن
بالطيران الثاني علمه بما كلف به او امكان علمه
لان الجاهل المتمكن من العلم غير معذور
الثالث امكان الفعل ثم متعلق اما علم او
ظن او عمل اما العلم فاما عقلي كالعلم بالله وصفاته
وعدله والنبوة والامامة او سمعي كالشرعيات
واما الظن فكما في جهة القبلة واما العمل

كالعبادات

قد وقع المشاجرة بين المعتزلة والاشاعرة في ان التكليف هل هو واجب على الله ام لا
فقالت المعتزلة بالاول والاشاعرة بالثانية فانهم قالوا ان التكليف ليس بواجب المراد
بل هو تفضل منه تعالى ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعله والحق الاول لانه لو لم يكلف
العبد الذي كمل شرايط التكليف فيه لما كان زاجرا عن القبيح بل مغريا به والتالي باطل

فكالعبادات ماك والا لكان مغريا
بالقبيح حيث خلق الشهوات فينا والميل
الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من زاجر
وهو التكليف اقول هذا اشارة الى وجوب
التكليف في الحكمة وهو مذهب المعتزلة
وهو الحق خلافا للاشعرية فانهم لم يوجبوا
على الله تعالى شيئا لا تكليفا ولا غيره والدليل
على ما قلناه انه لولا ذلك لكان الله تعالى
فاعلا للقبيح وبيان ذلك انه خلق في العبد
الشهوات والميل الى القبايح والنفرة عن
الحسن فلو لم يقرر عنده ويكلفه بوجوب
الواجب وقبح القبيح ويعده ويتوعده لكان
الله تعالى مغريا له بالقبيح والاغراء بالقبيح قبيح
قال والعلم غير كاف لاستسهال الذم

بالجهل فالمقدم مثله لان الاغراء بالقبيح بترك الزجر عنه مع العلم والقدرة وارتفاع الموانع قبيح والتالي لا يفعل القبيح فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المكلف مايل بطبعه الى فعل القبيح ومتنفر عن فعل الحسن فلو لم يقرر سبحانه وتعالى في عقله وجوب الواجب ولم يكلفه به وقبح القبيح ولم يكلفه تركه مع انه قد جبل الميل فيلزم الاغراء بالقبيح

التكليف

الوطر الحاجة وجمع اوطار

من قضاء الوطر هذا جواب عن سوال مقدر
تقرير السوال انه لم لا يكون الذم على القبيح
زاجرا عنه والعلم باستحقاق المدح على الحسن
داعيا اليه فح لا حاجة الى التكليف لحصول
الغرض بدونه اجاب المص رحمه الله بان
العلم غير كاف لانه كثيرا ما يستسهل الذم على
القبيح مع قضاء الوطر منه خاصة مع حصول
الدواعي الحسية التي هي في الاكثر تكون
غالبة للدواعي العقلية قال وجه
حسنه التعريض للثواب اعني النفع
المستحق المقارن للتعظيم والاجلال
الذي يستحيل الابتداء به اقول
هذا اي جواب سوال مقدر تقريره
ان جهة حسن التكليف اما حصول

الثواب

العقاب وهو بط قطعا او حصول الثواب وهو
ايضا باطل لوجهين الاول ان الكافر الذي يموت
على كفره مكلف مع عدم حصول الثواب له الثاني
ان الثواب مقدور لله ابتداء فلا فايدة في
توسط التكليف اجاب عنه بان جهة حسنه
هو التعريض للثواب لا حصول الثواب والتعريض
عام بالنسبة الى المؤمن والكافر وكون الثواب
مقدورا لله تعالى ابتداء مسلم لكن يستحيل
الابتداء به من غير توسط التكليف لانه
مشتمل على التعظيم وتعظيم من لا يستحق التعظيم
قبيح عقلا وقول المص في تعريف الثواب اعني
النفع المستحق فالنفع يشمل الثواب والتفضل
والعوض فبقيد المستحق خرج التفضل و
بقيد المقارنة للتعظيم خرج العوض

قال الخامس في انه يجب عليه اللطف و
هو ما يقرّب العبد الى الطاعة ويبعّده عن
المعصية ولا حظ له في التمكين ولا يبلغ
الالجاء لتوقف غرضه عليه فان المريد للفعل
من غيره اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يفعله
المريد من غير مشقة فلو لم يفعله لكان ناقضا
لغرضه وهو قبيح عقلا اقول ما يتوقف
عليه ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية
اما ان يكون المتوقف عليه لازما وبدونه لا
يقع الفعل وذلك كالقدرة والآلة واما ان
لا يكون كذلك بل يكون المكلف
باعتبار المتوقف عليه ادنى واقرب الى فعل الطاعة
وارتفاع المعصية وذلك هو اللطف فقوله
ولا حظ له في التمكين اشارة الى القسم الاول

كالقدرة

اولم يتفكروا في انفسهم اولم يحدثوا التفكر فيها او اولم يتفكروا في انفسهم فانها اقرب
اليهم من غيرها ومرآة يجتلي فيها للمستبصر ما يجتلي له في الممكنات باسرها ليتحقق له قدرة
مبدعها على اعادتها فان قدرته على ابدائها ما خلق الله السموات والارض وما بينهما

الا بالحق متعلق بقوله

الافعال المحكمة المتقنة وكل من كان كذلك
فهو عالم بالضرورة اما انه فعل الافعال المحكمة
فذلك ظاهر لمن تدبّر مخلوقاته اما السماوية فما
يترتب على حركاتها من خواص الفصول وكيفية
تضمن تلك الحركات واوضاعها وهو بيّن
في فنه واما الارضية فانظر حكمة المركبات
الثلث المعادن والحيوان والنبات وآثارها
الغريبة الحاصلة فيها والخواص العجيبة المشتملة
عليها ولو لم يكن الا في خلق الانسان والحكمة
المودعة في انشائه وترتيب خلقه وحواسه
وما يترتب عليها من المنافع كما اشار اليه سبحانه
بقوله اولم يتفكروا في انفسهم ما خلق الله
فان من العجائب المودعة في بنية الانسان
ان كل عضو من اعضائه له قوى اربعة جاذبة

وماسكة وهاضمة ودافعة اما الجاذبة فلانها

ان البدن لما كان دائما في التحليل افتقر الى جذب

بدل ما يتحلل منه واما الماسكة فلان الغذاء

المجذوب لزج والعضو ايضا لزج فيلزق عنه

فلا بد من ماسك له حتى تفعل فيه الهاضمة

واما الهاضمة فلانها تغير الغذاء الى ما تصلح

ان يكون جزءا للمتغذي واما الدافعة فهي التي تدفع

الفاضل مما فعلته الهاضمة والمهيا العضو اخر

اليه واما ان كل من ذلك فعالم فهو بديهي

لمن زاول الامور وتدبرها قال وعلمه

يتعلق بكل معلوم لتساوي نسبة جميع

المعلومات اليه ولانه حي يصح ان يعلم

كل معلوم فيجب له ذلك لاستحالة افتقاره

الى غيره اقول الباري تعالى عالم بكل ما يصح

ان يكون معلوما واجبا كان او ممكنا قديما

كان او حادثا خلافا للحكماء حيث منعوا

من علمه بالجزئيات على وجه جزئي لتغيرها

فيتغير العلم الذاتي قلنا المتغير هو التعلق

الاعتباري لا العلم الذاتي والدليل على ما

قلناه انه يصح ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك

اما انه يصح ان يعلم فلانه حي وكل حي يصح

ان يعلم ولنسبة هذه الصحة الى جميع ما علم

لنسبة متساوية فلتساوي نسبة جميع المعلومات

اليه واما انه اذا صح له شيء وجب له فلانه

تعالى ذاتية والصفة الذاتية متى صحت وجب

والا افتقر في اتصاف الذات بها الى الغير

فيكون الباري تعالى مفتقرا في علمه الى الغير

وهو محال قال الثانية انه تعالى حي لانه قادر

اعلم انه من جملة صفات الله تعالى الثبوتية انه تعالى

عالم فيكون حيا بالضرورة اول من صفاته
الثبوتية كونه تعالى حيا فقال الحكماء وابو الحسين
البصري حيوته عبارة عن صحة اتصافه
بالقدرة والعلم وقال الاشاعرة هي صفة
مغايرة لهذه الصحة والحق الاول اذ الاصل
عدم الزائد والباري تعالى ثبت انه قادر عالم
فيكون حيا وهو المطلوب قال الرابعة انه تعالى
مريد كاره لان تخصيص الافعال بايجادها
في وقت دون وقت لا بد له من مخصص
وهو الارادة ولانه تعالى امر ونهى وهما يستلزمان
الارادة والكراهة اقول اتفق المسلمون
على وصفه بالارادة واختلفوا في معناها
فقال ابو الحسين البصري هي عبارة عن
علمه تعالى بما في الفعل من المصلحة الداعي

ولهذا ايجاب الله تعالى ذلك الفعل على ذلك الغير واثابته عليه لان اذا كان اللطف من فعل غيره اشترط
في التكليف ان يوجب الله ذلك الفعل على ذلك الغير كما تشترط علم ذلك الغير به وليعلم
ان ذلك الايجاب اي ايجاب ذلك الفعل مع ذلك الغير لا يصح الا ان يكون لما في ذلك الغير فيه
اي في ذلك الفعل مصلحة من وصول الصواب الجزيل ودفع المنفع لعظم الترغيب لعلمه انه اذا كلف به

كالقدرة فانها ليست لطفا في الفعل بل شرط
في امكانه وقوله لا يبلغ الالجاء لانه لو بلغ
الالجاء لكان منافيا للتكليف اذا تقرر هذا
فاعلم ان اللطف اما ان يكون من فعل الله
تعالى فيجب عليه واما من فعل المكلف فيجب
عليه تعالى اشعاره به وايجابه عليه واما
من فعل غيرهما فيشترط في التكليف العلم
به وايجاب الله تعالى ذلك الفعل على ذلك الغير
واثابته عليه وانما قلنا بوجوب ذلك لانه لو
كله عليه تعالى لانه لولا ذلك لكان ناقضا
لغرضه ونقض الغرض قبيح عقلا وبيان
ذلك ان المريد من غيره فعلا من الافعال
ويعلم المريد ان المراد منه لا يفعل الفعل
المطلق الا مع فعل يفعله المريد مع المراد منه

من نوع ملاطفة او مكاتبة او ارسال اليه
او السعي اليه وامثال ذلك من غير مشقة عليه
في ذلك فلو لم يفعل ذلك مع تصميم ارادته
بعده العقلاء ناقضا لغرضه وذموه على ذلك
وكذا نقول في حق الباري تعالى مع ارادته ايقاع
الطاعة وارادته ايقاع المعصية لو لم يفعل ولم
يعمل ما يتوقف عليه لكان ناقضا لغرضه
ونقض الغرض قبيح تعالى الله عنه قال الثاني
في انه تعالى يجب عليه الالام الصادرة عنه
ومعنى العوض هو النفع المستحق الخالي من
تعظيم واجلال والا تعالى الله عن ذلك ويجب
زيادته على الالم والا لكان عبثا
اول الالم الحاصل للحيوان اما يعلم فيه وجه
من وجوه القبح فذلك يصير عبثا خاصة

او لا يعلم فيه ذلك فيكون حسنا وقد ذكر
لحسن الالم وجوه الاول كونه مستحقا الثاني
كونه مشتملا على النفع الزائد العائد عليه
الى المتالم الثالث كونه مشتملا على دفع الضرر
العائد عليه الرابع كونه مجرى العادة الخامس
كونه مشتملا على ضرر الدفع وذلك الحسن قد
يكون صادرا عنه تعالى وقد يكون صادرا عنا
فاما ما كان صادرا عنه تعالى على وجه النفع فيجب
فيه امران احدهما العوض عنه تعالى والا لكان
ظالما تعالى الله عنه ويجب ان يكون زائدا على
الالم الى حد الرضا عند كل عاقل لانه يقبح
في الشاهد ايلام شخص لتعويضه عوض الم
من غير زيادة لاشتماله على العبثية وثانيهما
اشتماله على اللطيفة اما للمتالم او لغيره

ليخرج عن العبث واما ما كان صادرا عنا
مما فيه وجه من وجوه القبح فيجب عليه تعالى الانتصاف
للمتالم من المؤلم لعدله ولولا انه السمع عليه يكون
العوض مساويا للالم والا لكان ظالما وهنا
فوايد الاولى العوض هو النفع المستحق الخالي
عن تعظيم واجلال فبقيد المستحق خرج التفضل
وبقيد الخلو عن التعظيم خرج الثواب الثانية
لا يجب دوام العوض لانه يحسن في الشاهد
ركوب الاهوال الخطرة ومكابدة المشاق العظيمة لنفع
منقطع قليل الثالثة العوض لا يجب حصوله
في الدنيا لجواز ان يعلم الله المصلحة في تاخيره
بل قد يكون حاصلا في الدنيا وقد لا يكون الرابعة
الذي يصل اليه عوض المه في الاخرة اما
ان يكون من اهل الثواب او من اهل العقاب

فان

فان كان من اهل الثواب او من اهل العقاب فيكفيه
ايصال اعواضه اليه بان يفرقها الله تعالى على
الاوقات او يتفضل عليه بمثلها وان كان من اهل
العقاب اسقط بها جزء من عقابه بحيث
لا يظهر له التخفيف بان يفرق القدر من عقابه على
الاوقات الخامسة الالم الصادر عنا اما
بامره تعالى او باباحته والصادر عن غير العاقل
كالعجماوات وكذا ما يصدر عنه تعالى من تفويت
المنفعة لمصلحة الغير وانزال الغموم الحاصلة
من غير فعل العبد عوض ذلك كله على الله
تعالى لعدله وكرمه

الفصل الخامس
في النبوة

النبي هو الانسان المخبر عن الله تعالى
بغير واسطة احد من البشر اقول لما فرغ من
مباحث العدل اردف ذلك بمباحث

النبوة لتفرعها عليه وعرف النبي بانه
انسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة
البشر فبقيد الانسان يخرج به الملك وبقيد
المخبر عن الله تعالى يخرج المخبر عن غيره وبقيد
عدم واسطة البشر يخرج الامام والعالم فانهما
مخبران عن الله تعالى بواسطة النبي اذا تقرر هذا
فاعلم ان النبوة مع حسنها خلافا للبراهمة
واجبة في الحكمة خلافا للاشاعرة والدليل
على ذلك هو انه لما كان المقصود من ايجاد الخلق
هو المصلحة العايدة اليهم كان اسعادهم بما
فيه مصالحهم وردعهم عما فيه مفاسدهم واجبا
في الحكمة وذلك اما في احوال معاشهم
او احوال معادهم اما احوال معاشهم فهو
انه لما كانت الضرورة داعية في حفظ النوع

الانساني الى الاجتماع الذي يحصل معه
معاونة كل واحد لصاحبه فيما يحتاج
اليه استلزم ذلك الاجتماع تجاذبا وتنازعا
يحصلان من محبة كل لنفسه وارادة المنفعة
لها دون غيره بحيث يفضي ذلك الى فساد
النوع واضمحلاله فاقتضت الحكمة وجود
عدل يفرض شرعا جاريا بين النوع بحيث
ينقاد كل واحد الى امره وينتهي عند زجره
ثم لو فوض العدل ذلك الشرع اليهم لحصل
ما كان اولا اذ لكل واحد منهم راي يقتضيه
عقله وميل يوجبه طبعه فلا بد من
شارع متميز بآيات ودلالات تدل على
صدقه كي يشرع ذلك الشرع مبلغا له
عن ربه يعد فيه المطيع ويتوعد فيه

العاصي ليكون ذلك ادعى الى انقيادهم
لامره ونهيه واما في احوال معادهم فلانه لما
كانت السعادة الاخروية لا تحصل الا بكمال
النفس بالمعارف الحقة والاعمال الصالحة ولما
كان التعلق بالامور الدنيوية وانغماس العقل في الملابس البدنية
مانعا من درك
ذلك على الوجه الاتم والنهج الاصوب او يحصل
ادراكها لكن مع مخالجة الشك ومعارضة
الوهم فلا بد من وجود شخص لم يحصل
له ذلك التعلق المانع بحيث يقرر لهم الدلائل
ويوضحها ويزيح الشبهات ويدفعها
ويعضد ما اهتدت اليه عقولهم ويبين لهم
ما لم يهتدوا اليه ويذكرهم معبودهم
وخالقهم ويقرر لهم العبادة والاعمال
الصالحة

الصالحة ماهي وكيف هي على وجه يوجب
لهم الزلفى عند ربهم ويكررها عليهم ليتحفظ
التذكير بالتكرير كي لا يستولي عليهم
السهو والنسيان اللذان هما كالطبيعة
الثانية للانسان وذلك الشخص المفتقر
اليه في احوال المعاش والمعاد هو النبي
فالنبي واجب في الحكمة وهو المطلوب وفيه
مباحث الاول في نبوة نبينا محمد بن عبد الله
بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ظهر
على يده المعجز كالقران وانشقاق القمر ونبوع
الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير
من الطعام القليل وتسبيح الحصى في
كفه وهي اكثر من ان تحصى وادعى النبوة فيكون
صادقا والا لزم اغراء المكلفين بالقبيح

فيكون محالا او لما كانت المصالح
تختلف بحسب اختلاف الازمان والاشخاص
كالمريض الذي تختلف احواله في كيفية
المعالجة واستعمال الادوية بحسب اختلاف
مزاجه في شدة لابه في المرض بحيث يعالج
في وقت بما يستحيل معالجته به في اخر
كانت النبوة والتشريع مختلفين بحسب
اختلاف مصالح الخلق في ازمانهم واشخاصهم
وذلك هو السر في نسخ الشرائع بعضها
ببعض الى ان انتهت النبوة والشرائع
الى نبينا محمد ص الذي اقتضت الحكمة كون نبوته
وشريعته ناسختين لما تقدم مهما
باقيتين ببقاء التكليف والدليل
على صحة نبوته صلى الله عليه واله

هو انه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده
وكل من كان كذلك كان نبيا حقا فيحتاج
الى بيان امور ثلثة الاول انه ادعى النبوة
الثاني انه ظهر المعجز على يده الثالث ان كل
من كان كذلك فهو نبي حقا اما الاول فهو
ثابت اجماعا من الناس بحيث لم ينكره احد
واما الثاني فلان المعجز هو الامر الخارق
للعادة المطابق للدعوى المتعذر على الخلق
الاتيان بمثله اما اعتبار خرق العادة اذ لولاه
لما كان معجزا كطلوع الشمس من مشرقها
واما مطابقته الدعوى فلانه لا يدل على صدق مدعيه
اذ لو خالف كما في قضية مسيلمة الكذاب
على ضد مدعيه لما دل ايضا على النبوة
ولا شك ايضا في ظهور المعجزات على يد نبينا

صلى الله عليه واله وذلك معلوم بالتواتر
الذي يفيد العلم ضرورة فمن ذلك القرآن
الكريم الذي تحدى به الخلق وطلب منهم
أن ياتوا بمثله فلم يقدروا وتحقق على ذلك عجزهم
عنه مصاقع الخطباء من العرب العرباء حتى
دعاهم عجزهم الى محاربته ومشاقته الذي
حصل به ذهاب نفوسهم واموالهم وسبي
ذراريهم ونسائهم مع انهم كانوا اقدر
على دفع ذلك لتمكنهم من مفردات الالفاظ
وتركيبها مع انهم اهل الفصاحة والبلاغة
والخطب والكلام والمحاورات والاجوبة
فعدولهم عن ذلك الى المحاربة دليل على عجزهم
اذ العاقل لا يختار الاصعب مع امكان الاسهل الا
بعجزه عنه ومن ذلك انشقاق القمر ونبوع

الماء

الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير
من الطعام اليسير وتسبيح الحصا في كفه وكلام
الذراع المسموم وحنين الجذع وكلام
الحيوانات الصامتة والاخبار بالمغيبات و
استجابة دعائه وغير ذلك مما لا يحصى كثرة
وذلك في كتب المعجزات والتواريخ والسير
حتى حفظ منه ما ينيف على الف الذي
اعظمها واشرفها الكتاب العزيز الذي لا ياتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا تمله
الطباع ولا تمجه الاسماع ولا يخلق بكثرة
الترداد ولا تنجلي الظلمات الا به واما الثالث
فلانه لو لم يكن صادقا في دعوى النبوة
لكان كاذبا وهو باطل اذ يلزم منه اغراء
المكلفين باتباع الكاذب وذلك قبيح

معلوم م

لا يفعله الحكيم قال الثاني في وجوب
عصمة العصمة لطف خفي يفعله الله
بالمكلف بحيث لا يكون له داع الى ترك
الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على
ذلك لولا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله
فانتفت فائدة البعثة وهو محال اقول
اعلم ان المعصوم يشارك غيره في الالطاف
المقربة ويحصل له زائدة على ذلك لاجل
ملكة نفسانية لطف يفعله الله تعالى به
بحيث لا يختار معه ترك طاعة ولا فعل
معصية مع قدرته على ذلك وذهب بعضهم
الى ان المعصوم لا يمكنه الاتيان بالمعاصي
وهو باطل والا لما استحق مدحا اذا تقرر
هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في عصمة

الانبياء

الانبياء عليهم السلام فجوزت الخوارج
عليهم الذنوب وعندهم ان كل ذنب كفر
والحشوية جوزوا الاقدام على الكبائر ومنهم
من منعها عمدا لا سهوا وجوزوا تعمد الصغائر
والاشاعرة منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا
الصغائر سهوا والامامية اوجبوا العصمة
مطلقا عن كل معصية عمدا وسهوا و
هو الحق لوجهين الاول ما اشار اليه
المص وتقريره انه لو لم يكن الانبياء عليهم
السلام معصومين لانتفت فائدة
البعثة واللازم باطل فالملزوم مثله
بيان الملازمة انه اذا جازت
المعصية عليهم لم يحصل الوثوق بصحة
قولهم لجواز الكذب ح عليهم واذا لم

يحصل الوثوق بقولهم لم يحصل الانقياد
لامرهم ونهيهم فتنتفي فائدة بعثتهم
وهو محال الثاني لو صدر عنهم الذنب
لوجب اتباعهم لدلالة النقل على وجوب
اتباعهم لكن الامر باتباعهم حينئذ لانه
قبيح فيكون صدور الذنب عنهم
مح وهو المط قال في انه معصوم من
اول عمره الى اخره لعدم انقياد القلوب
الى طاعة من عهد منه في سالف عمره
انواع المعاصي من الصغاير والكباير
وما تنفر النفس منه اقول ذهب
القايلون بعصمته فيما نقلناه
عنهم الى اختصاص ذلك بما بعد
الوحي واما قبله فنفوا عنهم الكفر

الثالث

اقول

ولا على الذنب سهوا وقال اصحابنا بوجوب العصمة مطلقا
قبل الوحي وبعده الى اخر العمر والدليل عليه
ما ذكره المص رحمه الله وهو ظاهر واما ما ورد
في الكتاب العزيز والاخبار مما يوهم صدور
الذنب عنهم فمحمول على ترك الاولى جمعا
بين ما دل العقل عليه وبين صحة النقل مع
ان جميع ذلك قد ذكر له وجوه ومحامل في
مواضعه وعليك في ذلك بمطالعة كتاب
تنزيه الانبياء الذي دونه السيد
المرتضى علم الهدى الموسوي رحمه الله
وغيره من الكتب ولولا خوف الاطالة لذكرنا
نبذة من ذلك قال الرابع يجب ان يكون
افضل اهل زمانه لقبح تقديم المفضول
على الفاضل عقلا وسمعا قال الله تعالى



افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا
يهدي الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون
او لانه يجب اتصاف النبي بمجموع الكمالات
والفضائل ويجب ان يكون في ذلك افضل
واكمل من كل واحد من اهل زمانه لانه
يقبح من الحكيم الخبير ان يقدم المفضول المحتاج
الى التكميل على الفاضل المكمل عقلا
وسمعا اما عقلا فظاهر ان يقبح في الشاهد
ان يجعل مبتدئا في الفقه مقدما على ابن
عباس وغيره من الفقهاء ويجعل مبتدئا
في المنطق مقدما على ارسطو او مبتدئا
في النحو مقدما على سيبويه والخليل وكذا
في كل فن من الفنون واما سمعا
فما اشار اليه سبحانه في الآية المذكورة وغيرها

وهل

وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
انما يتذكر اولوا الالباب في الخامس يجب ان
يكون منزها عن دناءة الآباء وعهر الامهات
وعن الرذائل الخلقية والعيوب الخلقية لما
في ذلك من النقص فيسقط محله من القلوب
والمطلوب خلافه او لانه لما كان المطلوب من الخلق
هو الانقياد التام للنبي واقبال القلوب عليه
وجب ان يكون متصفا باوصاف المحامد من كمال
العقل والذكاء والفطنة وعدم السهو
وقوة الرأي والشهامة والنجدة والعفة و
الشجاعة والكرم والسخاء والجود والايثار
والغيرة والرأفة والرحمة والتواضع واللين
وغير ذلك وان يكون منزها عن كل ما يوجب
التنفر وذلك اما بالنسبة الخارج عنه

كما في دناءة الاباء وعهر الامهات واما
بالنسبة اليسير فاما في احواله كما في الاكل
على الطريق ومجالسة الاراذل وان لا يكون
حائكا او دباغا او غير ذلك من الصنايع
الرذيلة واما في اخلاقه فكالحقد والجهل
والحسد والغضب والغلظة والبخل
والجبن والمجون والحرص على الدنيا والاقبال
عليها ومراعات اهلها ومنافاتهم في اوامر الله
تعالى وغيره وذلك من الرذايل واما في طباعه
فكالبرص والجذام والجنون والبكم والبله
الابتر لما في ذلك من النقص الموجب لسقوط
محله من القلوب قال الفصل السادس في
الامامة وفيه مباحث الاول الامامة
رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص
من

من الاشخاص وهي واجبة عقلا لان الامامة
لطف فانا نعلم قطعا ان الناس اذا كان لهم
رئيس ينتصف للمظلوم من الظالم ويردع
الظالم عن ظلمه كانوا الى الصلاح اقرب ومن
الفساد ابعد وقد تقدم ان اللطف واجب
اقول هذا البحث وهو بحث الامامة
من توابع النبوة وفروعها والامامة رياسة
عامة في امور الدين والدنيا لشخص انساني
فالرياسة جنس قريب والجنس البعيد هو
النسبة وكونها عامة فصل يفصلها عن ولاية
القضاة والنواب في الدين والدنيا بيان
لمتعلقها فانها كما تكون في الدين فكذا
في الدنيا وكونها لشخص انساني فيه اشارة
الى امرين احدهما ان مستحقها يكون شخصا

عص

معيّنا معهودا من الله ورسوله لا اي شخص
اتفق وثانيهما انه لا يجوز ان يكون مستحقها اكثر من
واحد في وقت واحد وزاد بعض الفضلاء في
التعريف بحق الاصالة وقال في تعريفها الامامة
رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص
انساني بحق الاصالة واحترز بهذا القيد عن نائب
يفوّض اليه الامام عموم الولاية فان رياسته
عامة ومع ذلك كله فالتعريف ينطبق على
تعريف النبوة فح يزاد فيه بحق النيابة عن النبي
او بواسطة بشر اذا عرفت هذا فاعلم ان الناس
اختلفوا في الامامة هل هي واجبة ام لا فقالت
الخوارج انها ليست واجبة مطلقا وقالت
الاشاعرة والمعتزلة بوجوبها على الخلق ثم
اختلفوا فقالت الاشاعرة ذلك معلوم سمعا

وقالت

وقالت المعتزلة عقلا وقال اصحابنا الامامية
هي واجبة عقلا على الله تعالى فالامامة واجبة
على الله تعالى اما الكبرى فقد تقدم بيانها واما
الصغرى فهو ان اللطف كما عرفت هو ما يقرّب
من الطاعة ويبعّد عن المعصية وهذا
المعنى حاصل في الامامة وبيان ذلك ان
من عرف عوائد العقلاء وجرّب قواعد
السياسة علم ضرورة ان الناس اذا كان
لهم رئيس مرشد مطاع فيما بينهم يردع
الظالم عن ظلمه والباغي عن بغيه وينتصف
للمظلوم من ظالمه ومع ذلك يحملهم على العقائد
العقلية والوظائف الدينية ويردعهم عن
المفاسد الموجبة لاختلال انتظام امور معاشهم
وعن القبائح الموجبة للوبال في معادهم بحيث

هو حجة والدليل عليه فنقول هو ان
لطف وكل لطف
واجب على الله تعالى

يخاف كل واحد مؤاخذته على ذلك كانوا
مع ذلك الى الصلاح اقرب ومن الفساد
ابعد ولا نعني باللطف الا ذلك فتكون الامامة
لطفا وهو المطلوب واعلم ان كلما دل على وجوب النبوة
فهو دال على وجوب الامامة اذ الامامة خلافة
عن النبوة قائمة مقامها الا في تلقي الوحي الالهي
بلا واسطة وكما ان تلك واجبة على الله
تعالى في الحكمة فكذا هذه واما الذين قالوا بوجوبها
على الخلق فقالوا يجب عليهم نصب الرئيس لدفع
الضرر عن انفسهم ودفع الضرر واجب قلنا
لا نزاع في كونها دافعة للضرر وكونه واجبا
بل انما النزاع في تفويض ذلك الى الخلق لما في
ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين الائمة
فيؤدي الى الضرر المطلوب زواله

[ثم انه]

اشتراط العصمة ووجوب النص بدفع
ذلك واما الثاني فيجب ان يكون الامام
معصوما والا لتسلسل لان الحاجة الداعية
الى الامام هي ردع الظالم عن ظلمه والانتصاف
للمظلوم منه فلو جاز ان يكون غير معصوم
لافتقر الى امام آخر ويتسلسل ولانه لو فعل
المعصية فان وجب الانكار عليه سقط
محله من القلوب وانتفت فائدة نصبه وان
لم يجب سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وهو محال ولانه حافظ للشرع فلا بد من
عصمته ليؤمن من الزيادة والنقصان ولقوله
تعالى لا ينال عهدي الظالمين اذا ثبت
وجوب الامامة شرع في تبيين الصفات
التي هي شروط في صحة الامامة فمنها العصمة

[لو]

وقد عرفت معناها واختلف في اشتراطها
في الامام فاشترطها اصحابنا الاثنا عشرية
والاسماعيلية خلافا للباقي الفرق واستدل
المص على مذهب اصحابنا بوجوه الاول انه لو لم يكن
الامام معصوما لزم عدم تناهي الائمة
واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
انا قد بينا ان العلة المحوجة الى الامام هي
ردع الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه
وحمل الرعية على ما فيه مصالحهم وردعهم
عما فيه مفاسدهم فلو كان غير معصوم افتقر
الى امام اخر يردعه عن خطائه وينقل
الكلام الى الاخر ويلزم عدم تناهي الائمة
وهو باطل الثاني لو لم يكن معصوما لجاز
المعصية عليه ولنفرض وقوعها فح يلزم
اما

اما انتفاء فائدة نصبه او سقوط الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر واللازم
بقسميه باطل فكذا الملزوم اما بيان اللزوم
انه اذا وقعت المعصية منه فاما ان يجب
الانكار عليه او لا فمن الاول يلزم سقوط
محله من القلوب وان يكون مامورا بعد ان كان
امرا ومنهيا بعد ان كان ناهيا فح ينتفي
الفائدة المطلوبة من نصبه وهي تعظيم محله
في القلوب والانقياد لامره ونهيه ومن
الثاني يلزم عدم وجوب الامر بالمعروف و
النهي عن المنكر وهو باطل اجماعا الثالث
انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك وجب
ان يكون معصوما اما الاول فلان الحافظ
للشرع اما الكتاب او السنة المتواترة او الاجماع

او البراءة الاصلية او القياس او الخبر الواحد
او الاستصحاب وكل واحد من هذه غير صالح
للحافظية اما الكتاب والسنة فلكونهما غير
وافيين بكل الاحكام مع ان لله في كل
واقعة حكما يجب تحصيله واما الاجماع
فلوجهين الاول تعذره في اكثر الوقايع
مع ان لله فيها احكاما الثاني انه على تقدير
عدم المعصوم لا يكون للاجماع حجة فيكون
الاجماع غير مفيد لجواز الخطاء على كل واحد
منهم فكذا على الكل لجواز الخطاء على الكل
اشار بقوله تعالى فان مات او قتل انقلبتم على
اعقابكم وقال عليه السلام الا لا ترجعوا
بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
فان هذا الخطاب لا يتوجه الا الى من يجوز عليه
الخطاء

الخطاء قطعا اذ لا يليق للانسان لا يطلب الى السماء
لعدم جواز ذلك عليه اما البراءة الاصلية
فلانه يلزم منها ارتفاع اكثر الاحكام
التي عينه اذ يقال الاصل براءة الذمة
عن وجوب او حرمة واما الثلاثة الباقية
فتشترك في افادتها الظن والظن لا يغني
من الحق شيئا خصوصا والدليل قائم في
منع القياس وذلك لان مبنى شرعنا على
اختلاف المتفقات كوجوب الصوم اخر يوم
من رمضان وحرمته اول شوال والحاق اتفاق
المختلفات كوجوب الوضوء من البول
والغائط واتفاق القتل خطاء والظهار
في الكفارة هذا مع ان الشارع قطع يد
السارق القليل دون غاصب الكثير وجلد

بقذف الزنا واوجب فيه اربع شهادات دون
الكفر وذلك كله ينافي القياس وقد قال
رسول الله ص تعمل هذه الامة برهة بالكتاب
وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس فاذا
فعلوا ذلك فقد ضلوا فلم يبق ان يكون
الحافظ للشرع الا الامام وذلك هو المطلوب
وقد اشار الباري تع بقوله ولو ردوه الى
الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين
يستنبطونه واما الثاني فلانه اذا كان
حافظا للشرع ولم يكن معصوما لما امن
في الشرع الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل
الرابع ان غير المعصوم ظالم ولا شيء من
الظالم بصالح للامامة فلا شيء من غير المعصوم
بصالح للامامة اما الصغرى فلان الظالم
واضع

واضع للشيء في غير موضعه وغير المعصوم
كذلك واما الكبرى فلقوله تع لا
ينال عهدي الظالمين والمراد بالعهد
الامامة لدلالة الاية على ذلك قال
الثالث يجب ان يكون الامام منصوصا عليه
لان العصمة من الامور الباطنة التي
لا يعلمها الا الله تع فلا بد من نص من
يعلم عصمته عليه او ظهور معجزة على يده
تدل على صدقه اقول هذا اشارة الى
طريق تعيين الامام وقد حصل الاجماع
على ان التنصيص من الله ورسوله او امام
معصوم سابق سبب مستقل في تعيين
الامام واما الخلاف في انه هل يحصل
تعيينه بسبب غير النص ام لا فمنع اصحابنا

الامامية من ذلك مطلقا وقالوا لا طريق
الا بالنص لانا ان العصمة شرط في الامام
قد بيناه
والعصمة امر خفي لا اطلاع عليه لاحد الا الله
تعالى فلا يحصل العلم بها في اي شخص الا باعلام
عالم الغيب وذلك يحصل بامرين احدهما
اعلام المعصوم كالنبي بعصمة الامام
وتعيينه وثانيهما اظهار المعجزات على يده
الدالة على صدقه في ادعاء الامامة وقال
اهل السنة اذا بايعت الامة شخصا علم
عندهم استعداده لها واستولى بشوكته
على خطة الاسلام صار اماما وقالت
الزيدية كل فاطمي عالم زاهد اذا خرج
بالسيف وادعى الامامة فهو امام والحق
خلاف ذلك لوجهين الاول ان الامامة
خلافة

خلافة عن الله ورسوله فلا تحصل
الا بقولهما الثاني ان اثبات الامامة
بالبيعة او الدعوة يفضي الى الفتنة
لاحتمال ان يبايع كل فرقة شخصا او
يدعي كل فاطمي عالم الامامة فيقع
التحارب بالتحازب قال الرابع الامام
يجب ان يكون افضل الرعية كما تقدم
في النبي اقول يجب ان يكون الامام
افضل اهل زمانه لانه مقدم على
الكل فلو كان فيهم من هو افضل منه لزم
تقديم المفضول على الفاضل وهو
قبيح عقلا وسمعا وقد تقدم بيانه
في النبوة
قال الخامس الامام بعد
رسول الله صلى الله عليه وآله
علي ابن ابي طالب عليه السلام للنص

المتواتر من النبي صلى الله عليه واله

ولانه افضل لقوله تعالى وانفسنا و

انفسكم ومساوي الافضل افضل ولاحتياج

النبي صلى الله عليه واله في المباهلة اليه ولان الامام

يجب ان يكون معصوما ولا احد من

غيره ممن ادعي له الامامة بمعصوم اجماعا

فيكون هو الامام ولانه اعلم لرجوع الصحابة

في وقايعهم اليه ولم يرجع هو الى احد منهم

ولقوله عليه السلام اقضاكم علي ولانه

ازهد من غيره طلق الدنيا ثلاثا

اقول لما فرغ من شرايط الامامة

شرع في تعيين الامام وقد اختلف الناس

في ذلك فقال قوم الامام بعد رسول الله صلى الله عليه واله

العباس بن عبد المطلب بارثه وقال

جمهور

جمهور المسلمين هو ابو بكر بن ابي قحافة

باختيار الناس له وقالت الشيعة هو علي

ابن ابي طالب عليه السلام بالنص عليه من الله

ورسوله صلى الله عليه واله وذلك هو الحق وقد استدل المصنف رحمه الله

على حقيته بوجوه الاول ما نقلته الشيعة

نقلا متواترا جيلا بعد جيل افاد العلم يقينا من قول

النبي صلى الله عليه واله في حقه سلموا عليه بامرة المؤمنين

وانت الخليفة بعدي وانت ولي كل مؤمن

ومؤمنة بعدي وغير ذلك من الالفاظ الدالة

على المقصود فيكون هو الامام وذلك هو المطلوب

الثاني انه افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه واله

فيكون هو الامام لقبح تقديم المفضول على الفاضل

اما انه افضل فلوجهين الاول انه مساو

للنبي والنبي افضل وكذا مساويه والمر

يكون مساويا له واما انه مساو له فلقوله تعالى
في اية المباهلة وانفسنا وانفسكم والمراد بانفسنا
هو علي بن ابي طالب عليه السلام بالنقل الصحيح
ولا شك انه ليس المراد بان نفسه هي
نفسه لبطلان الاتحاد فيكون المراد انه مثله
ومساو له كما في زيد اسد اي مثله في
الشجاعة واذا كان مساويا له كان افضل
وهو المطلوب الثاني ان النبي صلعم احتاج اليه
في المباهلة في دعائه دون غيره من الصحابة
والانساب والمحتاج اليه افضل من غيره خصوصا
في هذه الواقعة العظيمة التي هي من قواعد
النبوة ومؤسساتها الثالث يجب ان يكون الامام معصوما
ولا شيء من غير علي ممن ادعيت له الامامة
بمعصوم فلا شيء من غيره بامام اما الصغرى

فقد تقدم بيانها واما الكبرى فللاجماع على عدم عصمة
العباس وابي بكر فيكون علي عليه السلام
هو المعصوم فيكون هو الامام والا لزم
اما خرق الاجماع لو اثبتناها لغيره او خلو
الزمان من امام معصوم وكلاهما باطلان الرابع
انه اعلم الناس بعد رسول الله صلعم فيكون هو
الامام اما الاول فلوجوه الاول انه كان
شديد الحدس والذكاء والحرص على التعلم
ودائم المصاحبة للرسول الذي هو الكامل المطلق
بعد الله تعالى وكان عليه السلام شديد المحبة له والحرص على
تعليمه واذا اتفق هذا الشخص وجب ان يكون
اعلم من كل احد بعد ذلك المعلم وهو ظ
الثاني ان اكابر العلماء من الصحابة والتابعين
كانوا يرجعون اليه في الوقايع التي تعرض لهم و

ويأخذون بقوله ويرجعون عن اجتهادهم و
ذلك بيّن في كتب السير والتواريخ الثالث
ان ارباب الفنون في العلوم كلها يرجعون اليه
فانّ اصحاب التفسير يأخذون بقول ابن
عباس وهو كان احد تلامذته حتى قال
انه شرح لي في باء بسم الله الرحمن الرحيم
من اول الليل الى آخره وارباب علم الكلام
يرجعون اليه اما المعتزلة فيرجعون الى
ابي علي الجبائي وهو يرجع في التعلّم الى ابي هاشم
ابن محمد ابن الحنفية وهو يرجع الى ابيه علي ع
واما الاشاعرة فانهم يرجعون الى ابي الحسن
الاشعري وهو تلميذ ابي علي الجبائي واما
الامامية فرجوعهم اليه ظاهر ولو لم يكن الا كلامه
عليه السلام في نهج البلاغة وغيره الذي قد ورد
فيه

فيه المباحث الالهية في التوحيد والعدل ومراتب
القضاء والقدر وكيفية السلوك و
المعارف الحقيقية وقواعد الخطابة وقوانين
الفصاحة والبلاغة وغير ذلك من الفنون
لكان فيه غنية للمعتبر وعبرة للمتفكر واما
ارباب الفقه فرجوع رؤساء المجتهدين
من الفرق الى مذهبه بلا [illegible] مشهور وفتاويه العجيبة
في الفقه مذكورة في مواضعها كحكمه في
في قصة الحالف انه لا يحل قيد عبده وحكمه
في قصة صاحب الارغفة وغير ذلك
الرابع قول النبي ص في حقه اقضاكم علي
ومعلوم ان القضا يحتاج فيه الى العلوم الكثيرة
فيكون محيطا بها الخامس قوله ع لو ثنيت
لي الوسادة فجلست عليها لحكمت بين اهل

التوراة بتوراتهم وبين اهل الانجيل
بانجيلهم وبين اهل الزبور بزبورهم
وبين اهل الفرقان بفرقانهم والله ما من
اية نزلت في ليل او نهار او سهل او جبل الا
وانا اعلم فيمن نزلت وفي اي شيء نزلت وذلك
يدل على احاطته بجموع العلوم الالهية و
اذا كان اعلم كان متعينا للامامة وهو المط
السادس انه ازهد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيكون هو الامام لان الازهد افضل اما انه
ازهد فناهيك في ذلك تصفح كلامه في الزهد
والمواعظ والاوامر والزواجر والاعراض عن الدنيا
فظهرت اثار ذلك عنه حتى طلق الدنيا
ثلثا واعرض عن مستلذاتها في الماكل
والملابس ولم يعرف له احد وطئة في فعل

دنيوي حتى انه كان يختم اوعية خبزه فقيل
له في ذلك فقال عم اخاف ان يضع احد
ولدي فيه اداما فيكفيك في زهده انه
تصدق بقوت عياله المسكين واليتيم والاسير
حتى نزل في ذلك قرآن دال على فضله وعصمته
والادلة في ذلك اكثر من ان تحصى
و الدلائل على امامة علي عليه السلام اكثر من
ان تحصى حتى ان المص رحمه الله وضع كتابا
في الامامة وسماه كتاب الالفين و ذكر فيه
الفي دليل على امامته عم وصنف في هذا الفن جماعة من العلماء
مصنفات كثيرة لا يمكن حصرها ولنذكر هنا
جملة من ذلك تيمنا وتبركا بذكر فضائله
صلوات الله عليه وهو من وجوه الاول
قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين

امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون
الزكوة وهم راكعون وذلك يتوقف على
مقدمات الاول ان انما للحصر بالنقل عن
اهل اللغة قال الشاعر انا الذايد الحامي الذمار
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فلو لم
تكن انما للحصر لما تم افتخاره والثاني ان
المراد بالولي اما الاولى بالتصرف او الناصر
اذ غير ذلك من معانيه غير صالح هنا قطعا
لكن الثاني باطل لعدم اختصاص النصرة
بالمذكور فيتعين المعنى الاول الثالث ان
الخطاب للمؤمنين لان ما قبله بلا فصل
يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن
دينه الاية ثم قال ايضا انما وليكم الله ورسوله
فيكون الضمير عايدا اليهم حقيقة الرابع

٥٨

ان المراد بالذين امنوا في الاية هو بعض
المؤمنين لوجهين الاول انه لولا ذلك لكان
كل واحد وليا لنفسه بالمعنى المذكور وهو
باطل الثاني انه وصفهم بوصف غير حاصل
لكلهم وهو ايتاء الزكوة حال الركوع اذ
الجملة ههنا حالية الخامس ان المراد بذلك
البعض هو علي ابن ابي طالب ع خاصة
للنقل الصحيح واتفاق اكثر المفسرين على
انه كان يصلي فسأله سائل فاعطاه خاتمه
راكعا واذا كان هو علي ع اولى بالتصرف
فيما تعين ان يكون هو الامام لانا لا نعني
بالامام الا ذلك الثاني انه نقل ما تواترا
ان النبي ص لما رجع من حجة الوداع امرهم
بالنزول بغدير خم وقت الظهر ووضعت

الاحمال شبيها بالمنبر وخطب الناس ودعا
عليا ورفع بيده وقال ايها الناس الست
اولى بكم من انفسكم فقالوا بلى يا رسول الله
فقال من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم
وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من
نصره واخذل من خذله وادر الحق معه
كيف ما دار تكرر ذلك عليهم ثلاثا والمراد
بالمولى هو الاولى لان اول الخبر يدل على
ذلك وهو قوله الست اولى بكم لقوله تعالى
في حق الكفار وماويكم النار هي مولىكم
اي اولى بكم وايضا فان غير ذلك من معانيه
غير جائز هنا كالجار والمعتق والحليف
وابن العم لاستحالة ان يقوم النبي ص في ذلك
الوقت الشديد الحر ويدعوا الناس و
يخبرهم

بالتصرف ع

ويخبرهم باشياء لا مزيد فائدة فيها
بان يقول من كنت جاره او معتقه
او ابن عمه فعلي كذلك واذا كان علي ع هو
الاولى منا فيكون هو الامام الثالث ورد
متواترا انه ص قال لعلي ع انت مني بمنزلة هرون
من موسى واستثنى النبوة ومن جملة منازل
هرون من موسى انه خليفته لكنه توفي
قبله وعلي عاش بعد رسول الله ص فيكون خليفته
ثابتة له اذ لا موجب لزوالها الرابع قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولي الامر منكم فالمراد باولي الامر
اما من علمت عصمته اولا والثاني باطل لاستحالة
ان يامرنا الله تعالى بالطاعة المطلقة لمن يجوز
عليه الخطاء فتعين الاول فيكون هو علي ع.

الا انه لا نبي بعدي اي ثابت له جميع منازل هارون من موسى ع

ابي طالب عم انه لم يدع العصمة الا فيه وفي
اولاده فيكونوا هم المقصودين وهو المطلوب وهذا
الاستدلال بعينه جار في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين الخامس
انه عم ادعى الامامة فظهر المعجز على يده وكل
من كان كذلك فهو صادق في دعواه اما انه
ادعى الامامة فظاهر مشهور في كتب السير
والتواريخ وحكاية اقواله وشكاياته ومخاصماته
حتى انه لما راى تخاذلهم عنه قعد في بيته الا ايام
واخرجوه مقهورا ويكفيك في الوقوف على
شكاياته في هذا المعنى خطبته الموسومة بالشقشقية
في نهج البلاغة واما ظهور المعجزة فكثيرة
منها قلع باب خيبر ومنها مخاطبة الثعبان
على منبر الكوفة ومنها دفع الصخرة العظيمة
عن فم

عن فم القليب لما عجز العسكر عن قلعها ومنها رد
الشمس حتى عادت الى موضعها في الفلك
وغير ذلك مما لا يحصى واما ان كل من كان
كذلك فهو صادق لما تقدم في النبوة السادس
ان النبي صلعم اما ان يكون قد نص على امام او لا
والثاني باطل لوجهين الاول ان النص
على امام واجب تكميلا للدين وتعيينا للحافظ
فلو اخل به صلعم لزم اخلاله بالواجب
الثاني انه صلى الله عليه وآله كان شفقته
ورأفته بالمكلفين ورعايته لمصالحهم حتى
علمهم مواقع الاستنجاء والجبائر وغير ذلك
مما لا نسبة له في المصلحة الى الامامة فيستحيل
في عصمته وحكمته ان لا يعين لهم من يرجعون
اليه في وقايعهم ويستودعوا انهم ولم الفهم
امور

فتعين الاول ولم يدّع النص لغير علي وابي بكر
اجماعا فتعين ان يكون المنصوص عليه اما
علي او ابو بكر والثاني باطل فتعين الاول
واما بطلان الثاني فلوجوه الاول انه لو كان
منصوصا عليه لكان توقف ثم امر على البيعة
معصية قادحة في امامته الثاني انه لو كان
منصوصا عليه لذكر ذلك في حال بيعته
او بعدها او قبلها اذ لا عطر بعد عروس لكنه
لم يدع ذلك فلم يكن ذلك منصوصا عليه
الثالث انه لو كان منصوصا عليه لكان استقالته
من الخلافة في قوله اقيلوني فلست بخيركم وعلي
فيكم من اعظم المعاصي اذ هو رد على الله ورسوله فيكون
قادحا في امامته الرابع انه لو كان منصوصا عليه
لكان استقالته لما شك عند موته في استحقا
للامامة

للامامة لكنه شك حيث قال ليتني
كنت سالت رسول الله صلى
الله عليه واله هل للانصار في هذا
الامر حق ام لا الخامس انه لو كان منصو
عليه لما امره رسول الله صلى الله
عليه واله بالخروج مع جيش اسامة
لانه عليه السلام كان عليما او قد
تعينت اليه نفسه حتى قال نعيت الي
نفسي ويوشك ان اقبض فانه كان تنزل
جبرئيل يعارضني بالقران في كل سنة
مرة وانه عارضني في هذه السنة مرتين
فلو كان والخليفة بعده الامام هو ابو
بكر لامره بالتخلف لكنه حث على
خروج الكل ولعن المتخلف من ذلك
عنه
٤٧

وانكر عليه لما تخلف عنهم السابع انه لا
من غير علي من الجماعة الذين ادعوا لهم الامامة
تصلح لها فتعين هو عليه السلام اما الاول فلانهم كانوا
ظلمة لتقدم كفرهم فلا ينالهم عهد الامامة
لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين وال
ثم من بعده ولده الحسن ثم الحسين ثم علي
ابن الحسين ثم محمد الباقر ثم جعفر الصادق
ثم موسى الكاظم ثم علي ابن موسى الرضا
ثم محمد الجواد ثم علي الهادي ثم الحسن
العسكري ثم محمد ابن الحسن صاحب الزمان
صلوات الله عليهم اجمعين بنص كل سابق
منهم على لاحقه وبالادلة السابقة اقول
لما فرغ من اثبات امامة علي عليه السلام شرع في
اثبات امامة الائمة القائمين بالامر بعده

والدليل

والدليل على ذلك من وجوه الاول
النص من النبي صلى الله عليه وآله قوله للحسين عليه السلام هذا ولدي
الحسين امام ابن امام اخو امام ابو ائمة تسعة
تاسعهم قائمهم افضلهم الظاهر ومن ذلك
ما رواه جابر بن عبد الله الانصاري قال
لما نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا
الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
قلت يا رسول الله عرفنا الله فاطعناه وعرفناك
فاطعناك فمن اولو الامر الذين امرنا الله بطاعتهم
قال هم خلفائي يا جابر واولياء الامر بعدي
اولهم اخي علي عليه السلام ثم بعده الحسن ولده ثم الحسين
ثم علي ابن الحسين ثم محمد بن علي المعروف في
التوراة بالباقر وستدركه يا جابر فاذا
ادركته فاقرءه مني السلام ثم جعفر بن محمد

فمن ذلك

ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي
ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم محمد بن الحسن
يملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت
ظلما وجورا ومن ذلك ما روا عنه صلى الله عليه واله
قال ان الله تم اختار من الايام يوم الجمعة ومن
الشهور شهر رمضان ومن الليالي ليلة القدر
واختار من الناس الانبياء واختار من الانبياء
الرسل واختارني من الرسل واختار مني
عليا واختار من علي الحسن والحسين
واختار من الحسين الاوصياء وهم تسعة من
من ولده ينفون عن هذه الدين تحريف الغالين
الضالين خ د
وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين والآيات
النص المتواتر من كل واحد سابق منهم
على لاحقه وذلك كثير لا يحصى نقلته الامامية

علماهم

على اختلاف طبقاتهم الثالث ان الامام
يجب ان يكون معصوما ولا شيء من غيرهم
بمعصوم فلا شيء من غيرهم بامام اما الاول
تقدم بيانها واما الثاني فبالاجماع انه
لم يدع العصمة فيهم في زمان كل واحد
في احد الائمة
منهم فيكونوا هم ائمة وبيانه كما تقدم
الرابع انهم كانوا افضل من كل واحد من
اهل زمانهم وذلك معلوم في كتب السير و
التواريخ فيكونوا ائمة لقبح تقديم المفضول
على الفاضل الخامس ان كل واحد منهم
ادعى الامامة وظهر المعجز على يده فيكون
اماما وبيان ذلك قد تقدم ومعجزاتهم
قد نقلتها الامامية في كتبهم فعليك
في ذلك بكتاب خرائج الجرائح للراوندي

وغيره من الكتب في هذا الفن فائدة
الامام الثاني عشر حي موجود من حين
ولادته وهو سنة ستة وخمسين ومائتين
الى آخر زمان التكليف لان كل زمان لا بد
فيه من امام معصوم لعموم الادلة وغيره
ليس بمعصوم فيكون هو الامام واما استبعاد
بقاء مثله الى الاجل لان ذلك ممكن خصوصا
وقد وقع في الازمنة السالفة في حق السعداء
والاشقياء ما هو ازيد من عمره عليه السلم واما
سبب اخفائه واما المصلحة استاثر
الله بعلمها او لكثرة العدو وقلة الناصر لان
حكمته تعالى وعصمته عليه السلم لا يجوز
معهما منع اللطف فيكون من غير المعاد
وذلك هو المطلوب اللهم عجل فرجه وادنا

الناصر

بحجه

فلحجة واجعلنا من اعوانه واتباعه وارزقنا
طاعته ورضاه واعصمنا من مخالفته
وسخطه بحق الحق القائل بالصدق قال
الفصل السابع في المعاد اتفق المسلمون
كافة على وجوب معاد البدني لانه لولاه
لقبح التكليف ولانه ممكن والصادق
اخبر بثبوته فيكون حقا والايات الدالة
عليه والانكار على جاحده اول
المعاد زمان العود او مكانه والمراد به
هنا هو الوجود الثاني للاجسام واعادتها
بعد موتها وتفرقها وهو حق واقع خلافا
للحكما والدليل على ذلك من غير نكير بينهم
فيه واجماعهم حجة الثاني انه لو لم يكن المعاد
حقا لقبح التكليف والثاني باطل فالمقدم

من وجوه الاول اجماع المسلمين على ذلك

مثله بيان الشرطية ان التكليف مشقة
مستلزمة للتعويض عنها فان المشقة
من غير عوض ظلم وذلك العوض ظلم وذلك
العوض ليس بحاصل في زمان التكليف
فلا بد من دار اخرى يحصل فيها الجزاء
على الاعمال والا لكان التكليف ظلما وهو
قبيح تعالى الله عنه الثالث ان حشر
الاجساد ممكن والصادق اخبر بوقوعه
فيكون حقا اما امكانه فلان اجزاء الميت
قابلة للجمع وافاضة الحياة عليها والا لما اتصفت
بها من قبل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص لما
تقدم من انه عالم بكل المعلومات وقادر
على جمعها لان ذلك ممكن والله تعالى قادر
على كل الممكنات فثبت ان احياء

الاجسام ممكن والله تعالى قادر على كل
الممكنات واما ان الصادق اخبر بوقوع
ذلك فلانه ثبت بالتواتر من النبي صلى الله
عليه وآله انه كان يثبت المعاد البدني
ويقول به فيكون حقا وهو المطلوب
الرابع دلالة القران على ثبوته والانكار
على جاحده فيكون حقا اما الاول فالآيات
الدالة عليه كثيرة كقوله تعالى وضرب لنا
مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي
رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو
بكل خلق عليم وغير ذلك من الآيات
قال وكل من له عوض او عليه عوض يجب
بعثه عقلا وغيره يجب اعادته سمعا اقول
الذي يجب اعادته على قسمين احدهما

يجب ذلك عقلاً وسمعاً وهو كل من له
حق من ثواب او عوض لايصال حقه
اليه وكل من عليه حق من عقاب او عوض
لاخذ الحق منه وثانيهما من ليس له حق
ولا عليه حق من باقي اشخاص انسانية كا
او غيرها من الحيوانات الانسية والوحشية
فلذلك يجب اعادته سمعاً للدلالة القرآن
عليه والاخبار المتواترة عليه وال
ويجب الاقرار بكل ما جاء به النبي ص من
ذلك الثواب والعقاب والصراط والميزان
وانطاق الجوارح ونطائر الكتب لامكانها
وقد اخبر الصادق بها فيجب الاعتراف بها لم
اول لما ثبت نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله
وعصمته ثبت انه صادق بكل ما اخبر بوقوعه

سواء كان سابقاً على زمانه كاخبار
عن الانبياء السالفين واممهم والقرون
الماضية وغيرها او في زمانه كاخبار بوجوب
الواجبات وتحريم المحرمات وندب المندوبات
والنص على ائمة المعصومين وغير ذلك
من الاخبار او بعد زمانه فاما في دار التكليف
كقوله لعلي عم ستقاتل بعدي الناكثين
والقاسطين والمارقين او بعد التكليف
كاحوال الموت وما بعده فمن ذلك عذاب
القبر والصراط والميزان والحساب وانطاق
الجوارح ونطاير الكتب واحوال القيامة
وكيفية حشر الاجسام واحوال المكلفين في
البعث ويجب الاقرار بذلك اجمع والتصديق
به لان ذلك كله ممكن لا استحالة فيه و

وقد اخبر الصادق بوقوعه فيكون حقا

ذلك ومن ذلك الثواب والعقاب

وتفاصيلهم المنقولة من جهة الشرع صلوات

الله عليه على الصادع به اذ يريد به ان

من جملة ما جاء به النبي ص الثواب والعقاب

وقد اختلفوا في انهما معلومان عقلا ام

سمعا اما الاشاعرة فقد قالوا انه معلوم

سمعا واما المعتزلة فقد قال بعضهم بان

الثواب يجي ابتداء لا بسبب الطاعات ولا يكافي

ما وصل به عنه من النعم العظيمة فلا يستحق

عليه شيء في مقابلتها وهو مذهب البلخي

وقالت معتزلة البصرة انه عقلي لاقتضاء

التكليف ذلك ولقوله تعالى جزاء بما

كنتم تعملون واوجب المعتزلة العقاب

الكافر

وصاحب الكبيرة حتما وقد تقدم ذلك من

مذهبنا ما يدل على وجوب الثواب عقلا

واما العقاب فهو وان اشتمل على اللطيفة

لكن لا يجزم بوقوعه في غير الكافر الذي

يموت على كفره وهنا فوائد الاولى

يستحق الثواب والمدح بفعل الواجب

والمندوب او فعل ضد القبيح او الاخلال

بشرط ان يفعل الواجب لوجوبه او لوجه

وجوبه والمندوب كذلك وكذا ضد فعل

القبيح والاخلال به لقبحه لا لامر

غير ذلك ويستحق العقاب والذم بفعل

القبيح او الاخلال بالواجب الثاني يجب دوام

الثواب والعقاب للمستحق مطلقا كما في

حق من يموت على ايمانه ومن يموت على

كفره لدوام المدح والذم على ما يستحقان
به ولحصول نقيض كل واحد منهما ولم
يكن دائما اذ لا واسطة بينهما ويجب ان
يكون خالصين من مخالطة الضد والا
لم يحصل مفهومهما ويجب ايضا ان الثواب
ما التعظيم والعقاب بالاهانة مطلقا لان فاعل
الطاعة مستحق التعظيم مطلقا وفاعل القبيح
مستحق للاهانة مطلقا الثالث استحقاق
الثواب يجوز توقفه على شرط اذ لولا ذلك
لكان العارف بالله تعالى مع جهله بالنبي
مستحقا له وهو باطل فاذن هو مشروط
بالموافاة لقوله تعالى لان اشركت ليحبطن
عملك ولقوله تعالى ومن يرتدد منكم
عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك حبطت

اعمالهم

اعمالهم في الدنيا والاخرة اولئك اصحاب النار
هم فيها خالدون الرابع الذين امنوا ولم
يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك يستحقون
العقاب الدائم مطلقا والذي امن وخلط
عملا صالحا واخر سيئا فان كان السيء
صغيرا فذلك يقع مغفورا اجماعا وان
كان كبيرا فاما ان يوافي بالتوبة فهو من
اهل الثواب مطلقا اجماعا وان لم يواف
بها فاما ان يستحق ثواب ايمانه اولا والثاني
باطل لاستلزامه الظلم ولقوله تعالى فمن
يعمل مثقال ذرة خيرا يره فتعين الاول
فاما يثاب ثم يعاقب وهو باطل بالاجماع
على ان من دخل الجنة لا يخرج منها فبقي بلزم
بطلان العقاب او يعاقب ثم يثاب وهو

الذين كفروا مطلقا الاثم
التواب كفار اولئك يستحقون
وما نعوا ثم

المطلوب ولقوله عم في حق هؤلاء يخرجون
من النار وهم كالحمم او كالفحم فيراهم
اهل الجنة فيقولون هؤلاء جهنميون
فيؤمر بهم فيغمسون في عين الحيوان
فيخرجون ووجوههم كالبدر في ليلة
تمامه واما الآيات الدالة على عقاب
العصاة وخلودهم في النار والمراد بالخلود
هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى
كثير او المراد بالفجار والعصاة الكاملون
في فجورهم وعصيانهم وهم الكفار بدليل
قوله تعالى اولئك هم الكفرة الفجرة توفيقا
بينه وبين الآيات الدالة على اختصاص العقاب
بالكفار لقوله تعالى ان الخزي اليوم والسوء
على الكافرين وغير ذلك من الآيات

ثالثي

الخامس اعلم ان اصحاب الكبيرة انما يعاقبون
اذا لم يحصل له احد الامرين الا وان عفو
الله فان عفو الله مرجو متوقع خصوصا
وقد وعد به في قوله ويعفو عن السيئات
ويعفو عن كثير ان الله لا يغفر ان يشرك
به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وخلف
الوعد غير مستحسن من الجواد المطلق
وليمدح نفسه بانه هو الغفور الرحيم وذلك ليس
متوجها الى الصغائر ولا الى الكبائر
بعد التوبة للاجماع على سقوط العقاب
فيهما فلا فائدة في العفو حينئذ فتعين ان يكون
لاهل الكبائر قبل التوبة وذلك هو
المطلوب الثاني شفاعة سيدنا محمد

رسول الله صلى الله عليه وآله فان
شفاعته متوقعة بل واقعة لقوله
تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
وصاحب الكبيرة مؤمن لتصديقه بالله
ورسوله واقراره بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله و
ذلك هو الايمان لان الايمان في اللغة
التصديق وهو هنا كذلك وليست
الاعمال الصالحة جزء منه لعطفها عليه المقتضي
لمغايرتها له مشروطة بالمرضاة لقوله ولسوف
يعطيك ربك فترضى هذا مع قوله [illegible]
شفاعتي لاهل الكبائر من امتي واعلم ان ههنا
ان ائمتنا عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة
شيعتهم كالرسول صلى الله عليه وآله من غير
فرق لاخبارهم عليهم السلام بذلك مع عصمتهم
النافية

النافية للكذب عنهم السادس يجب الاقرار
والتصديق باحوال القيامة واوضاعها
وكيفية الحساب وخروج الناس من قبورهم
حفاة عراة لقوله تعالى كل نفس معها سائق و
شهيد واحوال الناس في الجنة وتباين طبقاتهم
وكيفية تنعمهم من الماكل والمشرب والمنكح
وغير ذلك مما لا عين رات ولا اذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر وكذا احوال الناس
وكيفية العقاب فيها وانواع الامها على
ما وردت بذلك الآيات والاخبار الصحيحة
واجمع عليه المسلمون لان ذلك جميعه اخبر
به الصادق مع عدم استحالته في العقل فيكون
حقا وهو المطلوب قال وتجب التوبة اقول
التوبة هي الندم على القبيح في الماضي والترك في

الحال والعزم على عدم المعاودة اليه في الاستقبال
وهي واجبة لوجوب الندم اجماعا عن كل قبيح
او اخلال بواجب وللدلالة السمعية على وجوبها
ولكونها دافعة للضرر ودفع الضرر وان كان
مظنونا واجب ويندم على القبيح لكونه قبيحا
لا لخوف النار ولا لدفع الضرر عن نفسه و
الا لم يكن توبة ثم اعلم ان الذنب اما في حقه تعالى
او في حق ادمي فان كان في حقه تعالى فاما من فعل
قبيح فيكفي فيه الندم والعزم على عدم المعاودة
او من اخلال بواجب فاما ان يكون وقته
باقيا فياتي به وذلك هو التوبة منه او
خرج وقته فاما ان يسقط بخروج وقته
كصلاة العيد فيكفي الندم والعزم او لا يسقط
فيجب قضاؤه وان كان في حق ادمي فاما

فاما ان يكون اضلالا له في دين بفتوى مخطئة
فالتوبة ارشاده واعلامه بالخطأ او ظلما (الى صاحب الحق)
لحق من الحقوق فالتوبة منه ايصاله اليه او
الى وارثه او الاتهاب وان تعذر عليه ذلك فيجب
العزم عليه قال والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر بشرط ان يعلم الامر والناهي
كون المعروف معروفا والمنكر منكرا وان
يكونا مما يتوقعان لان الامر بالماضي والنهي
عنه عبث وتجويز التاثير والامن من الضرر
اقول الامر طلب الفعل من الغير على جهة الاستعلاء
والنهي طلب الترك على جهة الاستعلاء
ايضا ~~والنهي طلب الترك~~ والمعروف كل فعل
حسن اختص بوصف زائد على حسنه (وهو ترتب الثواب) والمنكر
هو القبيح اذا تقرر هذا فهنا بحثان الاول اتفق

العلماء على وجوب الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واختلفوا بعد ذلك في مقامين
الاول هل الوجوب عقلي او سمعي فقال الشيخ
الطوسي بالاول والسيد المرتضى بالثاني
واختاره المصنف احتج الشيخ بانهما لطفان
في فعل الواجب وترك القبيح فيجبان عقلا
قيل عليه ان الوجوب العقلي غير مختص باحد
فيجبان عليه تعالى وهو باطل لانه ان فعلهما
لزم ان يرتفع كل قبيح ويقع كل واجب اذ
الامر هو الحمل على الشيء والنهي هو المنع منه
لكن الواقع خلافه وان لم يفعلهما لزم اخلاله
بالواجب لكنه حكيم وفي هذا الايراد نظر
واما الدلائل السمعية على وجوبها فكثيرة
المقام الثاني هل هما واجبان على الاعيان او الكفاية

فقال

فقال الشيخ الطوسي بالاول والسيد المرتضى بالثاني
احتج الشيخ بعموم الوجوب من غير اختصاص
وبقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس
تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر احتج
السيد بان المقصود وقوع الواجب وارتفاع
القبيح فمن قام به كفى في الامتثال وبقوله تعالى
ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون
بالمعروف وينهون عن المنكر البحث الثاني
في شرائط وجوبهما وذكر المصنف رحمه الله هنا
اربعا الاول علم الامر والناهي بكون المعروف
معروفا والمنكر منكرا الثاني كونهما مما يتوقعان
في المستقبل فان الامر بالماضي والنهي عنه
عبث والعبث قبيح الثالث ان يجوز الامر
والناهي تاثير امره او نهيه فانه اذا تحقق عدم

اذ لولا ذلك لا يعلم ان المعروف معروف
وينهى عن المعروف

او غلب على ظنّه عدم ذلك ارتفع الوجوب
الرّابع أمن الآمر والناهي من الضرر الحاصل
بسبب الامر او النّهي امّا اليهما او لاحد من
المسلمين فان غلب عندهما حصول ذلك الضرر
ارتفع الوجوب ايضا ويجبان بالقلب واللسان
واليد ولا ينتقل الى الاصعب مع انجاع
الاسهل فهذا ما تهيّأ لي تصنيفه وكتابته
واتفق لي جمعه وترتيبه مع ضعف باعي وقصر
ذراعي هذا مع حصول الاسفار وتشويش
الافكار لكن المرجوّ من كرم ربّي ان ينفع به كما
نفع باصله وان يجعله خالصا لوجهه انه سميع
هر كه خواند دعا طمع دارم المحب زانكه من بنده گنه كارم
تمّ الكتاب بعون الملك الوهّاب على يد اقل الخليقه
بل لا شيء في الحقيقة ابن محمد علي محمد رضا سنه ١٢٤٠

هذا كتاب بسم الله الرحمن الرحيم آداب المتعلمين

الحمد لله الذي انشا ارقام الكائنات بلا لوح وقلم
وخلق الانسان رفيع البنيان وعلمه ما لم يكن يعلم والصلوة
على المبعوث لتعليم المتعلمين المنعوت بسيد
الانبياء والمرسلين وعلى آله واصحابه ومن
توجه اخلاصا الى جنابه اما بعد فلما
رايت تعليم آداب التعلم والتعليم اولى
واحرى على ساير المرام بل على الخوض في الكلام بالتقديم
كيف لا والوصول الى شيء بلا رعاية ما يجب و
يليق به كالدخول في البحر المستدير قبل فتح
بابه ولهذا ما وقع لاكثر الطلاب في هذا الزمان
مع غاية الجد والتعب من الحرمان ولا احطت
ماجمع

ينجي من جميع الشدائد ° فان فقيها واحدا
متورعا ° اشد على الشيطان من الف عابد °
وانما شرف العلم لكونه وسيلة الى التقوى
الذي بها يستحق الكرامة عند الله ومن ثم
قيل ما العلم الا للعمل به والعمل به ترك العاجل
للآجل وقيل الفقه معرفة النفس وما لها وما
عليها فانه ينبغي للانسان ان لا يغفل عن نفسه
وما ينفعها وما يضرها في اولها واخراها و
يستجلب ما ينفعها ويتجنب عما يضرها
كيلا يكون عقله وعلمه حجة عليه فيزداد
عقوبته وقد ورد في مناقب العلم وفضائله
آيات واخبار لا يليق ذكرها في هذا المختصر

فصل في النية ° اعلم انه لا بد من النية
في طلب العلم بان ينوي المتعلم بطلب العلم

رضاء الله تعالى وازالة الجهل عن نفسه وعن
ساير الجهال واحياء الدين وابقاء الاسلام
بالعلم وايضا لا يصح الزهد والتقوى مع الجهل
وان ينوى به الشكر على نعمة العقل وصحة البدن
ولا ينوى به اقبال الناس ولا استجلاب حطام الدنيا
والكرامة عند السلطان وغيره فان من وجد
لذة العلم والعمل به فلما يرغب فيما عند الناس ٥
شعر ٥ من طلب العلم للمعاد ٥ فاز بفضل من الرشاد
فيا لخسران طالبيه ٥ لنيل فضل من العباد
اللهم الا اذا طلب الجاه للامر بالمعروف والنهى
عن المنكر وتنفيذ الحق واعزاز الدين لا لنفسه
وهواه ونحو ذلك وبالجملة ملاك الامر وصدق
على نية الخير وكم من عمل يتصور بصورة اعمال
الدنيا ويصير بحسن النية من اعمال الاخرة
وكم

من التامل والمشاورة مع العاقل الحكيم
فى اختيار الاستاد بل فى جميع الامور الا ترى
ان النبى صلى الله عليه واله وسلم مع كونه
فى غاية الفطانة بحيث لم يكن احد افطن منه
قد امر بالمشاورة وهو صلى الله عليه واله
وسلم كان يشاور اصحابه فى جميع الامور حتى
فى حوايج البيت قال على عليه السلام ما هلك
امرؤ عن مشورة وقيل رجل ونصف رجل
ولا شيء فالرجل من له راي صايب ويشاور
ونصف الرجل من له راي صايب ولكن
لا يشاور او يشاور ولا راي له واللا
شيء من لا راي له ولا مشاورة وقال
مولانا جعفر الصادق عليه السلام ٥
لسفيان الثورى شاور فى امرك الذين

يخشون الله تعالى وإذا كان الامر على ما عرفت
فطلب العلم الذي من اعلى الامور واهمها
اصعبها احق بالمشاورة فيما يتعلق به
فلعل المتعلم اذا لم يتشاور ولم يتفكر في
اختيار الاستاذ فيما يختار استاذا و
يتركه في قريب من الزمان ويذهب الى الآخر
ولا يبارك له في التعلم وأما الصبر والثبات
فينبغي للطالب الثبات والصبر على استاذ
بل على كتاب حتى لا يتركه ابتر وعلى فن حتى
لا يشتغل بفن آخر قبل ان يتبحر في الاول
وعلى بلد حتى لا ينتقل الى آخر من غير ضرورة فان
ذلك كله يفرق الامور ويشغل القلب ويضيع
الاوقات وبالجملة لا بد له من الصبر على المحن
والبليات لنيل السعادات كما قيل خزائن المنى على

الصبر والثبات

بلد ع

قناطر

قناطر المحن وقيل ألا لا تنال العلم الا بستة
سانبيك عن مجموعها ببيان ذكاء وحرص
واصطبار وبلغة وارشاد استاذ وطول
زمان وأما اختيار الشريك فينبغي ان يختار
المجد الورع وصاحب الطبع المستقيم ويفر
من الكسلان والمعطل والمكثار والمفسد
والفتان قيل عن المرء لا تسأل وأبصر
قرينه فان القرين بالمقارن يقتدي
فان كان ذا شر فجانبه سرعة وان كان ذا خير
فقارنه تهتدي ~~فان كان ذا شر فجانبه~~ عنه
~~وان كان ذا خير فقارنه تهتدي~~ وقيل لا
تصحب الكسلان في حالاته كم صالح بفساد
آخر يفسد عدوى البليد الى الجليد سريعة
كالجمر يوضع في الرماد فيخمد وقال النبي

اختيار الشريك

كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه
او ينصرانه الحديث وقيل في الحكمة بالفارسية
يار بد بدتر بود از مار بد ۰ تا تواني ميگريز از يار بد ۰ مار بد تنها
ترا بر جان زند ۰ يار بد بر جان وبر ايمان زند ۰ كفى اعتبار
الصاحب بالصاحب **فصل** في تعظيم
العلم واهله اعلم ان طالب العلم لا ينال
ولا ينتفع به الا بتعظيم واهله وتعظيم الاستاذ
وتوقيره قيل ما وصل من وصل الا بالحرمة وما
سقط من سقط الا بترك الحرمة ومن تعظيم
العلم تعظيم المعلم قال علي عليه السلام انا عبد
من علمني حرفا ۰ شعر ۰ رأيت احق الحق حق
المعلم ۰ واوجبه حفظا على كل مسلم ۰
لقد حق ان يهدى اليه كرامة ۰ لتعليم حرف
الف الف درهم ۰ فان من علمك حرفا تحتاج اليه

في تعظيم العلم واهله

ما جمع والف في هذا الباب لا يخرج عن زيادات و
اطناب اختصرته على وجه يميل اليه صاحب
الطبع النقاد ويقبل بشئ اشتمل عليه كل ذي
ذهن وقاد وجعلته مشتملا على فصول اذا
تاملت فيها ظهر انها اصول ومن الله التوفيق و
بيده ازمة التحقيق **فصل** في فضيلة
العلم والترغيب في الاشتغال بطلبه قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طلب العلم
فريضة على كل مسلم ومسلمة والمراد
فرضية طلب معرفة ما افترض على كل
كالصلوة فان طلب العلم بما يؤدي به فرض
الصلوة فرض على كل منهما ضرورة ان ما يتوصل
به الى اقامة الفرض مطلقا فرض وكذلك الحكم
في الصوم والزكوة مع النصاب والحج على تقدير

الوجوب والبيوع مع الاتجار ومن ثم قيل
كتاب البيوع كتاب في الزهد فان الزهد
التحرز عن الشبهات والمكروهات في التجارات
والحرف وسائر المعاملات وبالجملة كل
من اشتغل بشيء يجب عليه التحرز عن الحرام
فيه وكذلك العلم باحوال القلب من التوكل
والانابة اعني الرجوع الى الله تعالى والخشية
والرضا فانه منسلك في سلك المفروضات
كما قيل وكذا الحال في الاخلاق نحو الجود والبخل
والجبن والجراة والتكبر والتواضع والعفة
والاسراف والتقتير وغيرها فان الكبر والبخل
والجبن والاسراف حرام لا يمكن التحرز عنها الا
بعد العلم بها فيفترض على كل مسلم علمها وطلبه و
العلم المتكفل بها علم الاخلاق قيل والتصنيف
الذي

الذي يحفظ بل يجب على كل مسلم حفظه تصنيف
السيد الامام الشهيد ناصر الدين ابي القاسم
في الاخلاق اعلم ان ما ذكرنا قسم من الفرض مسمى
بما يقع لكل مسلم في كل حال واما ما يقع له في الاحيان
ففرض على سبيل الكفاية اذا قام به البعض سقط
عن الباقين فان لم يكن في البلد من يقوم به اشترك
الجميع في الاثم فيجب على الامام ان يأمر الناس
بذلك ويجبرهم على ذلك قيل علم ما يقع على النفس
في جميع الاحوال بمنزلة الطعام لا بد لكل احد
من ذلك وعلم ما يقع في الاحايين بمنزلة الدواء
فانه يحتاج اليه في بعض الاوقات واما علم النجوم
فبمنزلة المرض فتعلمه حرام لانه يضر ولا ينفع
اللهم الا اذا تعلم من النجوم قدر ما يعرف به القبلة
واوقات الصلوة واما تعلم علم الطب فيجوز لانه

سبب من الاسباب فيجوز كسلى الا

وقد تداوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وقيل العلم علمان علم الفقه للاديان وعلم

الطب للابدان وما عدا ذلك بلغة مجلس

واما شرف العلم وفضيلته فلا يخفى على احد

اذ هو مخصوص بالانسان وما سواه من الخصال

يشاركه فيه ساير الحيوانات كالشجاعة و

القوة والجود والشفقة وبه اظهر الله تعالى

فضل ادم عليه السلام على الملائكة وامرهم بالسجود له

شعر تعلم فان العلم زين لاهله ٥ وفضل وعنوان لكل المحامد

وكن مستفيدا كل يوم زيادة ٥ من العلم واسبح في بحور الفوايد

تفقه فان الفقه افضل قايد ٥ الى البر والتقوى واعدل قاصد

هو العلم الهادي الى سنن الهدى ٥ هو الحصن ينجي

العلم

وكم من عمل يتصور بصورة اعمال الاخرة ثم يصير

من اعمال الدنيا بسوء النية كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولعل

المتعلم المتفكر اذا تامل فيما اصابه في التعلم

من المشاق العظيمة علم انه لا يليق جعله مقابلا

بالدنيا الحقيرة الفانية ٥ شعر هي الدنيا

اقل من القليل ٥ وعاشقها اذل من الذليل ٥

تصم بسحرها قوما وتعمي ٥ فهم متحيرون بلا دليل ٥

فينبغي لصاحب العلم ان لا يذل نفسه

بالطمع ويتحرز عما فيه مذلة العلم واهله

ويكون متواضعا عفيفا غير متكبر ٥ شعر

والكبرياء لربنا صفة له مخصوصة فاجتنبها

واتق ٥ قيل تعظم العمايم وتوسيع الاكمام

يليق باهل العلم تحرزا عن الاستخفاف بالعلم و

اهله فصل في اختيار العلم النبات

والاستاد والشريك والثبات ينبغي لطالب
العلم ان يختار من كل علم احسنه وما يحتاج
اليه في الحال ويقدم علم التوحيد ومعرفة الله
بالدليل فان ايمان المقلد على تقدير صحته
لا يخلو عن ذنبه بترك الاستدلال ويختار
العتيق دون المحدثات كما قيل عليكم بالعتيق
واياكم والمحدثات واياك وان تشتغل بما
اختار اهل هذا العصر بعد انقراض الاكابر
والسلف من الجدال والقيل والقال فانه
ليس الا تضييع العمر وايراث العداوة والحرمان
عن العلم واما اختيار الاستاد فينبغي له
ان يختار الاعلم الاورع الاسن كما نقل عن بعض السلف
في اختيار استاده وجدته شيخا وقورا حليما
صبورا فاثبت عنده فثبت فلابد له
من الثبات

[illegible]

اختيار الاستاد

فهو ابوك في الدين ومن توقير المعلم ان
لا يمشي امامه ولا يجلس مكانه ولا يبتدئ
الكلام عنده الا باذنه ولا يكثر الكلام
عنده ولا يسال شيئا عند ملالته ويراعي
الوقت ولا يدق الباب بل يصبر حتى يخرج
وبالجملة لا بد ان يطلب رضاه ويجتنب
سخطه ويمتثل امره في غير معصية الله
تعالى اذ لا طاعة لمخلوق في معصية
الخالق وحكي عن رئيس الائمة بمرو وكان
السلطان يحترمه غاية الاحترام انه قال
انما وجدت هذا المنصب بخدمة الاستاد
فاني كنت اخدم استادي اطبخ طعامه
ولا آكل منه ونقل عن بعض العلماء
انه قال قد خرجت في بعض الايام لحاجة

وقعت من التحا البلدة وسكنت في القرية
وقد زار في تلامذتي الاولحدا منهم فقلت
له حين الملاقاة لماذا لم تزرني فقال اني
كنت مشغولا بخدمة الوالدة فقلت له ترزق
العمر ولا ترزق رونق الدرس ووقع ما قلت
في شانه فانه قد ابتلي في اكثر اوقاته في القرى
ولم ينتظم له الدرس فمن تاذى منه استاذه
يحرم من بركة العلم ولا ينتفع به الا قليلا
وحكي ان الخليفة هرون الرشيد بعث
ابنه الى الاصمعي ليعلمه العلم والادب
فراه يوما يتوضأ ويغسل رجله وابن
الخليفة يصب الماء فقال انما بعثته
اليك لتعلمه وتؤدبه فلم لا تامره ان يصب
الماء باحدى يديه ويغسل بالاخرى

رجالك ومن توقير الاستاذ توقير اولاده
ومن يتعلق به يحكى ان واحدا من واحدا من
كبار الائمة كان يجلس مجلس الدرس وكان
يقوم في خلال الدرس احيانا ويقول ان
ابن استاذي يلعب مع الصبيان في
السكة ويجي احيانا الى باب المسجد فاذا
رايته اقوم له تعظيما لاستاذي ومن
تعظيم العلم تعظيم الكتاب فينبغي لطالب العلم
ان لا ياخذ الكتاب الا بالطهارة روي
عن بعض العلماء انه قال انما نلت هذا العلم
بالتعظيم فاني ما اخذت الكاغذ الا بالطهارة
وقيل ان بعض السلف كان مبطونا ليلة
وكان يكرر الدرس فتوضأ في تلك الليلة
سبع عشرة مرة لانه كان لا يكرر الا بالطهارة

وهذا لان العلم نور والوضوء نور
فيزداد نور العلم به ومن التعظيم الواجب
ان لا يمد الرجل الى الكتاب ويضع كتب التفسير
فوق ساير الكتب ولا يضع على الكتاب شيئا
اخر حتى المحبرة الا اذا لم يرد بذلك الاهانة
لكن الاولى التحرز عنه ومن التعظيم بعض
من السلف فيمن قرمط في الكتابة ان عشت
تندم وان مت تشتم ومن التعظيم تعظيم
الشركاء فانه ينبغي ان يتملق لهم ليستفيد
منهم فان التملق مذموم الا في طلب العلم
وينبغي ان يسمع العلم والحكمة بالتعظيم
والحرمة وان سمع شيئا الف مرة قيل
من لم يكن تعظيمه بعد الف مرة كتعظيمه
في الاول فليس باهل للعلم وينبغي

ان يجود كتابة الكتاب ولا يقرمط ويترك الحاشية [illegible]

ان لا يختار العلم بنفسه بل يفوض امره
الى الاستاذ فانه قد حصل التجارب في ذلك
وعرف ما يليق بطبيعة كل احد حكي ان بعضا
من الطلبة اختار الفقه وبدا بكتاب
الصلوة على فقيه فقال له الفقيه الاستاذ
اذهب وتعلم علم الحديث لما راى ان
ذلك العلم اليق بطبعه فامتثل امره وطلب
علم الحديث فصار متقدما على جميع ائمة
الحديث وينبغي لطالب العلم ان لا يجلس
قريبا من الاستاد عند السبق بغير ضرورة
بل ينبغي ان يكون بينه وبين الاستاد
قدر القوس فانه اقرب الى التعظيم وينبغي
له ان يحترز عن الاخلاق الذميمة فانها
كلاب معنوية يهرب منها الملك المتوسط

في التعليم خصوصا عن التكبر فانه البعد
ثني عن العلم وتحصيله فصل
في الجد والمواظبة قيل من طلب شيئا
وجد وجد ومن قرع الباب ولج ولج
وقيل بقدر ما تتعنى تنال ما تتمنى شعر
الجد يدني كل امر شاسع ٥ والجد يفتح كل باب
مغلق وقيل الطلب والوجدان
توأمان وقيل يحتاج في التعلم والتفقه
الى الجد ثلثة المتعلم والاستاد والاب
شعر تمنيت ان تمسي فقيها مناظرا ٥
بغير عناء والجنون فنون شعر ٥ بقدر الكد
تكتسب المعالي ٥ ومن طلب العلا سهر
الليالي ٥ تروم العز ثم تنام ليلا ٥ يغوص
البحر من طلب اللآلي ٥ ولا بد لطالب العلم

من المواظبة

من المواظبة على الدرس والتكرار في اول
الليل واخره فان ما بين العشائين ووقت
السحر مبارك ٥ شعر ٥ يا طالب العلم باشر الورعا ٥
وجنب النوم واحذر الشبعا ٥ داوم على الدرس
لا تفارقه ٥ فالعلم بالدرس قام وارتفعا ٥
وينبغي ان يغتنم ايام الحداثة وعنفوان الشباب
كما قيل ٥ وايام الحداثة فاغتنمها ٥ الا ان الحداثة
لا تدوم ٥ وينبغي ان يستعمل الرفق في الجد
والرفق اصل عظيم في جميع الاشياء حتى
لا يضعف النفس ولا ينقطع عن العمل قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
نفسك مطيتك فارفق بها واعلم
انه لا بد لطالب العلم من الهمة العالية
في العلم فان المرء يطير بهمته كالطير يطير

بجناحيه والركن والعمدة في تحصيل الأشياء
الجد والهمة فمن لم يكن له جد أو كان له جد
ولم يكن له همة عالية لا يحصل إلا قليل منها
ذكر في كتاب مكارم الأخلاق أن ذا القرنين لما
أراد أن يسافر ليستولي على المشرق والمغرب
شاور الحكماء وقال كيف أسافر لهذا القدر من الملك
فإن الدنيا قليلة فانية وملك الدنيا أمر حقير فليس
من علو الهمة فقال الحكماء سافر ليحصل لك
ملك الدنيا والآخرة فقال هذا أحسن قال النبي عم
إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفسافها
واعلم أن الجد والمواظبة يوجب الترقي
وارتفاع الشأن ويزيل البلادة كما نقل عن بعض
السلف أنه قال لتلميذه إنك كنت بليدا فقد
أخرجتك المواظبة وإياك والكسل فإنه شؤم

وآفة

وآفة عظيمة قيل الكسل من قلة التأمل في
مناقب العلم وفضائله فينبغي أن يتعب نفسه
على التحصيل والجد والمواظبة بالتأمل في فضائل
العلم فإن العلم يبقى والمال يفنى والعلم النافع
يحصل به حسن الذكر ويبقى ذلك بعد وفاته
وإنه حياة أبدية كما قيل الجاهلون موتى قبل موتهم
والعالمون وإن ماتوا أحياء وقد يتولد الكسل من
كثرة البلغم والرطوبات وطريق تقليله تقليل الطعام
قيل اتفق سبعون نبيا على أن النسيان كثرة البلغم
وكثرة البلغم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب من
كثرة الأكل والخبز اليابس يقطع البلغم وكذا أكل
الزبيب على الريق ولا يكثر منه حتى لا يحتاج
إلى شرب الماء فيزيد البلغم والسواك يقلل
البلغم ويزيد في الحفظ والفصاحة فإنه سنة

وكذا القيء يقلل البلغم والرطوبات وطريق تقليل
الأكل التامل في منافع قلة الأكل وهو الصحة
شعره فغار ثم عار ثم عاره شفاء المرء من اجل
الطعام ٥ وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلثة يبغضهم
الله تعالى من غير جرم الاكول والبخيل والمتكبر و
التامل في مضار كثرة الاكل وهي الامراض و
كلالة الطبع وقيل البطنة تذهب الفطنة
حكى عن جالينوس انه قال الرمان نفع كله
والسمك ضرر كله وفيه ايضا اتلاف المال و
الاكل فوق الشبع ضرر محض ويستحق بها
العقاب في الآخرة والاكول البغيض في القلوب
~~وترك الاكل فوق الشبع ضرر محض ويستحق~~
به ~~العقاب في الآخرة والاكول~~ مع الجيعان
واكل الاطعمة الدسمة اللهم الا اذا كان له غرض
صح

صحيح في كثرة الاكل بان يتقوى به على الصيام
والصلوة والاعمال الشاقة فان له ذلك
شرعا فصل في بداية السبق وقدره
وما يتعلق بذلك ينبغي ان يوقف بداية السبق
على يوم الاربعاء قد روي في ذلك حديث
وهو ما من شيء بدئ في يوم الاربعاء
خلق فيه النور وهو ايضا يوم نحس في حق الكفار
فيكون مباركا للمؤمنين واما قدر السبق
فينبغي ان يكون للمبتدي ما يمكن ضبطه
بالاعادة مرتين ويزيد كل يوم كلمة حتى
انه اذا طال السبق في الابتداء واحتاج الى الاعادة
عشر مرات فهو في الانتهاء ايضا يكون كذلك
لانه يعتاد ذلك ولا يترك تلك العادة
الا بجهد كثير وقد قيل السبق حرف والتكرار

في بداية السبق وقدره وما يتعلق بذلك

الاربعاء وقد ... الشيخ ... يوسف الهمداني رحمه الله كان يوقف كل عمل من اعمال الخير على يوم الاربعاء و هذا الآن بعد ... الاربعاء

وكذا يحكى ... الضبط بالاعادة مرتين ... وقد ... الاربعاء

الف وينبغي ايضا ان يبتدئ بشيء يكون
اقرب الى فهمه قيل ان المشايخ كانوا يختارون
للمبتدي شيئا من صغار المبسوط لانه اقرب
الى الفهم والضبط وابعد عن الملالة واكثر
وقوعا بين الناس وينبغي ان يعلق السبق
بعد الضبط والاعادة كثيرا فانه نافع جدا
وينبغي ايضا ان لا يكتب المتعلم شيئا لا يفهمه
فانه يورث كلالة الطبع ويذهب الفطنة
ويضيع اوقاته ولا بد ايضا ان يجتهد في الفهم
من الاستاد او بالتامل والتفكر وكثرة التكرار
فانه اذا قل السبق وكثر التكرار وتامل يدرك
ويفهم قيل حفظ حرفين خير من سماع
وقرين وفهم حرفين خير من حفظ وقرين فانه
اذا تهاون في الفهم ولم يجتهد مرة او مرتين يعتاد

فلا

فلا يفهم الكلام اليسير فلا بد ان لا يتهاون
ويجتهد ويدعو الله تعالى ويتضرع اليه فانه
يجيب من دعاه ولا يخيب من رجاه ولا بد
لطالب العلم من المطارحة والمناظرة فينبغي
ان يكون بالانصاف والتاني والتامل و
يجب ان يحترز عن الشغب والغضب فان المناظرة
والمذاكرة مشاورة لاستخراج الصواب وذلك
انما يحصل بالتامل والتاني والانصاف ولا
يحصل بالغضب فان كانت نيته الزام الخصم
والقهر لا يحل ذلك وانما يحل ذلك لاظهار الحق
والتمويه والحيلة فيها لا يجوز الا اذا كان
الخصم متعنتا غير طالب للحق وايضا اذا توجه
عليه الاشكال ولم يحضره الجواب يقول
ما الزمته لازم وانا فيه ناظر وفوق كل ذي علم عليم

وعليم وفائدة المطارحة والمناظرة اكثر
من فائدة مجرد التكرار لان فيه تكرارا و
زيادة قيل مطارحة ساعة خير من تكرار
شهر لكن اذا كان مع منصف سليم الطبيعة
واياك والمذاكرة مع متعنت غير مستقيم
الطبع فان الطبيعة متسرية والاخلاق
متعدية والمجاورة والمحاورة مؤثرة شعره
اخدم العلم خدمة المستفيد ❊ وادم درسه
بفعل حميد ❊ واذا ما حفظت شيئا اعده
ثم اكده غاية التاكيد ❊ ثم علقه كي تعود اليه
والى درسه على التابيد ❊ ذاكر الناس بالعلوم
لتحيى ❊ ولا تكن من اولي النهى ببعيد ❊ ان
كتمت العلوم انسيت حتى ❊ لا ترى غير جاهل
وبليد ❊ قيل العلم من شرطه لمن خدمه

ان يجعل الناس كلهم خدمه وينبغي لطالب العلم
ان يكون متاملا في جميع الاوقات في دقائق
العلوم ويعتاد ذلك فانه انما يدرك الدقائق
بالتامل ولهذا قيل تامل تدرك ولا بد
من التامل قبل الكلام كيلا يندم فلا بد من تقويم
بالتامل حتى يكون مصيبا قيل راس الحكمة
العقل ان يكون الكلام بالتامل قال الشاعر
اوصيك في نظم الكلام بخمسة ❊ ان كنت للموصي
الشفيق مطيعا ❊ لا تغفلن سبب الكلام و وقته
والكيف والكم والمكان جميعا ❊ وينبغي ان يكون
مستفيدا في جميع الاوقات من جميع الاشخاص
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحكمة
ضالة المؤمن اينما وجدها اخذها وقيل
خذ ما صفا ودع ما كدر وقيل لابن عباس

رضي الله عنهم ادركت العلم قال بلسان
سؤول وقلب عقول وانما سمي طالب العلم
لكثرة ما يقولون في الزمان الاول ما تقول
في هذه المسئلة قيل وانما تفقه ابو حنيفة
بكثرة المطارحة والمذاكرة في دكانه حين كان
بزازا وبهذا يعلم ان تحصيل العلم والفقه
يجتمع مع الكسب فان كان لا بد لطالب العلم
من الكسب لنفقة العيال وغيره فليكتسب
وليذاكر ولا يكسل وليس لصحيح العقل والبدن
عذر في ترك التعلم والتفقه وينبغي لطالب العلم
ان يشتغل بالشكر ويرى الفهم والعلم
والتوفيق من الله تع ويطلب الهداية من الله
تع بالدعاء له والتضرع اليه فانه تع هادي
من استهداه فيهديه الحق ويعصمه عن الضلالة

وينبغي ان يعرف ان العقل علو لا يدرك
جميع الاشياء كالبصر لا يبصر جميعها فلا يتوصل
به ولا يقول عليه لئلا يضل ولا يضل كما
هو شان المعجبين براي عقلهم المستكبرين
بحكمهم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العاقل
من عمل بعقله والعمل بالعقل اول ان يعرف
عجز نفسه فاذا عرف عجزه ما عرف قدرة الله
تعالى كما قال صلى الله عليه وآله وسلم من عرف
نفسه فقد عرف ربه ولا يعتمد الا عليه في طلب
الحق منه ويتوكل عليه فقط ومن يتوكل على الله
فهو حسبه ويهديه الى صراط مستقيم وينبغي
لطالب العلم ان يكون ذا همة عالية لا يطمع
في اموال الناس قال النبي صلى الله عليه وآله
اياك والطمع فانه فقر حاضر ولا يبخل بما عنده

من المال بل ينفق على نفسه وعلى غيره قال النبي
صلى الله عليه وسلم الناس كلهم في الفقر
مخافة الفقر وحكي عن بعض السلف انه قد
اتفق له في اوان تحصيله ان جمع قشور البطيخ
الملقاة في مكان خال فاكلها فرأت ذلك جارية
فاخبرت بذلك مولاها فاتخذ له دعوة ودعاه
اليها فلم يقبل وكان الناس في الزمان الاول يتعلمون
الحرفة ثم يتعلمون العلم حتى لا يطمعوا في اموال الناس
وفي الحكمة من استغنى بمال الناس افتقر
والعالم اذا كان طماعا لا يبقى حرمة العلم ولا
يقول الحق ولهذا تعوذ صاحب الشرع صلى الله
عليه وسلم يقول اعوذ بالله من طمع
يدني الى الطمع وينبغي للمؤمن ان لا يرجوا الا من الله
ولا يخاف الا منه وينبغي لطالب العلم ان يكرر
سبق

سبق الامس خمس مرات وسبق اليوم الذي
قبل الامس اربع مرات والسبق قبله ثلاثا
والذي قبله اثنين والذي قبله واحدا فهذا ادعى
الى التكرار والحفظ وينبغي ان لا يعتاد المخافتة في
التكرار لان الدرس والتكرار ينبغي ان يكون
بقوة ونشاط حكي عن بعض الفقهاء انه كان يذاكر
مع الفقهاء بقوة ونشاط وكان عنده من يتعجب
في امره فيقول انا اعلم انه جائع منذ خمسة
ايام ومع ذلك مناظر مع القوة والنشاط و
ينبغي لطالب العلم ان يكون قويا في التحصيل
يحكى عن بعض المشايخ انه وقع في زمن تحصيله
فترة مدة اثنتي عشرة سنة بانقلاب الملك فخرج
هو مع شريكه في المناظرة ولم يترك المناظرة و
كانا يجلسان للمناظرة كل يوم ولم يترك الجلوس

للناصح في تلك المدة وينبغي للمتفقه ان يحفظ
نسخة واحدة من نسخ الفقه دائما فيتيسر له بعد
ذلك حفظ ما يسمع من الفقه فصل
في التوكل لا بد في طلب العلم من التوكل ولا يهتم
لامر الرزق ولا يشغل قلبه بذلك فان من شغل
قلبه بامر الرزق من القوت والكسوة فقلما يتفرغ
لتحصيل مكارم الامور قال رجل لمنصور الحلاج
اوصني قال هي نفسك ان لم تشغلها اشغلتك
فينبغي لكل احد ان يشغل نفسه باعمال الخير
حتى لا تشغله نفسه بهواها ولا يهتم العاقل
لامور الدنيا لان الهم والحزن لا يرد المصيبة
ولا ينفع بل يضر بالقلب والعقل والبدن ويخل
باعمال الخير ويهتم لامر الاخرة لانه ينفع و
اما قوله عليه السلام ان من الذنوب ذنوبا

لا يكفرها

لا يكفرها الا هم المعيشة فالمراد منه قدر
هم لا يخل باعمال الخير ولا يشغل القلب شغلا
يخل باحضار القلب في الصلوة فان ذلك القدر
من الهم من اعمال الاخرة ولا بد لطالب العلم من
تقليل العلائق الدنيوية بقدر الوسع و
لهذا اختاروا الغربة ولا بد من تحمل المشقة في
سفر التعلم لان طلب العلم امر عظيم وهو افضل
من الغزاة عند اكثر العلماء والاجر على قدر
فمن صبر على ذلك وجد لذة تفوق سائر اللذات
ولهذا كان محمد بن الحسن رحمه الله اذا سهر
الليالي وانحل له المشكلات يقول اين ابناء
الملوك من هذه اللذات وينبغي ان لا يشتغل
عن الفقه كما نقل عن بعض الفقهاء من اراد ان
يترك علمنا هذا ساعة فليترك الساعة

انه دخل فقيه على فقيه في مرض موته فسأله الفقيه
المريض عن رمي الجمار اراكبا افضل ام راجلا فلم يعرف
الجواب ثم اجاب بنفسه مع تلك الحالة فينبغي
للفقيه ان يشتغل به في جميع اوقاته حتى يجد لذة
عظيمة من ذلك قيل رئي بعض الفقهاء في المنام بعد
وفاته فقال كنت متاملا في مسئلة من مسائل
المكاتب فلم اشعر بالخروج ونقل عن هذا العبد الضعيف
انه قال في اخر عمره شغلني مسائل المكاتب عن الاستعداد
لهذا اليوم قيل وانما قال ذلك تواضعا فضل
في وقت طلب العلم قيل وقته من المهد الى اللحد
دخل حسن ابن زياد في التفقه وهو ابن ثمانين
سنة ولم يبت على الفراش اربعين سنة
فافتى بعد ذلك اربعين سنة وافضل
اوقاته الشباب ووقت السحر وما بين العشائين

وينبغي

وينبغي ان يستغرق جميع اوقاته فاذا مل من علم
اشتغل بعلم اخر كان ابن عباس رحمة الله اذا
مل من الكلام يقول هاتوا ديوان الشعراء
وكان محمد ابن حسن رحمة الله لا ينام الليل
وكان يضع عنده دفاتر واذا مل من نوع
ينظر في نوع اخر وكان يضع عنده الماء
ويزيل نومه بالماء ويقول النوم من الحرارة

فصل في الشفقة والنصيحة

ينبغي ان يكون صاحب العلم مشفقا ناصحا
غير حاسد فان الحسد يضر ولا ينفع وحكي
عن بعض المشايخ المشفق انه لم يسبق
اولاده عن جميع الاسباق وكانوا يقولون
ان ~~طبيعتنا~~ طبيعتنا تكل وتمل في ذلك
الوقت وهو الضحوة الكبرى فاجاب ابوهم

ان الغرباء واولاد الكبراء ياتونني من اقطار الارض
فلا بد من ان اقدم اسباقهم فببركة شفقته
فاق ابناءه على اكثر فقهاء الارض في ذلك العصر
في الفقه والفضل فتشفعه المعلم في حق المتعلمين
تتم هذه المنفعة العظيمة وينبغي ايضا ان لا
ينازع احدا ولا يخاصمه لانه يضيع اوقاته
فان المحسن سيجزى باحسانه والمسيء سيكفيه
مساويه قيل قد انشدني ذلك الغني سلطان
وشيخ الحقيقة يوسف الهمذاني رحمه الله
دع المرء لا تجزه على سوء فعله سيكفيه
ما فيه وما هو فاعله قيل عليك ان تشتغل
بمصالح نفسك لا بقهر عدوك فاذا اقمت مصالح
نفسك تضمن ذلك قهر عدوك شعر
اذا شئت ان تلقى عدوك راغما وتقتله
غما

غما وتحرق همّاه فرم العلى وازدد من العلم
آلة من ازداد علما زاد حاسده غما اياك اياك
والمعادات فانها تفضحك وتضيع اوقاتك
وعليك بالتحمل ولا سيما من السفهاء واياك وان
تظن بالمؤمن سوءا فانه منشأ العداوة ولا
يحل لقوله عليه السلام ظنوا بالمؤمنين خيرا
وانما ينشأ ذلك من خبث النية وسوء السريرة
كما قال ابو الطيب شعر اذا ساء فعل المرء ساءت
ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم وعادى
محبيه بقول عداته واصبح في شك من الليل مظلم

فصل في الاستفادة ينبغي ان يكون
طالب العلم مستفيدا في كل وقت حتى
يحصل له الفضل وطريق الاستفادة ان يكون معه في كل وقت محبرة
يكتب ما يسمع من الفوائد قيل من حفظ فرّ
وما كتب قرّ وقيل العلم ما يؤخذ من افواه الرجال

فانهم ما يحفظون الا ما هو احسن قيل قال هلال بن
يسار رايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لاصحابه شيئا من العلم والحكمة فقلت يا
رسول الله اعد لي ما قلت لهم فقال لي هل معك
محبرة فقلت ما معي محبرة فقال يا هلال لا تفارق
المحبرة فان الخير فيها وفي اهلها الى يوم القيمة
ووصى بعض السلف من الافاضل لابنه ان يحفظ
كل يوم شيئا من العلم فانه يسير وعن قريب يكون
كثيرا واشترى بعض من السلف قلما بدينار
ليكتب ما سمع في الحال فاعلم ان العمر قصير
والعلم كثير فينبغي ان لا تضيع الساعات
والاوقات وتغتنم الليالي والخلوات الليل
طويل فلا تقصره بمنامك والنهار مضيء
فلا تكدره باثامك وينبغي ان تغتنم الشيوخ
والكبار

والكبار وتستفيد منهم فانه ليس كل ما فات يدرك
ولا بد لطالب العلم من تحمل المشاق والمذلة في
طلب العلم والتملق مذموم الا في طلب العلم فانه
لا بد له من التملق للاستاذ والشركاء وغيرهم
للاستفادة منهم قيل العلم عز لا ذل فيه لا يدرك
الا بذل لا عز فيه شعر ارى لك نفسا تشتهي
ان تعزها فلست تنال العز حتى تذلها

فصل في الورع في التعلم روى بعضهم
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال من لم يتورع في تعلمه ابتلاه الله تعالى
باحد ثلثة اشياء اما ان يميته في شبابه
او يوقعه في الرساتيق او في خدمة السلطان
فمهما كان طالب العلم اورع كان علمه انفع
والتعلم له ايسر وفوائده اكثر ومن الورع ان يتحرز

عن الشبع وكثرة النوم وكثرة الكلام فيما لا
ينفع وعن اكل طعام السوق ان امكن لان
طعام السوق اقرب الى النجاسة والخباثة و
ابعد عن ذكر الله ولان ابصار الفقراء تقع عليه
ولا يقدرون على الشراء فيتاذون بذلك فتذهب
بركته وحكي عن بعض المشايخ انه كان في حال تعلمه
لا ياكل من طعام السوق وكان ابوه يسكن في الرستاق
ويهيئ طعامه ويدخل اليه يوم الجمعة فرأى
في بيت ابنه خبز السوق يوما فلم يكلمه ساخطا
عليه فاعتذر الابن وقال ما اشتريته
انا ولم ارض به ولكن احضره شريكي فقال ابوه
لو كنت تحتاط وتتورع لم يجترئ بذلك شريكك
وهكذا كان الاوائل يتورعون فلذلك وفقوا
للعلم حتى بقي اسماؤهم الى يوم القيمة ومن الورع
ان

ان يتحرز عن الفتنة وعن مجالسة المكثار فانه
المكثار يسرق عمرك ويضيع اوقاتك وعن مجالسة
اهل الفساد والمعاصي والتعطيل فان المجاورة
مؤثرة لا محالة ومن الورع ان يجلس مستقبل
القبلة مراعيا لسنة النبي صلى الله عليه
وسلم ويغتنم دعوة اهل الخير ويحترز عن دعوة
المظلوم حكي ان رجلين خرجا في طلب العلم
الى الغربة وكانا شريكين فرجعا بعد سنين
الى بلدهما وقد فقه احدهما ولم يفقه الاخر
فتامل فقهاء البلدة وسالوا عن حالهما
تكرارهما وجلوسهما فاخبروا ان الذي تفقه
كان مستقبل القبلة والمصر في حال التعلم
والتكرار والاخر كان مستدبرها ووجهه
الى غير المصر فاتفق الفقهاء والعلماء

ان الفقيه انما تفقه ببركة هذا والذي لم
يتفقه ببركة استقبال القبلة اذ هو السنة
في الجلوس الا عند الضرورة وببركة دعاء
المسلمين فان المصر لايخلو عن العباد واهل
الخير فالظاهر ان عابدا من العباد قد دعا له
في الليل فينبغي لطالب العلم ان لايتهاون
بالاداب والسنن وينبغي ان يكثر الصلوة
ويصلي صلوة الخاشعين فان ذلك عون
له على التحصيل والتعلم وليكن للاوامر
والنواهي حافظا وعلى الصلوة مواظبا
محافظا وينبغي ان يستصحب دفترا على كل
حال ليطالعه قيل من لم يكن الدفتر في كمه لم
يثبت الحكمة في قلبه وينبغي ان يكون في الدفتر
بياض ويستصحب المحبرة دائما ليكتب
السموعات

المسموعات كما ذكر قبل فصل
فيما يورث الحفظ ويورث النسيان واقوى
اسباب الحفظ الجد والمواظبة وتقليل
الغذاء وصلوة الليل وليس شيء ازيد
للحفظ من قراءة القران نظرا وافضل لقوله
عليه الصلوة والسلام افضل اعمال امتي
قراءة القران نظرا ورأى شداد بن حكيم بعض
اخوانه في المنام فقال له اي شيء وجدته انفع
قال قراءة القران نظرا شعر شكوت الى
وكيع سوء حفظي فاوصاني الى ترك المعاصي
فان الحفظ فضل من الله وفضل الله لايعطى
لعاصي والسواك وشرب العسل واكل
الكندر مع السكر واكل احدى وعشرين زبيبة
حمراء كل يوم على الريق يورث الحفظ ويشفي عن

كثير من الامراض والاسقام وكل ما يقلل البلغم
والرطوبات يزيد في الحفظ وكل ما يزيد البلغم
يورث النسيان وكذا المعاصي وكثرة الهموم في
امور الدنيا وكثرة الاشغال والعلائق وقد
ذكرنا انه لا ينبغي للعاقل ان يهتم لامور الدنيا
فانه يضر ولا ينفع وهموم الدنيا لا يخلو عن
الظلمة في القلب وهموم الاخرة لا يخلو عن النور
في القلب ويظهر اثره في الصلوة فهم الدنيا
يمنعه عن الخير وهم الاخرة يحمله عليه والاشتغال
بالصلوة على الخشوع وتحصيل العلوم ينفي
الحزن والهم كما قال بعض المشايخ في هذا الباب
في ام ولده سلام على من تيمتني بظرفها ولمعة
خديها ولحظة طرفها سبتني واصبتني فتاة
مليحة تحيرت الاوهام في كنه وصفها فقلت

ذريني واعذريني فاني شغفت بتحصيل
العلوم وكشفها ولي في طلاب الفضل والعلم
والتقى غنى عن غناء الغانيات وعرفها وانض
اكل الكزبرة الرطبة والتفاح الحامض والنظر
الى المصلوب وقراءة لوح القبور والمرور بين
قطار الجمل والقاء القمل الحي على الارض والحجامة
على نقرة القفا مما يورث النسيان فصل
في معرفة ما يزيد في العمر الا البر يعلم منه ان البر
سبب ازدياد العمر وكذا ترك الاذى وتوقير
الشيوخ وصلة الرحم وان يقول حين يصبح
ويمسي كل يوم ثلث مرات سبحان الله ملا الميزان
ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وزنة العرش و
لا اله الا الله ملا الميزان ومنتهى العلم ومبلغ
الرضا وزنة العرش وان يحترز عن قطع الاشجار

قال رسول الله صلعم لا يرد القدر الا الدعاء ولا يزيد
في العمر الا البر ح

الرطبة الا عند الضرورة واسباغ الوضوء
والصلوة بالتعظيم والقران بين الحج والعمرة و
حفظ الصحة ولابد ان يتعلم فيه شيئا من الطب
ويتبرك بالاثار الواردة في الطب الذي جمعه
الشيخ ابن عباس المستغفري رحمه الله
في كتابه المسمى بطب النبي

فصل

في موانع الرزق وجوالبه قال النبي صلى الله
عليه واله وسلم ان الرجل ليحرم الرزق بذنب
يصيبه دل هذا الحديث ان ارتكاب الذنب
سبب حرمان الرزق والكذب ايضا يوجب حرمان
الرزق قيل وقد ورد حديث خاص به وكذا
الصبحة يمنع الرزق وكثرة النوم تورث الفقر وفقر العلم
ايضا اليس من الخسران ان لياليا تمر بلا نفع وتحسب

شعر

من عمري فيا لليل يا هذا العلاء ترشد الكرنال الليل
والعمر

والعمر ينقده والنوم عريانا والبول عريانا والاكل
جنبا والتهاون بسقاط المائدة وحرق قشر البصل
والثوم وكنس البيت في الليل وترك القمامة في البيت
والمشي قدام المشايخ ونداء الابوين باسمهما و
الخلال بكل خشبة وغسل اليد بالطين والتراب
والجلوس على العتبة والاتكاء على احدى زوجي
الباب والتوضي في المبرز وخياطة الثوب على بدنه
وتجفيف الوجه بالثوب وترك بيت العنكبوت
في البيت والتهاون بالصلوة واسراع الخروج
من المسجد بعد صلوة الفجر والابتكار في الذهاب
الى السوق والابطاء في الرجوع منه وشراء
كسيرات الخبز من الفقراء السؤال ودعاء الشر
على الولد وترك تخمير الاواني واطفاء السراج
بالنفس وكذا الكتابة بقلم معقود والامتشاط

بسط منكر وترك الدعاء للوالدين والتعمم
قاعدا والتسرول قائما والبخل والاسراف
والكسل والتهاون في الامور قال النبي صلى الله
عليه واله وسلم استنزلوا الرزق بالصدقة
دل هذا على ان الصدقة تجلب الرزق وقد يكون
مباركا يزيد في جميع النعم حصول صلة الرحم
وحسن الخط وبسط الوجه وطيب الكلام
كل ذلك يزيد الرزق وعن حسن بن علي
عليهما السلام كنس الفناء وغسل الاناء
مجلبة للغناء واقوى الاسباب الجالبة
للرزق اقامة الصلوة بالتعظيم والخشوع
وتعديل الاركان وساير واجباتها وسننها
وادابها وقراءة سورة تبارك الذي بيده الملك
والمزمل والليل اذا يغشى والم نشرح و

حضور

حضور المسجد قبل الاذان والمداومة على
الطهارة واداء سنة الفجر والوتر في البيت
وان لا يتكلم بكلام الدنيا بعد الوتر ولا يكثر
مجالسة النساء الا عند الحاجة وان لا يتكلم
بكلام لغو وان لا يشتغل بما لا يعنيه قال
بعض الحكماء اذا رايت الرجل يكثر الكلام
فاستيقن بجنونه قال علي بن ابي طالب
عليه الصلوة والسلام اذا تم العقل نقص
الكلام شعر اذا تم عقل المرء قل كلامه
وايقن بحمق المرء ان كان مكثرا ومما يزيد في
الرزق ان يقول كل يوم بعد انشقاق
الفجر الى وقت الصلوة سبحان الله وبحمده
سبحان الله العظيم وبحمده واستغفر الله
واتوب اليه وان يقول لا اله الا الله الملك

الحق المبين كل يوم صباحا ومساء مائة
مرة وان يقول كل يوم بعد صلوة الفجر الحمد
لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله
اكبر ثلاثا وثلثين والله اكبر اربعا وثلثين
وبعد صلوة المغرب ايضا ويستغفر الله
تعالى سبعين مرة بعد صلوة الفجر ويكثر من
قول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والصلوة على النبي واله صلوة الله عليهم
ويوم الجمعة سبعين مرة اللهم اغنني
بحلالك عن حرامك واكفني عن سواك
ويقول هذا الثناء كل يوم وليلة انت
الله العزيز الحكيم انت الله الملك القدوس
انت الله الحليم الكريم انت الله خالق الخير
والشر انت الله خالق الجنة والنار عالم

العيب

الغيب والشهادة عالم السر واخفى انت
الله الكبير المتعال انت الله خالق كل شيء
واليه يعود كل انت الله ديان يوم الدين
لم تزل ولا تزال انت الله لا اله الا انت
احد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له
كفوا احد انت الله لا اله الا انت الرحمن
الرحيم انت الله لا اله الا انت الله الملك
القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
الجبار المتكبر لا اله الا هو الخالق
البارئ المصور له الاسماء الحسنى
يسبح له ما في السموات والارض
وهو العزيز الحكيم

تمت الكتاب على يد محمد رضا
١٢٦٢
سنة

شيء

رب وفقني في الاتمام كما وفقتني في الابتدا

ومن الله ان يكتبه في صحايف الحسنات وان يجعله
وسيلة الى رفع الدرجات ويقربني برضاه ويجعله
خالصا من شوب سواه وهو حسبي ونعم
الوكيل فاقول فاعلما يا اخوالي ان قوله افتتح
بحمد الله بعد البسملة يحتمل المعنيين احدهما فتح
بعد البسملة بحمد الله لا بغيره وثانيهما افتتح
بحمد الله بعد البسملة لا قبلها بمعنى انه افتتح
بالبسملة اولا وبالحمدلة ثانيا لا بالعكس
والمراد بخير الكلام والحديث حمد الله سبحانه
وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم
على احتمال الاول واسم الله تعالى وكل امر
ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر على
احتمال الثاني والظاهر يدل على الاول
والسؤال اعني قوله فان قلت يدل على الثاني

فتامل ليظهر لك حقيقة الحال قوله ابتدأ
قدمه على قوله اقتدأ لكونه دالا على علو
شان الله العلي العظيم وهذا الاخير دالا
على عظمة رسوله النبي الكريم ولا ريب
ان تقديم ما يدل عليه اولا وانسب من
تقديم ما يدل عليها قوله خير الانام
وان قلت ان الله سبحانه وتعالى خلق النبي
واله من نور واحد فكيف يكون النبي
خيرا من الال قلت اولا ان المراد بالانام
غير الال وثانيا على فرض العموم ان والال كانا
مخلوقين من شيء واحد لكن لمرتبة النبوة وللال
مرتبة الامامة ولا ريب ان الاول اشرف واعلى من
الثاني والاشرف يكون خيرا من غيره قوله
من التسمية والتحميد وهما متنافيان ظاهرا لان

حديث التسمية يقتضي عدم الابتدأ بالتحميد
وحديث التحميد يقتضي عدم الابتداء بالتسمية
فلو ابتداءنا بالتسمية لزم عدم العمل بحديث
التحميد ولو ابتدأنا بالتحميد لم نعمل بحديث
التسمية فكيف التوفيق بين مقتضى الحديثين
قوله محمول على الحقيقي اعلم ان الابتدا على
ثلثة اقسام الحقيقي والاضافي والعرفي
والاول هو ان يكون المقدم متقدما على
جميع ما عداه وبعبارة اخرى هو السابق
بلا مسبوق والثاني هو ان يكون سابقا
بالنسبة الى ما بعده اعني المقصود وان كان مسبوقا
بالنسبة الى سابقه والثالث العرف
يطلقون الابتداء عليه سواء كان مسبوقا
بشيء ام لا فالنسبة بين الحقيقي والا

و الاضافي بتباين وبينه والعرفي عموم مطلق
لان كل حقيقي عرفي ولا عكس لان الاضافي
عرفي وليس بحقيقي وبين الاضافي والعرفي
عموم مطلق ايض لان كل اضافي عرفي ولا
عكس لان الحقيقي عرفي وليس باضافي وما
ذكر من النسبة مبني على ما مر من تعريف
الاضافي كما هو المشهور واما بناء على ان
الاضافي هو ان يكون سابقا بالنسبة
الى المقصود سواء كان مسبوقا بشيء ام
لا فالنسبة بينه وبين الحقيقي عموم مطلق
لان كل حقيقي اضافي ولا عكس لانه انما
يكون سابقا بالنسبة الى المقصود
ومسبوقا بالنسبة الى سابقه اضافي ليس
بحقيقي وبينه وبين العرفي تساو لان

كل اضافي

كل اضافي عرفي وكل عرفي اضافي اما الاول
فظاهر واما الثاني فلان العرفي لا يخلو من
ان يكون حقيقيا او اضافيا فان كان الثاني
فهو المطلوب وان كان الاول فهو اضافي
ايض لكونه اعم منه اذا عرفت ان الابتداء
ثلثة اقسام فكان في كل واحد من حديث
التسمية والتحميد محتملا لهذه الثلاثة
لكن بعضها صحيح واعتبره المحشي ايض وبعضها
صحيح غير معتبر وبعضها باطل اما الصحيح
والمعتبر فهو مذكور في المتن اما الصحيح
وغير المعتبر والباطل فهما يتفاوتان
عددا بتفاوت حد الاضافي وفي النظر الى
معنى الاول من معنى الاضافي فالباطل
خمسة والصحيح غير المعتبر واحد لما رعا

حمل التسمية على العرفي والتحميد على الاضافي
واما الخمسة حمل الابتداء فيهما على الحقيقي او
الاضافي او حمله في التحميد على الحقيقي وفي
التسمية على الاضافي او العرفي او حمله في التسمية
الاضافي وفي التحميد على العرفي وبالنظر الى معنى
الثاني من معنى الاضافي فالباطل ثلثة والصحيح
وغير المعتبر ايضا ثلاثة اما الثلثة الاولة
فيهما على الحقيقي او حمله في حديث التحميد على
على الحقيقي وفي التسمية على الاضافي او
على العرفي والثانية فحمله فيهما على الاضافي او
في التحميد على الاضافي وفي التسمية على
العرفي وبالعكس الحمد هو الثناء باللسان
اي الحمد في اللغة هو الوصف بالمقول وهذا
القيد توضيحي ان قلنا بتبادر القول من لفظ
الثناء

الثناء واحترازي ان لم نقل كذلك بل نقول ان
اعم من ان يكون بالقول او القلب او الجوارح او
بغيرها وعلى الثاني اما احترازي عن الحمد الاصطلاحي
لانه ثناء مطلقا سواء كان بالقول او القلب او الجوارح
او عن حمد الله تعالى على ذاته لانه ثناء لا يكون بشيء منها
او عنهما والمناسب ان يكون الثناء اعم من القول وغيره
والقيد للاحتراز عن الحمد الاصطلاحي فقط ليكون
التعريف شاملا لحمد الله سبحانه على ذاته فعلى
هذا معنى قوله الحمد هو الثناء باللسان ان
الحمد هو الثناء الذي لا يكون اعم من ان يكون
بالقول او القلب او الجوارح بل هو اعم من ان
يكون بالقول كحمد العباد او بغير ما ذكر من الاشياء
كحمد المعبود على ذاته لكن الظاهر ان التعريف لحمد
العباد لا لمطلق الحمد فعلى هذا لا يكون التعريف

شاملا لحمد الله سبحانه على ذاته قوله الاختيارى
احترازعن الحمد المدح لانه ثناء باللسان على
الجميل سواء كان اختياريا او غيره ولهذا يق
مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا حمدتها
على ذلك وح لزم ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته
الذاتية حمد اله قوله علم على الاصح لانه لو
لم يكن كك بل كان كليا لزم ان لا يكون كلمة
لا اله الا الله مفيدة للتوحيد لان الكلي من
حيث هو يحتمل الكثرة مع انها مفيدة له اجماعا
ودليل مذهب غير الاصح ان العلم ما وضع لشيء
بعينه والوضع للشيء بعينه موقوف على تعقل
هذا الشيء بذاته ولا ريب انه سبحانه تعالى
لا يتعقل الا بملاحظة صفة من صفاته فكيف
يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لذاته تعالى

حتى

حتى يكون علما واجيب بانه لا يلزم في كون اللفظ علما
لذات تعقله من حيث هو هو بل يكفي فيه تعقله
وان كان بملاحظة صفة من صفاته قوله مطلقا
فهم من اللام التي دخلت في المصدر سواء كانت للاستغراق
او للجنس اما الاول فظ واما الثاني فلانه لو كان حقيقة
الحمد له لزم ان يكون له كل فرد من افرادها ايض
لانه لو لم يكن كل لزم ان لا يكون حقيقته له كما لو
وجدت في فرد يكون لغيره والثاني باطل لانه خلاف
المفروض فالمقدم مثله قوله مختص مستفاد
من اللام الجارة التي دخلت في لفظ الله لكونها
للاختصاص قوله من حيث هو كذلك اي
مستجمع لجميع الصفات الكمال وهذه الحيثية
مستفادة من تعليق الحكم وهو الاختصاص
الحمد مطلقا على الوصف وهو المستجمع المفهوم

من لفظ الله لانه يدل على علية ماخذ الاشتقاق وهو
الاستجماع قوله فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان
اي فكان الكلام اعني قوله الحمد لله كدعوى الشيء ببينة
وبرهان لان التعليل الذي يستفاد من تعليق الحكم
على الوصف بينة وبرهان للدعوى الذي هو الحكم يعني
ان ثبوت الحمد مطلقا منحصر في حق من هو مستجمع لجميع الصفات
الكمال لان علة انحصار الحمد مطلقا هي الاستجماع و
الاستجماع ثابت فيمن هو مستجمع له فينتج ان العلة
موجودة فيه ولا ريب ان وجود العلة مستلزم لوجود
المعلول قوله وقيل هي اراءة آه قائله شارح المطالع
وقائل الاول هو بعض من المعتزلة وقيل هي وجدان ما
يوصل الى المط لكن ذلك باطل قطعا لان ذلك الوجدان
هو الاهتداء لا الهداية الا ترى ان من وجد المطالب
الكمالية ولم يدل غيره عليها يقال هو مهتد ولا يقال هو هاد

برهان وة

قوله

قوله اذ لا يتصور الضلال قيل لم لا يجوز ان يقع الضلال
بعد الوصول الى الحق باغواء الشيطان كما يقع في الارتداد
واجيب عنه بان من صار مرتدا بعد كونه مؤمنا فارتداده
دال على عدم كونه مهديا حقيقيا قبله لان من كان هداه الله
قبله لا يتصور له الضلال كما يدل عليه قوله تعالى ومن يهد الله
فما له من مضل قوله فان النبي صلعم قيل ان النفي راجع الى
العموم المستفاد من الموصول اي انك لا تهدي
كل من احببت لان هذا انما هو شانه تعالى فانه يهدي كل من
يشاء واما انت يا محمد فانما تهدي من اردنا هدايته
وهذا حق فان النبي صلعم انما كان يهدي من اخبر الله تعالى
وامره بهدايته دون الذين قد علم فيهم انهم ختم الله
على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة قوله
بيناه على الاستعمال آه منقوض بقوله تعالى انا هديناه
السبيل اما شاكرا واما كفورا لان الهدى فيه يتعدى

الا المفعول الثاني بنفسه مع انها ليست بمعنى الايصال قوله
هذا اشارة الى سواء الطريق اعني وسطه كما في كتب اللغة من
ان سواء الشيء وسطه قوله وهذا اي ما ذكرنا من ان الطريق
المستوي معنى المرامي لسواء الطريق لا غيره مراد من فسر
الطريق وهو مولانا جلال دواني لا ان مراده بالتفسير هو
المعنى المطابقي بان جعل السواء اسما للاستواء ثم استعمله في
معنى اسم الفاعل اعني المستوي كالمستعمل المصدر بمعنى اسم
الفاعل ثم جعل الاضافة من باب جرد قطيفة وبالجملة ما ذكره
مولانا جلال في حاشيته بيان لحاصل المعنى لا ترجمة للفظه
قوله اما نفس الامر عوما اي الطريق الذي يكون النفس الامري
والمراد به الطريق الذي لا يكون مخالفا للدين قوله لحصول
البراعة الظاهرة اعلم ان البراعة في اللغة هي الارتفاع
والنفوق وفي الاصطلاح ان يذكر في الديباجة ما هو مناسب
للمقصود فقوله سواء الطريق هو البراعة لكونه مناسبا للمقصود

سواء

سواء كان المراد منه الطريق النفس الامري او ملة
الاسلام وانما قيدها بالظاهرة لانه اذا اريد بخصوص ملة
الاسلام حصل البراعة ايضا بالقياس الى قسمي الكتاب لكن
لم تكن ظاهرة بالقياس اليهما بل تكون ظاهرة بالقياس الى
الكلام اما وجه الحصول فلانه يستدل في الكلام على الاديان
ولا ريب ان الاستدلال لا يحسن بدون القواعد المنطقية
فعلى هذا يكون شاملا للمنطق ايضا فحصلت البراعة
بالنسبة اليه ايضا واما وجه عدم الظهور فهو لاحتياجه
الى البيان للبداهة قوله بالقياس الى قسمي الكتاب لان كل
واحد منهما يفهم منه يكون كل منهما فردا من الطريق
النفس الامري اما الكلام فظ اما المنطق فلانه لا يخالف
للدين ولا نعني بالطريق النفس الامري الا هذا كما ذكرنا
قبيل هذا قوله والطرف آه اعلم ان الطرف مطلقا سواء
كان حقيقيا او مجازيا انما يتوسع فيه ويكتفي برائحة

من الفعل لان الفعل لما وقع في الظرف الحقيقي
اعني الزمان والمكان ولا ينفك عن مطلقهما و
ان انفك عن خصوصهما فكان بينهما غاية القرب
والخصوصية وكذلك المجازي اعني الجار والمجرور
لكونه مشابها له وفعل بينهما ما لم يفعل في غيرها
ولذا لو وجد فعل او امر يصح استنباط معنى
فعلي عنه ولو التزاما ولو متأخرا عنه صح ان
يعمل في الظرف ولذا يعمل فيه الجامد باعتبار
كونه ملزوما المشتق نحو اسد علي اي والضمير
الراجع الى المصدر نحو وما هو عنها بالحديث اي
ما حديثي عنها وحرف النفي باعتبار تضمنه
معنى الانتفاء كقوله تعالى وما انت بنعمة ربك
بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون قوله
والاول اقرب لفظا لانه لا يلزم ح ما لزم على
تقديم

تقدير تعلقه برفيق من تقديم المعمول على العامل
قوله والثاني معنا لانه لا يلزم ح ما لزم على تقدير
تعلقه بجعل من كون المعنى غير تام بحسب الظ لان
الظ تعلقه برفيق على ان يكون صلة له تتميما لمعناه
لكون العبد باعثا على فعل الحق وسببا له وهو
غير مناسب في مقام التعظيم ويمكن ان يتعلق بمحذوف
يفسره المذكور والتقدير وجعل التوفيق خير رفيق لنا
التوفيق خير رفيق قوله فاذا اسند الى الله
تعالى بان يقال صلوة الله او صلى الله او اللهم
صل تجرد عن معنى الطلب لان الله تعالى ليس طالبا
للرحمة بل هو موصل لها لان الطلب للمفقود وليس
شيء مفقودا بالنسبة اليه فلا معنى للطلب
بالنسبة اليه فلا بد من التجريد واراد به الرحمة
مجازا من باب اطلاق اللفظ على جزء المعنى

الموضوع له قوله تعظيما واجلالا لان النسبة بينهما
عموم مطلق لان العظيم يستعمل في الاجسام وغيرها
اما الجليل وان كان مستعملا فيهما ايضا لكن استعماله في الاجسام
مشروط بكونهما من ذوي العقول والاشراف قوله لا يتبادر
كما لا يتبادر من الماء الا الماء الجاري او البئر او المطر لا ماء
النفط او الكبريت وهذا مبني على قاعدة مشهورة
ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل ولا ريب ان الفرد الكامل
من الرسول انما هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قوله فان الرسالة فوق
النبوة تعليل للوجهين المذكورين لاختيار الرسالة
على غيرها وتوضيحه ان يقال انما اختار الله من بين الصفات
هذه لوجهين اما الاول فلكونها مستلزمة لسائر
الصفات الكمالية دون غيرها اما استلزامها الغير
صفة النبوة من الصفات كالعلم والعصمة والشجاعة
ونحوها فظاهر لان رسول الله سبحانه لا يكون

الامن

الامن هو جامع للكمالات النفسانية واما
استلزامها للنبوة فلان الرسالة فوق النبوة
اي مشتملة عليها وعلى غيرها لان الرسول هو
النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب اما النبي
فهو اعم من ان يكون له دين وكتاب او متابعا
لدين النبي السابق وعلى هذا يكون النسبة
بينهما عموما مطلقا اما عدم استلزام غيرها لسائر
الصفات الكمالية فهو ظاهر في غير النبوة واما
فيها فلاجل ان من الصفات الرسالة النبوة لكونها
اعم منها لا تستلزمها وان كانت مستلزمة لصفات
اخر فلا يكون مستلزمة لسائر الصفات واما الوجه
الثاني فلكونها مصرحة بكونه مرسلا بخلاف سائر
الصفات اما عدم التصريح في غير النبوة فظاهر واما فيها
فلان الرسالة فوق النبوة فهي لا تستلزمها لكونها

الزم منها ليكون التصريح بها اقوة التصريح بالرسالة
وبما ذكر علم ان قوله فان المرسل هو النبي او تعليل
للتعليل قوله وح يراد بالهدى اه لانه لو لم يكن
كك لما جاز حذف اللام في المفعول لان الحذف
انما يجوز اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل
المعلل به كما قرر في محله قوله وح فالمصدر بمعنى
اسم الفاعل لان الحال انما يكون محمولا على ذي الحال
وانت خبير بان المصدر لا يكون محمولا على الشيء
فلا بد ان يكون بمعنى اسم الفاعل قوله مبني
للمفعول لانه لو لم يكن كذلك لكان معناه هدى
هو بوصف ان الطريق حقيقي ولا ريب انه
لا يليق بحال نبينا صلى الله عليه وآله قوله
مترادفين او متداخلين الحالان المترادفان
هما اللذان يكونان من ذي الحال الواحد والمتداخلان
هما اللذا

هما اللذان يكون حال الاول حالا من ذي الحال وحال الثاني
حالا عن الضمير الذي يكون في الحال الاول قوله ويحتمل
الاستيناف بان يكون جوابا عن سؤال مقدر كان سائلا
يقول لاي شيء ارسله حال كونه هاديا فاجاب بقوله
لانه هو بالاهتداء حقيق قوله وقس على هذا نورا
ولا يخفى عليك ان النور يكون بمعنى الضياء اما لو كان
مفعولا له كهدى فالمناسب ان يكون بمعنى الاضائة ليكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل به وح يكون معناه والصلوة
على من ارسله لاضائة القلوب او الطريق المستقيم او نحوهما
واما لو كان حالا عن الفاعل فيجوز ان يكون بمعنى المنور او
او المبين لانه يستعمل في كل منهما مجازا او ان الصور
ترتقي الى ثلاث مائة واربعة وعشرين احتمالا وعليك
بالاستخراج قوله وح تقديم الظرف اه جواب عن سؤال مقدر
كان سائلا قال لم قدم الظرف على المتعلق مع ان حق هو

التاخير لكونه معمولا فاجاب المحشي بقوله ان تقديمه لافادة الحصر لما قرر في محله من ان تقديم ما هو حقه التاخير مفيد للحصر فح يكون معناه ان اقتداءنا مختص ومنحصر به لا بغيره قوله والاشارة الى ان ملتبس اه لانك اذا قلت اقتدائي منحصر بهم منه انك لا تقتدي بسائر الانبياء لكون مللهم منسوخة قوله واما الاقتداء بالائمة عليهم السلام جواب عن سؤال مقدر كان سائلا قال انكم قلتم ان تقديم الظرف لقصد الحصر يعني ان اقتداءنا منحصر به فما تقولون في الاقتداء بالائمة عليهم السلام مع انا مقتدون بهم عليهم السلام فاجاب المحشي بقوله واما الاقتداء اه قوله اقتداء به حقيقة لانهم يبينون احكام دينه صلى الله عليه لامته والامة يقتدون بهم لا من حيث بالاقتداء بهم عليهم السلام

فالاقتداء

فالاقتداء بهم اقتداء به حقيقة واعلم ان الحصر منقسم الى قسمين اضافي وحقيقي لانك اذا قلت في الدار زيد واردت بانه لا رجل في الدار الا زيد فالحصر حقيقي ولو اردت نفي عمرو والليث في الدار فالحصر اضافي ومنه قول المص لا معنا الا ببنينا صلى الله عليه واله لا بالانبياء السابقة فح لا يلزم عدم الاقتداء بالائمة واليه اشار المحشي بقوله او يقال الحصر اضافي قوله اصله اهل ثم قلبت الهاء همزة فصار ءال لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الثانية الفا فصار ال قوله بدليل اهيل لانه لو لم يكن كذلك لما كان مصغره اهيل بل كان اويل لما قرر في لغة العرب من رد كل شيء الى اصله عند التصغير قوله في الاشراف نسبه اشرف كان اشرافا سواء كان في الدنيا او العقبى ولهذا يقال الشرعون قوله وعترته هذا هو المشهور قوله المؤمنون حلبس ومعناه ههنا هو المسلمون قوله الذين ادركوا صحبته

النبي مع الايمان يخرج المدركين الذين لم يكونوا مؤمنين اي
مقرين باللسان ومعتقدين بالجنان وعاملين بالاركان
قوله الخبر والاعتقاد اعلم انه لما كان للقائل ان يقول
الصدق والحق بمعنى واحد فلا يكون جمعهما مستحسنا
فاشار المحشي الى جوابه بقوله الخبر والاعتقاد الخ وحاصل جوابه
ان الصدق والحق وان كانا بمعنى واحد بالذات لكن متغايران
بالاعتبار ولا ريب ان هذا كاف في الجمع ولا يخفى عليك ان المراد
بالصدق في قول المص كما يخطر بالبال هو الاعتقاد المطابق للواقع
وكان معناه سعدوا في جميع الطرق الواضحة للاعتقاد المطابق
للواقع من حيث العقل والنقل بسبب التصديق بما جاء
به النبي اي بسبب هذا الاعتقاد المخصوص لانه لا ريب
انهم لو لم يصدقوا بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وانكروه
لم يكونوا مسعودين في منهج الصدق فضلا عن المناهج فتأمل
قوله فان الصعود على جميع مراتبه الخ مبني على ما قرر في الاصول

من الجمع

من ان الجمع المضاف يفيد العموم فكان معناه صعد واجمع
معارجه ولا ريب ان الصعود على جميع مراتب الشيء يستلزم
الوصول الى غايته وعلى هذا كان تفسير الصعود بالبلوغ
تفسيرا باللازم لا بالمعنى المطابقي قوله كما مر اي كما مر في قوله
بالتصديق فالباء للسببية اي بلغوا اقصى مراتب الحق
بسبب التحقيق والايقان قوله متلبس بالتحقيق
اي محقق لا ريب فيه اعلم ان المشهور بين النحاة ان
الظرف المستقر بفتح القاف ما كان متعلقه عاما اي
من الافعال العامة التي قلما ينفك فعل عنها كالحصول
والكون والاستقرار واجب الحذف كالواقع خبرا
او وصفا او حالا او صلة ووجه تسمية هذا الظرف
بالمستقر اما تعلقه بفعل الاستقرار او استقرار
الضمير فيه والثاني مبني على ما هو الراجح من انه
حذف العامل الذي هو المتعلق في الظرف فانتقل

عن الضمير وانتقل الضمير الى الظرف لانه حذف العامل
مع الضمير لما حذف العامل وانتقل الضمير الذي كان
مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا
بالفتح لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه
ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دورانه بينهم كقولهم
في المشترك فيه مشترك واللغو ما كان متعلقه خاصا
سواء ذكر او حذف وسمي بذلك لكونه فارغا عن الضمير
فهو لغو وملغى لكن المحقق الشريف قال في حاشية الكشاف
ان الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدرا سواء كان
عاما او خاصا واللغو ما يكون متعلقا مذكورا سواء
كان عاما او خاصا وهذا هو الحق عند المتاخرين
قوله من الغايات لان الغاية بمعنى النهاية ولفظ بعد
انه كان حقه ان لا يكون نهاية لتضمنه المعنى النسبي
بل يكون النهاية هي المنسوب اليه لا كن لما قطع
عن الاضافة

عن الاضافة صار نهاية فسمي بالغاية ومنه علم
ان لفظ بعد ان ذكر معه المضاف اليه او لم يذكر
لكن كان نسيا منسيا لا وجه لتسميته بها
الا التسمية حين كونه مقدرا منويا فقس عليه
غيره الالفاظ كل وبعض مقطوعي الاضافة فانه
لا يسميان غايتين لحصول العوض عن المضاف
اليه قوله نسيا منسيا مثاله كقوله ربنا بعد ان كان
خيرا من قبل فان المضاف اليه ليس بمقصود بل هو
ترجيح نفس البعد على القبل ولهذا لا يحتاجان الى المضاف
اليه فكانهما نسيا اياه مبنية لمشابهتها بالحروف
في الاحتياج فكما ان الحروف مبنية فهي ايضا كذلك لكن
قلت قد عارض ذلك ما فيها من لزوم الاضافة
التي هي من خواص الاسم فبقيت على الاصل الذي
هو الاعراب قلت اولا لا نسلم كونها لازم الاضافة الا

الا ترى انه يقال رب بعد كان خيرا
من قبل وثانيا فرض التسليم انه معارض
بما فيها من شباهة المعنوي لان الاضافة
انما تتضمن معنى الحرف كاللام او من او في فينفي
مبنية ع شباهة الافتقاري فتصير لاجلها مبنية فان
قلت ان الاضافة عند ذكره ايضا فلم لا تكون ح
مبنية قلت ان الاضافة عند ذكره تقاوم شباهة
الافتقاري والمعنوي فبقيت على الاصل الذي
هو الاعراب اما عند الحذف انما تقاوم احدهما
وبقيت الاخرى بحالها فتصير باجلها مبنية اللهم
الا ان يقال ان الاضافة التقديرية كما لم يكن كالتحقيقية
في القوة كذلك الشباهة التقديرية لا يكون كا
كالشباهة التحقيقية فيها فتم فكان قوله اما على
توهم اما اي توهم المط وجود لفظ اما قبل لفظ
بعد

ان الظرف عند حذف المضاف اليه
كما كانت مشابهة للحروف فهو كذلك

بعد عند التلفظ بلفظ لما تعارف بينهم من ذكرا قال
ذكر بعد قوله سواء كان وضع الديباجة اولا او ثانيا فيه من
من ان وضع الديباجة لو كان بعد التصنيف كان قوله
هذا اشارة الى المرتب الموجود في الخارج قوله اذ لا
وجود للالفاظ مبني على ما هو المشهور من ان
الالفاظ غير الخطوط والنقوش واما على ما هو غير المشهور
من ان الالفاظ انما هي الخطوط والنقوش فيكون لها
وجود قطعا قوله واقيم المفعول المطلق مقامه اي اقيم صفة
المفعول المطلق مقامه لان قوله غاية تهذيب الكلام ليس مفعولا
مطلقا بل هو صفته لان المفعول المطلق انما هو التهذيب
ومنه قولهم سرت احسن السير اي سرت احسن السير
وضربته ضرب الامير اي ضربته ضربا مثل ضربه قوله على طريقة
مجاز الحذف وهو اعلم ان المجاز ثلثة اقسام احدها
زيادة
مجاز الحذف وهو كلمة تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ او

لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني
كقوله تعالى ليس كمثله شيء وثانيها مجاز اللغوي وهو لفظ مستعمل في
غير ما وضع له لعلاقة وثالثها مجاز العقلي وهو ان يكون التجوز
في الاسناد دون اللفظ كان يسند الفعل او شبهه الى غير من هو
له نحو انبت الربيع البقل فاسناد الانبات الى الربيع مجاز
لانه اسناد الى غير من هو له قوله الثاني ما يعالج به الفاعل المفعول
لوصول الاثر اليه كالمنحوت فانه يعالج به النجار الخشب لوصول الاثر اليه
قوله عن احوال المبدء والمعاد المراد بالمبدء انما هو الله ورسوله
والائمة صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وبالمعاد الانسان الذي رجع
الى الحيوة بعد الموت لوصول جزاء العمل اليه الذي صدر منه
خيرا او شرا قوله على نهج قانون آه اشارة الى الفرق بين الحكمة
والكلام لان الحكمة علم باحث عن احوال المبدء والمعاد
مطلقا من غير ان يعتبر فيه موافقة شعار الاسلام وعلم
موافقته وقيل يعتبر فيه المخالفة وانت خبير بما فيه

من الخزازة

من الخرازة لانا نقطع ان اكثر مسائله موافق للشرع
فكيف يكون مخالفته للشرع معتبرة فيه قوله عطف
على التهذيب لا على تحرير المنطق لان المقصود في هذا المقام
مدح الكتاب لا بيان ما في نفس الامر فقط ولا ريب انه اذا
عطف على لفظ التحرير فات مقصوده بخلاف ما لو عطف
على التهذيب فكان هذا هو المتعين قوله فالاضافة
لامية فكان تقديره حقايقها التي لا بد منها لكل فرد
من افراد المسلم بناء على كون المصدر بمعنى الفاعل
المعرف باللام مفيد للعموم كما قرر في محله قوله
ويحتمل التجوز في الاسناد اعلم ان التجوز في الاسناد
اسناد الفعل او شبهه الى غير ما هو له والتبصير
وان كان ثابتا للكتاب لكن لا يحمل المواطاة بان
يكون التبصير محمولا على كتاب بالحقيقة بلا واسطة
كقولنا الانسان حيوان بل يحمل الاشتقاق بان

لايكون التبصير محمولا على كتاب بلا واسطة بل بواسطة
كيف
نواوا الاشتقاق كان يقال جعلته ذا تبصير او مبصرا او
كان فيصدق ان المص اسند الشيء الى غير ما هو له وقد
عليه قوله تذكرة قوله بتضمين معناه التضمين ان
تقصد بلفظ فعل او معنى فعل معنى فعل اخر مناسبه
بان تجعل احدهما اصلا والاخر حالا فقد يكون الاصل
متضمنا فيه والحال متضمنا كان يقال جعلته تذكرة
لمن اراد ان يتذكر انما او متعلما من ذوي الافهام وبالعكس
كان يقال تذكرة لمن اراد ان ياخذ او يتعلم من ذوي الالباب
متذكرا اي حافظا فعلى تقدير التضمين يجوز ان يتعلق الظرف
بتذكرة والا فلا لان قوله تذكرة لا يتعدى بمن با المجاز ان
ان كان الظرف ظرف مستقر كان للمتعلم وان كان ظرفا
لغو كان للتعلم واليه اشار المحشي بقوله فهذا انما
يحتمل الوجهين قوله وفيما بعده ثلثة اوجه اعلم ان
مراد المحشي

مراد المحشي انه يجوز فيما بعد لا سيما ثلثة اوجه في الجملة
لا انه يجوز ثلثة اوجه في كل موضع يستعمل لا سيما فيه
فعلى هذا لا يرد عليه الايراد بان في كلام المص لا يجوز
الا النصب فكيف تقول وفيما بعده ثلثة اوجه ولا
يخفى عليك ان النصب اما على تقدير ان يكون لا سيما
خصصت
مفعولا مطلقا والولد مفعولا به ويكون تقديره
خصوصا الولد الاغر او اداة الاستثناء والولد
مستثنى فان قلت على تقدير ان يكون كلمة لا سيما
اداة الاستثناء وما بعدها مستثنى لا يكون ما بعدها
داخلا في حكم ما قبلها ويلزم منه ان يجعله تبصرة وتذكرة
للولد الاغر وهو باطل قلت بطلانه ممنوع لانا نسلم
ان لا يجعله له تبصرة وتذكرة كجعله تبصرة وتذكرة لكل
عداه ونقول انه جعله للولد تبصرة وتذكرة على وجه الاكمل
والاتم وبعبارة اخرى اشد تبصرة واقوى تذكرة

لايكون ما بعده داخلا في حكم ما قبلها ولا يلزم منه
مزارة بل كان هذا عين المطالب قوله لا اذا اله من التو
اه اعلم ان قوله له متعلق بقوله ذا الوصل التوفيق
متعلق بدوام ومن التائيد متعلق بمصام ونقل به
لرعاية السجع فان قلت لم قدم المص ما يدل على ثبوت
التوفيق على ما يدل على ثبوت التائيد قلت لان ا
سبب لوصولها من الولد والتائيد لبقائه بحفو
ولاريب ان الوجود على البقاء فكان علته متقدما
على علته بالذات فلهذا قدمه في الذكر ايضا للتوافق
فان قلت لم اختار المص قوله وعلى الله التوكل وبه
الاعتصام على قوله وبالله الاعتصام وعليه التوكل
قلت اولا لرعاية السجع وثانيا لان التوكل هو
بالحق والانقطاع عن الخلق والاعتصام عام ولا
ريب ان الخاص مقدم على العام لشرافته عليه
لان

لوجود ابسا بخلاف العام فان وجوده في ضمن الخاص
فكان تقديمه في الذكر اولى لحصول التوافق قوله
التثبت والتمسك اعلم ان الذي يتوسل اليه يتمسك
بل لو كان امر الحكاية موثقا به يقال للتوسل على صيغة
اسم الفاعل انه متمسك على صيغة اسم الفاعل
بدل عليه قوله تعم فقد استمسك بالعروة الوثقى
ولعلم يكن كذلك يقال انه متشبث كما يقال الغريق
يتشبث بكل حشيش قوله لما علم انو لكما امكن ان
يتوهم انه لافرق بين القسم الاول والمقدمة
في عدم الذكر سابقا فكما لا يصح جعل المقدمة معرفا
باللام لا يصح جعل المقدمة معرفا القسم الاول ايضا
كذلك فلم فرق المص بينهما بان جعل احدهما معرفا
والاخر منكرا افاد المحشي بقوله لما علم الى قوله في
مقدمة ان يبقى الفرق بينهما دفعا للتوهم قوله

ضمنا لانه علم منه صريحًا ان كتابه في بيان المنطق و

الكلام وبعد تصورهما علم ان كل واحد منهما قسم

برأسه ثم علم منه ان كتابه على قسمين فكونه على

قسمين ما يلزم تصوره من تصور معنى المنطق

والكلام فكان دلالة قوله في تحرير المنطق والكلام

على كون الكتاب على قسمين دلالة اللفظ على الخارج

اللازم لما وضع له ولا نعني بالضمن الا هذا

قوله بهذا اي بكون كتابه على قسمين بان يقول

هذا كلام مهذب بغاية التهذيب منقسم الى قسمين

قسم منطق وقسم كلام قوله تعريف الاقسام

الاولى لا يقال كما علم من قوله في تحرير المنطق والكلام

ان كتابه قسمان كذلك علم من كلمة الواو لافادتها

الترتيب ان اول القسمين هو المنطق فيلزم

ان يكون قوله القسم الاول في المنطق غير

مفيد

مفيد لانا نمنع كونها مفيدة للترتيب ونقول انها لمطلق

الجمع كما قرر في محله فلا يلزم ما ذكر قوله ان قيل المراد

تقرير السؤال انه اذا قيل كلمة في تدل على ان ما بعدها

ظرف لما قبلها والظرف لا بد ان يكون مغايرًا

للمظروف فلا بد ان يكون المنطق الذي هو الظرف

مغايرا للقسم الاول الذي هو المظروف وليس كذلك

لانه ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية فيكون

الظرف والمظروف متحدا كان يقال المنطق في

المنطق فما نقول في توجيه الظرفية قوله والمنطق

عبارة اه اعلم ان هذا الكلام يدل على ان المنطق

يطلق على كل واحد من المعاني الخمسة وكلام

المص كما سيأتي اثناء السبع يدل على ان المنطق

هو القانون العاصم عن الخطاء في الفكر ولا ريب

ان اطلاقه على هذا المعنى يكون حقيقة اما

اطلاقه على المعاني الخمسة فهو مجاز ان كان المراد
منه هو المعنى الأول او الثاني او الثالث لكونه
حقيقة في القانون العاصم فلو كان حقيقة منها
ايضا لزم الاشتراك والمجاز خير من الاشتراك
كما قرر في محله اما لو كان المراد منه هو الرابع او الخامس
فلو كان معنى قوله القسم الأول في المنطق هو
ان القسم الأول في المسائل كلا او بعضا التي هي هو
فرد من المنطق فهو حقيقة ولو كان معناه ان القسم الأول
في المسائل كلا او بعضا التي هي نفس المنطق وعينه
فهو مجاز ايضا فتامل قوله اما الملكة اه الأذعان
بالنسبة الخبرية الثبوتية او السلبية هي كيفية
نفسانية حاصلة من الممارسة والمداومة في العلم
قوله هذه اشارة الى الامور الحاضرة في الذهن
قوله رسم المنطق اي تعريفه بما يعم جميع مقاصده

لكون جامعا على وجه يمنع عن ما عداه ليكون مانعا
قوله وبيان الحاجة اعني معرفة غايته ومنفعته
قوله وموضوعه اي ما يتميز به هذا العلم في نفسه عن
العلوم الاخر قوله وهي راجع الى الامور المقدمة الواقعة
في المتن قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقولة
عنها بان ترك المعنى الحقيقي اي الطايفة المتقدمة من
الجيش اولا ووضع لمعنى اخر اي الطايفة المتقدمة من الالفاظ
او المعاني بمناسبة له فان كل واحد منهما طايفة من الشيء
متقدمة عليه او استعمل اللفظ منه في الطايفة المتقدمة
من الالفاظ والمعاني مجازا وكثر استعمالها فيهما الى
ان وصل الى حد الحقيقة ويسمى على الاول منقولا تخصيصيا
وعلى الثاني تخصيصيا وعلى اي حال يكون استعمال المقدمة
فيهما على سبيل الحقيقة او مستعارة عنها بان شبه
الطايفة المتقدمة من الالفاظ او المعاني

كل سر جاوز الاثنين شاع
كل علم ليس في القرطاس ضاع

يا ذا المعالي عليك معتمدي
طوبى لعبد تكون مولاه

مولا

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على محمد واله الطاهرين اما بعد
بدانکه معارف خمسه که عبارتست از توحید و عدل
و نبوت و امامت و معاد است بر هر مکلفی واجب است که اعتقاد بیقین
بانچه در این معارف خمسه معتبر است بنماید بدلیل اما توحید عبارت است
از اعتقاد داشتن بوجود صانع عالم باین معنی که واجب الوجود
و محال است که عدم طاری او شود بلکه همیشه بوده و همیشه خواهد بود
و انچه غیر او است وجود ایشان از او است و اعتقاد داشتن بانکه
صانع عالم قادر و مختار است که اگر خواهد بکند و اگر نخواهد نکند
چنان نیست که قادر موجب باشد که قدرت بر ترک نداشته باشد
و محیط است بهر مقدوری و اعتقاد داشتن بانکه صانع عالم عالم است
و علم او محیط است بهر معلومی و اعتقاد داشتن بانکه صانع عالم حی است
و معنی حیوة در ما اینکه صفتی است که موجب حس و حرکت باشد و
صانع عالم منزه است از اینمعنی بلکه حیوة همین صحت علم و قدرت
او بر اشیاست و قدیمست و مدرکست و سمیع است و بصیر است بی آلت
سمع و بصر و متکلم است بی آلت دهان و زبان و بی ادوات و
ازلیست و سرمدیست و باید اعتقاد داشت که مرکب نیست از
جزء و جسم نیست و واحد است و شریک ندارد و مثل ندارد و ضد
ندارد و حلول در جایی نمیکند و نکرده و با چیزی متحد نمیشود و احتیاج

بمکان ندارد و دیده نمیشود و باید اعتقاد نمود که انچه از صفات کمال است
غیر انچه مذکور شد ان برای صانع عالم ثابتست و انچه از صفات نقص
است غیر انچه مذکور شد صانع عالم از انها منزه است و اما عدل
معتبر است و ان که باید اعتقاد داشت که هر چیز را که خدا امر بان
کرده ان حسن و نیکو بوده و انچه را نهی کرده قبیح و بد بوده قطع
نظر از ان که یکی مامور باشد و یکی منهی یعنی چنان نیست که علت
حسن حسن امر خدا باشد و علت قبح قبح نهی خدا باشد و باید
اعتقاد داشت که عباد در افعال خود که میکنند باراده و اختیار
خودشان واقع میشود و چنان نیست که در کارهای خود مجبور
باشند و چنان هم نیست که در افعال خود که میکنند مستقل باشند
بلکه فعل باراده ایشان واقع میشود دیگر اسباب فعل از خدا است
و ایشان قادر بر خیر انها اند و باید اعتقاد نمود بانکه از جناب اقدس
فعل قبیح سر نمیزند و انچه میکند حسنست و همچنین ترک فعل حسن را
نمیکند و انچه نکرده البته حسن نبوده و باید اعتقاد نمود که انچه اصلح
بحال هر کس است بر خدا لازمست که بعمل اورد و نمیشود که بعمل
نیاورد و باید اعتقاد نمود که لطف بر حقتعالی لازمست که نسبت
بعباد بعمل اورد و مراد از لطف امریست که مکلف را بطاعت
نزدیک و از معصیت دور گرداند اما بحد الجاء نرساند و باید
اعتقاد نمود که افعال الهی همه معلل باغراضست که ان اغراض
نفع عباد است نه مصلحت خود

فرستادن

و اما نبوت باید دانست که نبی لطفست که عباد بان تقرب
بطاعت نزدیک و از معصیت دور میشوند و لطف بر خدا
لازمست و باید دانست که نبی افضل از کل امت خود باید باشد
که تفضیل مفضول جایز نیست و شناختن نبی بچند چیز میشود
از جمله انکه در صفات کمال در مرتبه اعلی باشد و دعوی نبوت
کند و از جمله انکه مقارن دعوی نبوت معجزه در دست او جاری
شود و معجزه انست که خارق عادت بود که مردم قادر بران نباشند
و مثل بشر نتواند بود و باید دانست که نبوت حضرت خاتم
الانبیاء محمد مصطفی بهر دو وجه مذکور ثابت میشود
باعتبار انکه معلوم که همگی کفار از بت پرست و یهود و نصاری
در مقام نقص و عیبجوئی انحضرت بودند و هرگز از انحضرت
عیبی و نقصی و جهلی نیافتند و هرگز بر انحضرت در حق وی
چنین عارض نشد و متفاوت ان حضرت از حد بشر بیرون
با وجود انکه در میان جمعی نشو و نما کرده بود که علم و کمال
در میان ایشان شایع نبود و هرگز تعلم ننموده بود و دعوی
نبوت کرد و همگی انچه مذکور شد بحد تواتر رسیده و تواتر
افاده علم میکند لیکن انحضرت نبی جا اهل بود و وجه دوم صادق
معجزات از انجناب نیز بحد تواتر رسیده مثل شق قمر و تسبیح
سنگریزه در دست مبارک و از جمله معجزات که تا قیامت باقیست

که از جانب خداست و از افعال بشر نیست اشاره باو در بید یک سوره مثل
آن بیارید و معلوم که ایشان عاجز بودند از آوردن مثل آن سوره با آنکه عرب در آن
وقت همگی بفصاحت و بلاغت معروف بودند و لهذا ایشان مرتکب حروب
و فتن بسیار شدند و هرگز در مقام آوردن سوره مثل آن در نیامدند که اگر میتوانستند
می آوردند و جواب آن حضرت میدادند اما امامت امام بمعنی پیشوا است و در
اصطلاح کسی را امام گویند که جانشین پیغمبر باشد و در دین و دنیا پیشوا باشد مثل پیشوا بودن
پیغمبر در بیان احکام الهی بجهت خلق نماید و چنانچه پیغمبر پادشاهی دنیا داشت
و فتح بلاد و تعیین سپاه می نمود او نیز چنین باشد و باید دانست که تعیین امام
در هر عصری بر حق تعالی لازم است بدلیلی که در نبی مذکور شد و باید دانست که صفات
امام تمام صفات پیغمبران است و چنانچه پیغمبر افضل است امام نیز باید چنین باشد
و دلیل در هر دو یکی است و امام بعد از پیغمبر علی بن ابی طالب است و عقیده سنیان
آنست که ابی بکر بن ابی قحافه است و بعد از آن عمر بن خطاب و بعد از آن عثمان
و بعد از آن علی بن ابی طالب است و دلیل بر مذهب شیعه است آنچه مذکور شد که
امام باید افضل از رعیت باشد و باتفاق ثابت است علی بن ابی طالب اعلم بود و قبیح است
که اعلم تابع غیر اعلم باشد و دلیل دیگر آنکه امام باید معصوم باشد چنانچه در نبی مذکور شد و باجماع
امت بعد از پیغمبر غیر آن حضرت و حسنین کسی معصوم نبود و خلافت بعد از پیغمبر
از ابی بکر و آنحضرت بیرون نبود باجماع پس هرگاه ابی بکر امام نباشد بجهت عدم عصمت
که ایشان خود معترفند که امامت حق آنحضرت خواهد بود و دلیل دیگر آیات و احادیث و معجزه
که بحد تواتر رسیده و دلالت بر امامت آنحضرت میکنند که سنیان خود در کتابهای
خود

خود نقل کرده اند و اورا آیات و احادیث غالب بسیار است چنانچه علامه حلی در کتاب الفین دو هزار دلیل
بر امامت ایراد نموده اند و دلیل دیگر بر بطلان خلفاء ثلاثه است که از سنیان در کتب خود نقل
کرده اند و امام بعد از حضرت امیر المؤمنین ع امام حسن ع و بعد از آن امام حسین ع است و دلیل
بر این نص حضرت پیغمبر ص و حضرت امیر المؤمنین است و همچنین معجزاتی که در میان شیعه بحد تواتر
رسیده است و بعد از امام حسین ع علی بن الحسین زین العابدین علیه السلام است
و بعد از آن امام محمد باقر ع و بعد از آن امام جعفر صادق ع و بعد از آن امام موسی کاظم ع
و بعد از آن امام علی بن موسی الرضا ع و بعد از آن امام محمد بن علی التقی ع و بعد از آن امام
علی بن محمد النقی ع و بعد از آن امام حسن بن علی العسکری ع و بعد از آن امام محمد المهدی
صاحب العصر و الزمان ع و دلیل امامت هر یک از ایشان نص هر یک از ائمه است بر امام بعد از خود
و دیگر معجزات است و باید دانست که در ظهور حضرت مهدی شیعه و سنی خلافی ندارند و همه قائلند که
مهدی از اولاد فاطمه است و اسمش اسم سید البشر است و در آخر الزمان خروج خواهد کرد و لیکن
نزاع در وجود الحال او دارند و اما معاد بمعنی عود است و معاد بدو معنی استعمال میشود یکی روحانی و
دیگر جسمانی و معنی معاد روحانی آنست که نفس بعد از مردن آدمی باطل نمیشود و اگر تحصیل کمالات
نموده غایت خوشحالی دارد و اگر صفات ذمیمه تحصیل نموده غایت کدورت دارد و معاد جسمانی
آنست که آدمی بعد از مردن زنده میشود و حشر و نشر واقع میشود و بعد از آن بعضی به بهشت و بعضی
بجهنم میروند و حق آن است که معاد بهر دو معنی حق است و باید دانست که ثواب بر اعمال
حسنه البته واقع میشود و عقاب بر معاصی بر تقدیر وجوب عقلی [illegible] ادله متواتره نقلیه
دلالت بر وقوع عقاب در آخرت دارد و دوزخ است که عقل حکم کند در بعضی [illegible] عقاب
و باید دانست که ثواب دائم است و کسی که داخل بهشت شود او را از آنجا بیرون نمیکنند
و اما عقاب باید دانست که گناه بر دو قسم است یکی صغیره و دیگر کبیره صغیره [illegible] اهل اسلام

انتفاق از آنکه عفو آن ممکن است وگناه بر حقوق ان است که دو قسمست یکی عفو
انسان نمیشود در شرک بحق و بغض انبیا و ائمه که حق ائمه هدی است دعوی
نمودن و دیگر دریافت و […] ظلم انها باشد و قسم دیگر عفو انسان را نفع میشود
و باید دانست که قبول توبه بر حق تعالی واجب نیست بادله عقلیه و نقلیه و باید دانست که
شفاعت حق است برای اهل کبایر فی الجمله نه انکه شفاعت همه کس کرده شود و نه
انکه شفاعت همه کس نمی شود و حضرت پیغمبر و ائمه شفاعت گناهکاران
میکنند و مؤمنین نیز شفاعت میکنند و باید دانست که انچه در اخبار و روایات
واقع است از احوال موت و احوال برزخ که از وقت موت تا وقت
حشر است و احوال حشر و احوال بعد از حشر و احوال اهل جنت و اهل نار همه حق است
بدلیل آنکه اینها همه امور ممکن اند و مخبر صادق به آنها خبر داده و از جمله انها بسیاری
ضروری دین است مثل سؤال منکر و نکیر و عذاب قبر و نشر نامه اعمال و میزان و صراط
و نعیم ابدی که مشوب بهیچ المی و کدورتی نیست و عذاب جهنم و شدت ان و شدت
عذاب کفار و منافقین و انکار این امور کفر است و ساده دلی این امور
[…] از جاده قویم دین بیرون است خدا همه را توفیق تحصیل امور حقه روزی

یا رب یا رب
یا رب یا رب
مولا

